AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

لن تركع الشّمسُ فيكم
يا فجرَ الحرية

الهدف - فلسطين - العدد 78 (1552) - ديسمبر / كانون أول 2025

58
عامًا لانطلاقة
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الهدف AL-HADAF

كل الحقيقة للجماهير

فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

العدد رقم (78) - (1552) - كانون الأول (ديسمبر) 2025

(ملف) في الذكرى 58 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين..
الجبهة الشعبية صمام أمان للوحدة الوطنية

الافتتاحية

- الجبهة الشعبية في الذكرى (58) للانطلاقة: تحديد الأولويات ورسم الخطوط الحمراء — 1

(ملف) في الذكرى 58 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

- بيان سياسي صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة الذكرى 58 لانطلاقتها — 4
- أحمد سعدات: حين تتحوّل الزنزانة إلى منبر ويُحاكَم الاحتلال أمام التاريخ — 6
- كلمة نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بذكرى انطلاقة الجبهة الـ 58 — 8
- بيان صادر عن مكتب الشهداء والأسرى والجرحى في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — 9
- بيان جماهيري صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة — 10
- الفصائل الفلسطينية تهنئ الجبهة الشعبية بذكرى انطلاقتها — 12
- أحزاب وقوى عربية تهنئ الجبهة الشعبية بانطلاقتها 58 — 13
- 58 عاماً في اجتراح المستحيل — هيئة تحرير الهدف — 14
- 58 عاماً على انطلاق شعلة اليسار — د. سعيد ذياب — 15
- أيمن المدهون «أبو محمد».. الرفيق الذي لم يُنزل شراع الرحيل — حنظلة — 17
- في ذكرى الانطلاقة — أبوعلي حسن — 19
- في ذكرى تأسيس الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين: معركة الوعي مرّة أخرى — خمّه الهمّامي — 22
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والنهج الديمقراطي العمالي: كفاح ومصير مشترك — معاد الجحري — 25
- إسهامات «الشعبية» في حلحلة أزمة اليسار العربي — رضي الموسوي — 27
- 58 عاماً والجبهة الشعبية على النهج والوصية — سمير دياب — 29
- في الذكرى (58) لتأسيسها: البنية الأخلاقية للجبهة الشعبية ... سماتها، ومصادرها، وأبعادها — د. محمد عبد القادر — 32
- في الهدف: الرمح.. والشعاع — 33
- الذكرى ال 58 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — موسى سعيد مراغة — 34
- ٥٨ عاماً أين كنا؟ وأين نحن؟ وأين علينا أن نكون؟ — حاتم الإستانبولي — 36
- في ذكرى انطلاقتها: الجبهة الشعبية صمام أمان للوحدة الوطنية على أرضية برنامج المقاومة — عليان عليان — 38
- ذكريات جبهوية — بسام سفر — 41
- بعد ثمانية وخمسين عاماً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بين الثابت والمتغير — محمد حسين — 43
- لقاء مع المدير التنفيذي لمنصة «الهدف» — لقاء: محمد أبوشريفة — 45
- تحقيق: بعد 58 عاما على انطلاقتها .... بين التاريخ والمستقبل — تحقيق: بتول العرمي — 46

شؤون فلسطينية

- عام 2025 مسار الحرب والمفاوضات — حمزة البشتاوي — 50
- هل انتهى زمن المقاومة؟ — موسى جرادات — 51
- استحقاقات المقاومة ما بعد الحرب — أحمد عويدات — 52

شؤون عربية

- إشكاليّات النّهوض العربي الرّاهن (1-3) — سامي الشيخ محمد — 54
- ملامح أزمة اليسار العربي في ضوء معركة طوفان الأقصى — د. عابد الزريعي — 56
- سوريا بعد عام على السقوط... بين هشاشة الاستقرار وتحديات إدارة الانتقال — عزيز موسى — 68
- سوريا الجديدة.. العام الأول من الجمهورية الثالثة — د. أدهم هندي شقير — 60

شؤون دولية

- وثيقة الإستراتيجية الأمريكية المصالح لا المبادئ "لازمة ترامب" — د. محمد عياش — 63
- العالم مع غزة — صفي الله الحسيني — 65
- حرب الإبادة تعيد تشكّل التضامن الأممي مع فلسطين — 67
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدين العدوان الأمريكي على فنزويلا — محمد صوان — 69

شؤون العدو

- المضامين والأهداف الحقيقية لاستراتيجيات الإبادة الصهيونية الممتدة من غزة الى الضفة الغربية — نواف الزرو — 70
- أحقية المقاومة الفلسطينية وسلاحها خيار إستراتيجي للدفاع عن الأرض والكرامة — نعيم ابراهيم — 74
- التحولات البنيوية في الكيان الصهيوني وإفرازاتها الأيديولوجية والسياسية — إبراهيم أبو ليل — 75
- هندسة السيطرة الإسرائيلية الشاملة: إستراتيجية الحسم والضم الممنهج — د. سعيد سلّام — 78

ترند العدد

- بروحها أشعلت سبل الشهادة — ديمه داوودي — **80**

شؤون ثقافية

- حوار العدد: مع الأديب والناقد الفلسطيني د. يوسف حطيني — حوار: أمينة عباس — 81
- عالمية الأدب الفلسطيني فدوى طوقان نموذجاً — د. ثائر يوسف عودة — 84
- مواسم البكاء في رواية واحدة — لمى الشطلي — 86
- المقاومة كفعل حداثي — مصعب عيسى — 87
- أدب السجون: كيف يتحول القيد إلى لغة؟ وكيف تُصبح الزنزانة مصنعًا للحرية؟ — تغريد بو مرعي — 88
- عن جدلية المقاومة والثقافة... رؤية في تطوير أدوات المقاومة الثقافية — أحمد علي هلال — 90
- في مديح المكتبة — خاص - الهدف — 91
- لك شيء في هذا العالم.. أكاديمية دار الثقافة تدخل عامها الثالث — خاص - الهدف — 92

أسسها عام 1969
الأديب الشهيد
غسان كنفاني

رئيس التحرير
كايد الغول

مدير التحرير
محمد أبو شريفة

المدير الفني
منير الرفاعي

تصميم الغلاف
جيفارا عبد القادر

المدقق اللغوي
أيمن الحسن

الإدارة
حسن شتيوي

المقالات المنشورة
لا تتطابق بالضرورة
مع وجهة نظرة الهدف
يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر

عناوين مجلة وبوابة الهدف:
غزة بجوار مشفى الشفاء ـ
نهاية شارع الثورة
الهاتف: 082836472
البريد الإلكتروني:
hadafmagazinenew@gmail.com

تصدر عن
دائرة الإعلام المركزي
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية في الذكرى (58) للانطلاقة
تحديد الأولويات ورسم الخطوط الحمراء

انطلقت من رحم الشعب والمعاناة، مسار كفاحي مديد، وخيار ثوري أصيل، لا تثنيه سنوات الجمر. من النكبة وآلام الاغتصاب واللجوء إلى الثورة وأهداف الشعب الفلسطيني وآماله بالتحرير والعودة. نعم «من بطون المآسي يولد الأمل»، فاليأس ممنوع، والثائرون دائماً «محكومون بالأمل».

تتميز الجبهة الشعبية برؤية استراتيجية سياسية وتنظيمية متجذرة وواضحة، وتحليل علمي دقيق لجوهر الصراع وطبيعته التناحرية، وفهم دقيق لطبيعة المرحلة باعتبارها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، وكذلك التحديد الواضح لقوى الثورة الفلسطينية وعمقها العربي وبعدها الأممي، ولطبيعة الصهيونية العنصرية ومشروعها المادي المتمثل بالكيان الصهيوني المدعوم من بلاد الصنع والمنشأ في المعسكر الإمبريالي وخاصة بريطانيا وأمريكا.

كما تتميز الجبهة الشعبية بهويتها الفكرية القائمة على الفهم المادي للتاريخ، وما أنتجته البشرية من ثقافات وحضارات ومعارف وعلوم لخدمة تطور المجتمعات والإنسانية جمعاء، مستندة في قراءة وتحليل ما يجري في الطبيعة والمجتمع إلى المنهج المادي الجدلي التاريخي، وعليه ترى الجبهة الشعبية بأن الصراع في فلسطين لن ينتهي إلا بانتصار المشروع الوطني الفلسطيني وهزيمة ودحر المشروع الصهيوني.

من هنا تؤكد الجبهة بأن فلسطين كلها وحدة جغرافية واحدة، وهدف الفلسطينيين إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل أراضيها ليعيش كل مواطنيها بأمن وسلام ومساواة كاملة بالحقوق والواجبات دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون.

ونظراً لخطورة المرحلة الراهنة وما تتعرض له المنطقة من حروب وتهديدات وأخطار وخاصة حرب الإبادة الشاملة والتطهير العرقي في قطاع غزة، وما تشهده الضفة والقدس من استيطان وتهويد وضم أراضٍ، كل ذلك على خلفية الاقتلاع والتهجير وتصفية القضية الفلسطينية.

يرافق ذلك تواصل التغول الصهيوني والعدوان المستمر على لبنان وسورية، والهدف واضح هو السيطرة على الأراضي والتحكم بسياسيات ومقدرات الدول تحت ذريعة الخطر الوجودي وتعزيزاً للمناعة والأمن «القومي» الإستراتيجي الصهيوني.

التزاماً بقيم الثورة والمبادئ والأسس التي استندت إليها الجبهة، وفي مواجهة الأخطار والتحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والمنطقة، ترى الجبهة الشعبية وفقاً لما جاء في نداء الوحدة والمبادرة التي أعلنها نائب الأمين العام للجبهة في ذكرى الانطلاقة بأن المهمات الراهنة والملحة تفرض تحديد الأولويات الوطنية التالية:

- حماية أبناء شعبنا وخاصة في قطاع غزة والضفة، وتوفير المساعدات والدعم وكل مقومات الحياة لحفظ كرامتهم وآمنهم وثباتهم في وطنهم وأرضهم، وقطع الطريق على مخططات الاقتلاع والتهجير.
- الوحدة الوطنية الفلسطينية بهدف وحدة الإرادة والعمل التي تصون المشروع الوطني الفلسطيني، على أساس القيادة الجماعية والشراكة الحقيقية، وحق شعبنا المشروع في مقاومة الاحتلال.
- تثبيت وقف إطلاق النار، وإنهاء العدوان المتواصل على غزة، ومواجهة الاعتداءات الصهيونية اليومية على مدن ومخيمات وأراضي الضفة الغربية، ومحاولات تهويد القدس.
- العمل على تنفيذ ما ورد بالاتفاق حول غزة، وضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى المواقع التي تواجدت فيها قبل السابع من أكتوبر 2023.
- تشكيل هيئة وطنية تخصصية (تكنوقراط) لإدارة قطاع غزة بالكامل، بما في ذلك الأمن الداخلي.
- رفع الحصار وإدخال كل أنواع المساعدات، وفتح جميع المعابر وخاصة معبر رفح بالاتجاهين.
- الشروع بإعادة الإعمار، واعتبار مهمة ما يسمى «مجلس السلام الدولي» هي تأمين المال والإمكانيات وما يلزم من أجل ذلك.
- اعتبار مهمة القوة الدولية حال وصولها إلى غزة فقط مراقبة وقف إطلاق النار وتثبيته دون أي مهام تنفيذية داخلية.
- استمرار العمل من أجل تحرير الأسرى، وإطلاق سراح المعتقلين، والسعي لإخراج الحالات الحرجة من الجرحى والمرضى للعلاج في الخارج
- العمل من أجل موقف عربي موحد في مواجهة الاعتداءات والمخططات الصهيونية التي تستهدف فلسطين ولبنان وسورية، وتحديد آليات وطرق الصمود والمواجهة.

• كما حددت الجبهة الخطوط الحمراء، والتي يجب عدم السماح لأي كان بتجاوزها:

-1 الحق المشروع بالمقاومة بكل أشكالها مادام هناك احتلال للأرض الفلسطينية.

-2 الثوابت الفلسطينية الوطنية التي أكدها الميثاق الوطني الفلسطيني ووردت في قرارات المجالس الوطنية، أبرزها حق الشعب الفلسطيني بتحرير أرضه ومقدساته، وحقه بالحرية والاستقلال وعودة جميع اللاجئين إلى وطنهم وديارهم.

-3 السلاح الفلسطيني ملك للشعب الفلسطيني، ولا يمكن التخلي عنه أو تسليمه لأي جهة كانت، مع أهمية العمل على تأطيره وتنظيمه تحت قيادة وطنية موحدة للمقاومة.

-4 المرجعية الوطنية العليا للشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده هي منظمة التحرير الفلسطينية، فلا بد من إصلاح أوضاعها وإعادة بنائها منعاً لأي محاولات مشبوهة لخلق البدائل عنها.

• ما سبق يفرض على جميع الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية وعلى القيادة الرسمية الفلسطينية، الاستجابة لنداء الوحدة ومبادرة الجبهة الشعبية والشروع بالحوار الوطني الشامل بإرادة صادقة، منطلقين من الاتفاقات الوطنية السابقة وآخرها إعلان بكين، ومن تحديات المرحلة وأخطارها، وبذلك فقط نستعيد ثقة الشعب ونفتح أفقاً لمواجهة الصعاب وتحقيق الآمال.

بيان سياسي صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لانطلاقتها

المقاومة الشاملة خيارنا الحاسم لإفشال مشاريع التصفية والوصاية

جماهير شعبنا الفلسطيني المكافح في الوطن واللجوء والشتات
جماهير أمتنا العربية المجيدة.. أحرار العالم

في الذكرى الثامنة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنذ لحظة التأسيس والانطلاق من رحم حركة القوميين العرب 11 كانون الأول 1967، ما زلنا نحمل مع شعبنا أهداف التحرير والعودة ومواجهة مشاريع تصفية الوجود الفلسطيني، فلقد تأسست الجبهة رداً على النكبة والنكسة اللتين شَكلّتا صدمةً للأمة. فكانت الانطلاقة تأكيداً لإرادة الشعب ورفضاً واعياً للهزيمة وخياراً لمواجهتها بمشروع مقاومة واعٍ ومتكامل على أسس الكفاح والتحرر.

وعلى امتداد ثمانية وخمسين عاماً، بقيت الجبهة حزباً كفاحياً مقاتلاً وإطاراً نضالياً وفكرياً جذرياً، يربط بين التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية، ويحمل فلسطين كقضية وهدف في مواجهة المشروع الصهيوني، وهكذا بقيت الجبهة الشعبية حاضرة في ساحات المقاومة المسلحة والعمل الجماهيري والنقابي والطلابي، وداعمة وحارسة للصمود الفلسطيني ومتمسكة بالثوابت الوطنية في أصعب الظروف.

تحل هذه الذكرى اليوم في سياق استثنائي بالغ الخطورة، يتعرض فيه شعبنا الفلسطيني لحرب إبادة مفتوحة هي الأبشع في التاريخ الحديث، وخصوصاً في قطاع غزة، ولعدوان استيطاني وتهويدي غير مسبوق في الضفة والقدس، ضمن مشروع يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، واقتلاع شعبنا من أرضه، وكسر إرادته الوطنية. غير أن شعبنا، كما عرفه العالم عبر تاريخه النضالي الطويل، يواجه هذه الجرائم بإرادة صلبة، وصمود أسطوري، وإيمان مطلق بحقه في الحرية والحياة والعودة.

تستحضر الجبهة الشعبية في هذه المناسبة النضالية، بكل الفخر والاعتزاز قوافل الشهداء الذين ارتقوا على امتداد مسيرة الكفاح، من شهداء التأسيس والشهداء القادة، إلى شهداء المقاومة في معارك الدفاع عن الأرض والكرامة، وصولاً إلى شهداء حرب الإبادة والعدوان المتواصل. وتقف إجلالاً أمام دمائهم التي عمّدِت درب الحرية، وفي مقدمتهم شهداء ملحمة طوفان الأقصى: إسماعيل هنية، نضال عبد العال، أبو خليل وشاح، يحيى السنوار، داود خلف، عوض السلطان، وليد دقة، ومعهم آلاف الشهداء الحاضرين في ذاكرة الشعب ووجدان الأرض.

وتوجّه الجبهة تحية فخر للشهداء القادة في معركة إسناد فلسطين وشعبها، وفي طليعتهم القادة حسن نصر الله وعبد الكريم الغماري والحاج رمضان، وكل من جعل من دمه وموقفه جسراً يربط فلسطين بالعالم.

كما تستذكر الرفاق المؤسسين وقادة النهج الثوري الذين رسموا رؤية الجبهة ومسار التجربة وضميرها وتضحياتها، من جورج حبش وأبو علي مصطفى ووديع حداد وغسان كنفاني وأبو ماهر اليماني، جيفارا غزة، مها نصار، أبو أحمد فؤاد، عبد الرحيم ملوح، رباح مهنا، أبو منصور، بدران جابر، ربحي حداد، تغريد البطمة، أم الأمير العيلة، وليد دقة، أيمن المدهون، سامر الكرنب، خالد المحتسب، وقائمة طويلة من الرفاق القادة والشهداء.

وتحيّي الجبهة الشعبية نسور الحرية والتحدي الأسيرات والأسرى الأبطال الذين يحوّلون السجون إلى ساحات صمود ومواجهة، وفي مقدمتهم القادة أحمد سعدات ومروان البرغوثي وحسن سلامة وعاهد أبو غلمة.

جماهير شعبنا.. أبناء أمتنا العربية... أحرار العالم

إن الجبهة الشعبية، وهي تخلّد ذكرى انطلاقتها تؤكد على ما يأتي:

أولاً: تؤكد الجبهة أن مقاومة الاحتلال بجميع أشكالها المشروعة حق أصيل وخيار وطني لا بديل عنه، وأن أي محاولات لنزع هذا الحق أو تحجيمه ستُواجهه بالتصدي والرفض القاطع؛ فاستمرار الاشتباك السياسي والشعبي والميداني هو الطريق لإفشال مشاريع التصفية والوصاية، وصون وحدة الأرض والشعب والقضية، وتثبيت حق اللاجئين في العودة كركيزة غير قابلة للتفريط.

ثانياً: ندعو ونعمل لبناء إطار وطني منظم يقود ويطوّر المقاومة الشعبية، عبر قيادة موحدة وفاعلة توفر الغطاء السياسي والميداني وتحمي الفعل الشعبي من القمع والاحتواء، وتُحوّل المقاومة إلى فعل مستدام يراكم الكلفة على الاحتلال.

ثالثاً: تُحمّل الجبهة الاحتلال، ومن خلفه الإدارة الأمريكية، المسؤولية الكاملة عن جرائم الإبادة والتجويع والاقتلاع والانتهاكات والخروقات المتواصلة، وتطالب الوسطاء والضامنين والمجتمع الدولي بالضغط الجاد لإجبار الاحتلال على وقف عدوانه بالكامل، وإنهاء الحصار، وفتح المعابر وفي مقدمتها معبر رفح بكلا الاتجاهين، وضمان تدفق المساعدات، والشروع في إعادة إعمار حقيقية تحفظ كرامة شعبنا.

رابعاً: ندعو إلى الإسراع في تشكيل إدارة وطنية مهنية مؤقتة في قطاع غزة من شخصيات مستقلة وكفوءة من أبناء القطاع، لإدارة المرحلة الانتقالية بعيداً عن الوصاية الخارجية أو المشاريع البديلة، ونؤكد رفضنا القاطع لأي ترتيبات تمس حق شعبنا في تقرير مصيره، أو تعيد إنتاج الاحتلال في غزة أو الضفة.

خامساً: نشدد على أن أي وجود دولي، إن وجد، يجب أن يقتصر وجوده على خطوط التماس دون تدخل في الشأن الداخلي ومن أجل حماية شعبنا، مع بقاء المسؤولية الأمنية داخل المدن ومحيطها فلسطينية خالصة. ونؤكد أن سلاح المقاومة شأن وطني مرتبط بالتوافق على الاستراتيجية الوطنية، ولا يخضع لأي اشتراطات أو إملاءات من الاحتلال.

سادساً: نؤكد أن المرحلة الراهنة تفرض أولوية إعادة ترتيب البيت الفلسطيني عبر حوار وطني شامل، يشمل إحياء الأجسام النضالية المشتركة وإعادة بناء النظام السياسي ومؤسساته، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، على أسسٍ ديمقراطية وشراكة حقيقة، بما ينهي التفرد والإقصاء ويستعيد الوحدة الوطنية وثقة الجماهير.

سابعاً: نُجدد تمسكنا بأن حق العودة هو جوهر القضية الفلسطينية، ونرفض أي محاولات لتحويله إلى ملف إنساني أو تعويضات، ونؤكد ضرورة حماية دور الأونروا كشاهد سياسي وقانوني على النكبة وقضية اللاجئين وحقوقهم.

ثامناً: نشدد على أن قضية الأسرى في صميم الصراع مع الاحتلال، وأن حريتهم واجب ومعيار للكرامة الوطنية، ستبقى معركة تحرير الأسرى التزاماً وطنياً ثابتاً وجزءاً لا يتجزأ من معركة التحرر حتى كسر القيد وانتزاع الحرية الكاملة.

تاسعاً: نؤكد التزامنا بالدفاع عن أهلنا الصامدين وحماية حقوقهم في مواجهة الاستغلال والنهب، ونشدد على ضرورة محاسبة تجار الأزمات، واستعادة العدالة الاجتماعية، وتشكيل لجان صمود وطنية، وتعزيز التكافل الشعبي، خاصة في غزة والضفة، وما يعانونه في ظل الدمار الواسع وانهيار البنية التحتية.

عاشراً: ندعو إلى توسيع النضال العربي المشترك، واستعادة زخم الحراك الجماهيري الدولي لدعم فلسطين وغزة والضفة والقدس والأسرى، عبر تصعيد التحركات وحملات المقاطعة ومناهضة الصهيونية، ومحاصرة سفارات الاحتلال والولايات المتحدة، ومحاسبة قادة الاحتلال كمجرمي حرب، والتصدي لكافة أشكال التطبيع بوصفها خدمة مباشرة لمشروع الاحتلال والاستعمار.

جماهير شعبنا.. يا أبناء أمتنا العربية.. يا أحرار العالم:

في ذكرى الانطلاقة، تجدد الجبهة الشعبية عهدها للشهداء والأسرى والجرحى والمبعدين، ولكل جماهير شعبنا في الوطن والشتات، بأن تبقى الجبهة وفية لدماء الشهداء، منحازة للكادحين، ثابتة على خيار المقاومة، وماضية في معركة التحرير والعودة وبناء فلسطين الحرة المستقلة، مهما بلغت التضحيات وتعاظمت التحديات.

المجد للشهداء... الحرية للأسرى...
والنصر لشعب فلسطين ولمقاومته الباسلة

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المكتب السياسي
2025/12/11

أحمد سعدات

حين تتحوّل الزنزانة إلى منبر ويُحاكَم الاحتلال أمام التاريخ

في الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر، مرّت سبعة عشر عاماً على الحكم الجائر وغير الشرعي الذي أصدرته محكمة الاحتلال العسكرية بالسجن ثلاثين عاماً بحق الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القائد الوطني الكبير الرفيق أحمد سعدات «أبو غسان»، بذريعة «قيادة تنظيم محظور» وممارسة النشاط السياسي.

جاء هذا الحكم ضمن منظومة قمع متكاملة انتهجها الاحتلال عبر سنوات طويلة لتجريم النضال الفلسطيني، وتحويل الحق الطبيعي في المقاومة إلى تهمة، والانتماء الوطني إلى جريمة، والعمل السياسي المشروع إلى فعلٍ يُعاقب عليه.

القوة التي ظنت أنها تستطيع إخضاع الشعب الفلسطيني بهذا الحكم، تجاهلت حقيقة أساسية: من يرفع رأسه لن ينكسر، وأن الزنزانة مهما علت أسوارها لا تستطيع إسكات إرادة الحرية.

القائد سعدات يعرف هذا جيداً، وجعل من قاعة المحكمة منصة صرخة سياسية، ومنبر دفاع عن شعب بأكمله. كما قال بنفسه: «في البداية أنا لا أقف لأدافع عن نفسي أمام محكمتكم فقد سبق وأكدت أنني لا أعترف بشرعية هذه المحكمة باعتبارها امتداداً للاحتلال غير الشرعي وفق القانون الدولي إضافة لمشروعية حق شعبنا في مقاومة الاحتلال، وهذا الموقف أعيد التأكيد عليه».

يضع القائد سعدات في مداخلته التاريخية قضية فلسطين كلها في قلب الخطاب، مؤكداً أن مقاومة الاحتلال مشروعة لا تحتاج إلى إذن من محاكم الظلم، وأن ما يفعله الاحتلال عبر هذه المحاكم هو محاولة لتغطية عجزه عن مواجهة إرادة شعب مصمم على الحرية.

وليؤكد أن القضية أكبر من أي شخص، وأن الحق الفلسطيني ثابت عند قوله: «أنا أقف لأدافع عن شعبي وحقه المشروع في الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير والعودة... هذا الحق كفلته الشرعية الدولية والقوانين الإنسانية ومثبت بقرارات صادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة، وآخرها توصيات محكمة لاهاي بشأن الجدار».

هذه الكلمات تُظهر أن النضال الفلسطيني هو حق تاريخي وإنساني، وأن الاحتلال عاجز عن إلغاء هذا الحق بالقوانين المزيفة أو السجون الطويلة.

ويكشف سعدات كذلك هشاشة محاكم الاحتلال عندما يقول: «هذه المحكمة التي أقف أمامها مجدداً اليوم كأحد أدوات قمع شعبنا وقهره وكسر مقاومته مثال لعجز الاحتلال وسياساته عن فرض الأمر الواقع على الشعوب... وستبقى في وجهه مقاومة شعبنا ما دام الاحتلال قائماً».

هنا يصبح واضحاً أن الهدف من هذه المحاكم هو القمع والتهديد النفسي للشعب الفلسطيني، وأنها أحد أشد أدوات الاستعمار الصهيوني الكولنيالي إجراماً. ويظن الاحتلال أنه يستطيع تحويل الصمود الأسطوري للأسرى إلى خضوع، لكن الحقيقة أن كل اعتقال وكل حكم قاسٍ يزيد من قوة الإرادة ويعمّق جذور المقاومة.

يضيف القائد سعدات تأكيداً على أن القوة وحدها لن تخلق الأمن: «إن السياسة القائمة على الاحتلال ومنطق فرض الأمر بالقوة لن تحقق الأمن لإسرائيل أو لغيرها من دول الاحتلال... المدخل الرئيسي لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام هو إنهاء الاحتلال وتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية».

إن هذه الكلمات ترسم مسار التحرير الحتمي تحت مظلة الحق التاريخي، محطمةً غطرسة القوة وأوهام الاحتلال؛ وليعلم العالم أن شلال الدم لن يتوقف، وبركان الغضب لن يهدأ، إلا باقتلاع هذا الكيان الغاصب من جذوره واستعادة كامل الحقوق المغتصبة بحدّ الإرادة الشعبية.

كما عبّر القائد عن عزيمته الشخصية وصلابة موقفه رغم كل الصعوبات في قوله: «ورغم أي حكم يمكن أن تصدروه وتستطيعون تنفيذه لامتلاككم القوة، لكنكم لن تستطيعوا وقف نضالي إلى جانب أبناء شعبي مهما ضيقتم علي مساحات الحركة».

تُظهر هذه العبارة أن الأسرى والقيادات الوطنية هم رموز صمود ومقاتلون من أجل الحرية، لا يمكن لأي حكم أو سجن أن يوقفهم.

اليوم، وبعد سبعة عشر عاماً، يظل صوت «أبو غسان» حيّاً في الزنازين والميادين، في غزة والضفة والقدس وفي كامل ربوع الوطن المحتل، حيث تستمر حرب الإبادة واستهداف الوجود الفلسطيني في أبشع صورها؛ ففي غزة المكلومة، لا يتوقف القصف الذي يحيل البيوت ركاماً فوق رؤوس ساكنيها، وتستمر مجازر القتل الممنهج التي لا تستثني طفلاً أو امرأة أو شيخاً. هناك، حيث يواجه أهلنا حياة النزوح وعذاباتها المُرّة، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء في ظل فصل الشتاء ببرده القارس الذي ينهش أجساد الأطفال النازحين في خيام مهترئة غرقاً بالطين والماء، وفي ظل حصارٍ يمنع حتى قطرة الدواء. وفي الضفة الصامدة، تُستباح المدن والمخيمات بالاقتحامات اليومية وجرائم عصابات المستوطنين، وتُقطع أوصال الأرض بالحواجز والجدران، وتنال الحركة الأسيرة النصيب الأكبر من القمع والتجويع، والإهمال الطبي، والاعتقالات الإدارية، والتنكيل الجسدي المتكرر، خاصة للرموز الوطنية مثل القادة سعدات، ومروان البرغوثي، وحسن سلامة، وعاهد أبو غلمى وأسرى غزة وقائمة طويلة من الأسرى.

كل هذه الانتهاكات تهدف إلى كسر الروح. وكما نطقت شواهد المرافعة، تظل إرادة الفلسطيني هي المتغير الوحيد الذي لا يمكن للاحتلال احتواؤه. هي نبضٌ يرفض التوقف، وعنادٌ مقدس ينمو فوق الأنقاض. ولقد أثبت الفلسطيني أن اللجوء لم يورثه الانكسار، وأن الحصار لم يورثه الاستسلام، بل إن كل محاولة لإخضاعه كانت وقوداً جديداً لشعلة المقاومة التي ترفض الانطفاء حتى استرداد آخر ذرة تراب.

سبعة عشر عاماً مرت، ولم تنتهِ المرافعة؛ بل تَحولّت من خطاب قانوني سياسي إلى نهجٍ ثوري عابر للزمن. أحمد سعدات ما زال في الزنزانة، يقبض على جمر المبدأ، لكن صوته هدم الجدران ليكون حاضراً في كل خندق، وفكرته صارت مناراً للأجيال، ومعركته مستمرة لا تهدأ.

إننا اليوم، وأمام هذا الصمود الأسطوري، مدعوون ومطالبون أكثر من أي وقت مضى إلى الانتصار للقائد سعدات ولكافة أسرانا البواسل، عبر تعزيز كل أشكال الإسناد الشعبي والكفاحي، وتصعيد العمل النضالي والسياسي والميداني لكسر القيد عن معاصمهم؛ فالزنازين مهما طال ليلها هي عابرة وزائلة، ولن يكون إلا الحرية مصيراً حتمياً لهم؛ لأن الحرية حقيقة لا تُسجن، ولأن إرادة من نذروا حياتهم للوطن أقوى من قضبان السجان.

إن الوفاء لهؤلاء القادة لا يكون إلا باستكمال مسيرتهم، والإيمان بأن فجر الخلاص آتٍ لا محالة مهما عظمت التضحيات، وأن القيد الذي أرادوه سجناً سيكون بإرادتنا جسراً نحو التحرير الشامل.

خاص - الهدف

كلمة نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بذكرى انطلاقة الجبهة الـ 58
نداء الوحدة الوطنية في مواجهة مشروع التصفية والإبادة

يا جماهير شعبِنا العظيم

أيها الصامدون في الوطن والشتات،

يا أبناءَ أمّتِنا العربية، يا أحرارَ العالم،

يا غزّةَ الوجعِ والوهج، يا شعبنا الأبي العزيز.. ويا أمهات الشهداء اللواتي يتكئ على صبرهن الوطن.. ويا أيها الآباء الصامدون الذين يقتسمون البرد مع أطفالهم في الخيام.. الذين لم يفقدوا إيمانهم بوطنهم وحقهم بالخلاص والحرية، ثابتون كما شعبنا في القدس وجنين وطولكرم ونابلس وسلفيت، والنقب والمثلث والجليل ومخيمات الشتات...

اليوم وبعد سنتين من حرب الإبادة، تقف قوى العدوان وعلى رأسها الولايات المتحدة، لتطلب منّا الاستسلام والخضوع والخنوع وترك شعبنا لأخطار التجويع أو التهجير أو الموت، أو بإعادة تشغيل آلة القتل والتدمير والإبادة.. لكننا سنبقى على خيارنا مع الشعب الذي صمد بين الأنقاض لنقول للعالم: لن نخضع ولن ننحني ولن نترك الأرض والوطن.

يا شعب فلسطين... يا أسطورة النضال والإصرار...

نقف اليوم بخشوع أمام قوافل شهدائنا الأطهار الذين عمّدوا طريق الحرية بدمائهم. نخصّ منهم شهداء ملحمة طوفان الأقصى: إسماعيل هنية، نضال عبد العال، أبو خليل وشاح، يحيى السنوار، داوود خلف، عوض السلطان، وليد دقّة... وسواهم من الأبرار الذين لا تُحصيهم القوائم بل تحتفظ بهم ذاكرة الأرض. نُحيّي أرواح القادة المؤسسين الذين صنعوا نهج الثورة: جورج حبش، أبو علي مصطفى، ياسر عرفات، أحمد ياسين، فتحي الشقاقي، القاسم، وأبو عطايا، وجبريل، جيفارا غزة، ووديع حداد... وغسان كنفاني أولئك الذين حملوا مشعل الطريق.

كما نجدّد عهدنا لأسيراتنا وأسرانا، وفي مقدمتهم الأمين العام الرفيق أحمد سعدات، ومروان البرغوثي، وحسن سلامة، وعاهد أبو غلمة... أولئك الذين يحوّلون الزنازين إلى مدارس في الوعي والعزة والكرامة.

في الذكرى الثامنة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.. وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية نتقدم بمبادرة وطنية لوحدة الوطن والشعب والمقاومة في وجه حرب الإبادة ومشروع التصفية؛ وبالتالي نؤكد على ما يأتي:

1- ندعو الوسطاء والضامنين إلى إلزام الاحتلال بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ووقف كل أشكال التلاعب أو التهرب من التنفيذ، وتوفير بيئة آمنة تضمن التعافي، ورفع الحصار الظالم وفتح جميع المعابر وأولها معبر رفح في كلا الاتجاهين دون قيد أو شرط، وتأمين وصول المساعدات العاجلة، وبدء عملية إعمار شاملة تُعيد الأمن والحياة والكرامة لأهلنا، كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها كل من مصر وقطر وتركيا من أجل وقف العدوان، ونخص الشقيقة مصر بالتقدير على دورها في رفض ومنع التهجير القسري.

2- ندعو للإسراع في تشكيل إدارة وطنية مهنية مؤقتة في غزة من شخصيات نزيهة من أبناء القطاع، لإدارة المرحلة الانتقالية، بعيدة عن مشاريع الوصاية، وعليه نرفض أي وصاية دولية تُشرعن الاحتلال وأي تشكيل للقوة الدولية يجب ألا يتجاوز انتشارها على خطوط التماس فقط، فيما تتولى الشرطة الفلسطينية إدارة الشأن الأمني داخل القطاع. ونؤكد أن سلاح المقاومة قضية سياسية وجزء من مهمات التوافق الوطني على الإستراتيجية السياسية الوطنية، وليس جزءاً من اشتراطات الاحتلال.

3- نؤكد أننا أمام مرحلة مفصلية وأمام تحدٍ وجودي يجب أن نواجهه بإعادة الاعتبار لوحدة الأرض والشعب والقضية، لذلك ندعو إلى الإسراع بإجراء حوارٍ وطني شامل يضم الجميع برعاية مصرية يهدف إلى بناء إستراتيجية وطنية مشتركة لمواجهة تداعيات العدوان المستمرة على شعبنا، والتصدي لسياسات الضم والتهجير، وإعادة بناء مؤسساتنا الوطنية وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا على أسس وطنية ديمقراطية.

4- نؤكد أن حق العودة غير القابل للتصرف هو الركيزة الجوهرية لقضيتنا الوطنية، وأن القضية الفلسطينية في جوهرها مشروع تحرر وعودة، لا مشروع ترتيبات أمنية، وفي هذا السياق نؤكد ضرورة الحفاظ على دور وكالة الأونروا بوصفها شاهداً على نكبة شعبنا ونرفض كل محاولات تصفياتها.

5- نؤكّد تمسّكنا برفع صوت من صمد وواجه ويلات الحرب، صوتِ شعبِنا في الخيام، والتزامَنا بالدفاع عن حقوقه في وجه من استغلّه؛ فالوطن يبنيه تكاتُف المخلصين وليس السكوت على اللصوصُ والفاسدين.

ونشدّد على استعادة العدالة الاجتماعية، وتشكيل لجان الصمود الوطني لحماية حقوق شعبنا ووقف الاستغلال ومحاسبة المُستغِلّين، وتعزيزِ تكافلِ شعبنا.

6- ندعو إلى تعميق النضال العربي في مواجهة العدوان وتوسيع الحراك الجماهيري الدولي، على كل المستويات ليعود الشارع العالمي مساحة ضغطٍ لا يمكن لآلة الإبادة أن تخترقها، وفي هذا السياق يبقى إسناد الأسرى جزءاً أصيلاً من كل فعلٍ جماهيري فهم القلب النابض للحرية.

يا أمتنا العربيةَ... يا أحرار العالم،

نُحيّي كلَّ جبهات الدعم والتأييد والإسناد التي حملت معنا عبءَ المقاومة ووهجها: في لبنان واليمن والعراق وإيران.

نحيّي رجالها ونساءها، شهداءها وقادتها الذين صعدوا نحو السماء وتركوا خلفهم إرثاً يوقظ الإرادة كلما حاول اليأس أن يتسلل إلينا... شهيد الأمة السيّد حسن نصر الله، والشهيد اليمني القائد المغوار عبد الكريم الغماري، والشهيد القائد فلسطيني القلب والانتماء الحاج رمضان...

أهلنا وفي الختام...

نعاهد جماهير شعبنا العظيم، في الوطن والشتات، بأن نبقى أمناء لدماء الشهداء وسنبقى نحمل البوصلة التي لا تحيد، وخطَّ الدفاع المتقدم عن فلسطين في وجه مشاريع التهجير والتصفية.

المجدُ للشهداء.. والحريةُ لأسرى الحريّة...

بيان صادر عن مكتب الشهداء والأسرى والجرحى في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يدين مكتب الشهداء والأسرى والجرحى في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأشد العبارات الجرائم المتواصلة التي يرتكبها الاحتلال بحق أبناء شعبنا، وفي مقدمتها إقدامه على اعدام 110 أسرى، منذ يناير 2023 حتى يناير 2025 يشمل الأسرى الذين استشهدوا داخل السجون الإسرائيلية نتيجة التعذيب والإهمال الطبي والحرمان من الرعاية الصحية في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني ولكل المواثيق والاتفاقيات التي تكفل حماية الأسرى وحقوقهم.

كما يحمل المكتب المسؤولية الكاملة عن حياة ومصير الرفيق القائد الكبير الاسير احمد سعدات الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ورفاقه وكافة الاسرى والاسيرات لا سيما الاطفال والمرضى حيث يمارس بحقهم ابشع انواع التعذيب والتنكيل والاعتقال الاداري والتمديد للاسرى دون اي مبرر، وحرمانهم من ابسط حقوقهم التي كفلتها لهم المواثيق الدولية والانسانية وقد أن الاوان اطلاق سراح الاسرى من السجون والمعتقلات الصهيونية.

إن هذه الممارسات تمثل تصعيداً خطيراً وسياسة ممنهجة تستهدف كسر إرادة شعبنا، ونؤكد مجدداً طبيعة الاحتلال القائمة على العدوان والتنكر للمعايير الإنسانية. ويحمّل المكتب الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم، وعن كل ما يلحق بالأسرى من أذى وانتهاك داخل السجون ومراكز الاحتجاز.

وإذ نؤكد وقوفنا إلى جانب أسرانا البواسل، نطالب بمحاسبة كافة المتورطين في هذه الانتهاكات، وفتح تحقيق دولي مستقل يكشف الحقائق ويضمن عدم إفلات الجناة من العقاب.

كما نناشد المنظمات الدولية والهيئات الحقوقية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومجلس حقوق الإنسان، بالتحرك العاجل لوقف هذه الجرائم، وتوفير الحماية الدولية للأسرى، والضغط من أجل إنهاء سياسة الاعتقال التعسفي والانتهاكات المستمرة.

إن شعبنا سيواصل نضاله المشروع دفاعاً عن حقوقه وكرامته، وسيبقى أسرانا عنوان الصمود والإرادة التي لا تنكسر.

المجد للشهداء
الحرية للأسرى
الشفاء للجرحى

مكتب الشهداء والاسرى والجرحى
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
11/ 12/ 2025

بيان جماهيري صادر عن
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة

من وسط الألم... نتقاسم الأمل

يا جماهير شعبنا الصامد، يا من تقبضون على جمر البقاء وتتمسكون بالأرض حياةً وهويةً، يا من جعلتم الصبر والإصرار عنواناً لثباتكم ولمقاومتكم، ونبراساً يضيء دروب الأجيال القادمة...

نقف اليوم معكم، ومن وسط الألم نتقاسم الأمل، لنحيي معاً ذكرى الانتفاضة الشعبية المجيدة، وذكرى انطلاقة المارد الجبهاوي الأحمر، التي كانت ترجمةً أمينة لإرادة شعبنا الفلسطيني، ولتعكس عزيمتنا على المضي في طريق الحرية والكرامة، رغم كل ما حاول العدوان أن يزرعه من خوفٍ ويأس.

منذ أن وطأت أقدام أول مستوطن صهيوني أرضنا الفلسطينية، يعيش شعبنا نكبة مستمرة ومحارق لا تنتهي، فكل مرحلة من مراحل الاحتلال كانت اختباراً لصمودنا، ولن تنتهي إلا برحيل آخر مستوطن صهيوني وإنفاذ إرادة المجتمع الدولي، وباستعادة شعبنا حقوقه المسلوبة، وحقه في العيش الحرّ والكرامة على أرضه التاريخية.

عدونا لم يُنهِ محارق الموت والإبادة والاقتلاع والتهجير يوماً، بل كان دائماً ما إن يُجهز شعبنا على أداة من أدوات سياسته العدوانية، يلجأ فوراً لأدواتٍ بديلة، محاولاً التعمية عليها باستخدام الحاجات الإنسانية والمدنية التي كفلتها الحقوق والمواثيق الدولية. وعلى الدوام، كانت محطات نضال شعبنا تشريعاً واستجابةً للإرادة الشعبية التي عبّرت عنها انتفاضاته وانطلاق أحزابه وقواه المقاومة.

اليوم ومنذ سنوات طويلة، يعمل العدو بكل ما أوتي من جبروت وبطش على شطب شاهد تاريخي وقانوني ودولي على نكبة شعبنا وهو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»؛ للإجهاز على حق العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وتحويلها من قضية سياسية وطنية إلى قضية إنسانية محضة. وإن ما شهدناه من حظر لأنشطة وكالة الغوث وإغلاق مكاتبها بالقدس، وصولاً لاستهداف موظفيها ومقراتها في حرب الإبادة، ومنعها من إدخال المساعدات، وما تلاه من تهجير للاجئين من مخيمات الضفة، واشتراط عودتهم بنزع صفة لاجئ عنهم، كلها مؤشرات كاشفة لأهداف العدو الصهيوني. كما يتمثل استهدافه القاتل في تعطيل برامج الوكالة التعليمية والطبية في غزة بهدف التجهيل، وفتح الطريق أمام المبادرات التعليمية التي تهدد بشطب المنهاج الفلسطيني واستبداله بمنهاج تطبيعي مع العدو.

جماهير شعبنا الصامد والثابت

إن كل ما تقدم، وأمام الحصار والتغييب القسري لبرنامج الإغاثة والتعليم والطبابة بغزة، يتطلب منا كفلسطينيين وطنيين أن نتمسك بالأرض رغم محارق الموت، أن تكون أولى أولوياتنا هي الحفاظ على مؤسسة الوكالة وممانعة ومقاومة أي مخططات للإجهاز عليها. وصحيح أن العدو سلخ المساعدات للإجهاز على الوكالة ومنعها من إدخالها، ولكن الوكالة لها برامج تعليمية وصحية يجب أن تنطلق وتستمر، وهذا مرهون بوعي شعبنا وإسهاماته.

إن إدراكنا لحجم التحديات التي يفرضها العدو لا يتوقف عند آلة الحرب، بل يمتد ليشمل محاولات تصفية وجودنا وهويتنا ومقدراتنا. وفي مواجهة هذه المخططات الممنهجة، فإن المطلوب منا اليوم بشكلٍ عاجل هو التحرك في مسارات متوازية لتعزيز الصمود وتحصين الجبهة الداخلية:

أولاً: صَوْنُ مؤسسة الوكالة (الأونروا) وحماية الحقوق:

-1 ضرورة تمكين إدارة وكالة الغوث من تشغيل مدارسها المتبقية، والطواقم من أداء مهامهم الوظيفية. وفي هذه الخطوة حماية لشاهد قانوني وتاريخي على نكبة شعبنا وطبيعة عدونا الإجرامية.

- هذه خطوة على طريق استعادة الحياة التي عمد العدو الإجهاز على مقوماتها بغزة طريقاً للتهجير والاقتلاع، ولإعادة أبنائنا لمقاعدهم الدراسية ووضع حد لحرمانهم من حقهم بالتعليم.

- هو طريق آمن لمقاومة أشكال وأدوات الإجهاز على مناهجنا الفلسطينية ومحاولات استبداله بمناهج انتقالية وصولاً لمناهج ومدارس تطبيعية.

- هو طريق لاستعادة الوكالة لدورها في تحقيق عدالة التوزيع والشفافية المفقودة على يد المؤسسات الدولية البديلة.

ثانياً: مواجهة تهجير العقول ومخططات هندسة الوعي:

عدونا لم يتوقف عن عدوانه وحرب الإبادة المستمرة؛ فاليوم يسعى لاقتلاع وتهجير العقول والكفاءات العلمية والمهنية عبر استخدام الحقوق المدنية والإنسانية، وصولاً لما سعى إليه من خلال آلته الحربية. لم تصمت المدافع والطائرات والرصاص بعد، ولم تتوقف المؤسسات الدولية التي استطاع العدو اختراقها وتوظيفها كأدوات للتهجير القسري باستخدام الحاجات الإنسانية من تحويلات علاجية وإجلاء إنساني.

حتى بزغت أدوات جديدة استحدثها العدو عبر المنح والبعثات العلمية لدول صديقة للاحتلال، الهادفة لتهجير الكفاءات، في الوقت الذي جعل فيه من الجامعات والمعاهد والمدارس أهدافاً عسكرية لآلة حربه، رافقها التفريغ الممنهج للكفاءات الطبية من مشافينا الوطنية والأهلية وتوظيفها في مؤسسات دولية برواتب خيالية كخطوة على طريق التهجير.

إن كل هذه السياسات رعاها ولا يزال مكتب صهيوني يتبع وزارة الخارجية في إطار هندسة العقل الفلسطيني بشراكة إمبريالية أمريكية.

إن ذلك يستدعي منا العمل على:

-1 بناء برامج توطين الكفاءات العلمية والمهنية.

-2 أن تتمسك كل كفاءاتنا بهويتها وأرضها وواجباتها الوطنية والأخلاقية اتجاه شعبها.

-3 بناء برامج الممانعة والمقاومة بالتثقيف المجتمعي والوطني.

فشعبنا يشجع التعليم وينظر إليه رأس ماله الفردي والوطني والاجتماعي، وهو عامل أساسي من عوامل الصمود والمقاومة. ولا نمانع، بل نسعى لحصول أبناء شعبنا على المنح والبعثات العلمية غير المشروطة بالتخلي عن هويته أو مكان إقامته. وواجبنا هو توظيف تلك الكفاءات لمشروعنا الوطني وحاجاته الاجتماعية. وما يجري اليوم هو استخدام لحاجة علمية وإنسانية بهدف التهجير القسري للكفاءات، تجريداً من الهوية واقتلاعاً من الأرض.

ثالثاً: مكافحة العبث بقوت الشعب ومحاسبة المستغلين:

إن ما نشهده من عبث متعمد بقوت شعبنا وارتفاع جشع للأسعار، هو خيانة ووجه آخر للعدوان. ففي ظل حرب الإبادة والحصار، يتجرأ بعض التجار على المضاربة بجيوب الفقراء والكادحين، محولين معاناة الناس إلى مكاسب قذرة بالاحتكار والتلاعب، وهذا عبث لا يغتفر. لذا، نؤكد أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وشعبنا لن ينسى. سيبقى جمر هذه المعاناة مشتعلاً، وسنلاحق ونحاسب بكل قوة وطنية كل من عظم معاناة أبنائه في زمن الحرب، وكل من استغل حاجة شعبنا للإثراء غير المشروع. فلا تهدأ لنا ثورة إلا باستعادة كرامة الإنسان وردع المستغلين.

ومن أجل المساهمة في التخفيف من معاناة شعبنا، فإننا ندعو إلى تشكيل لجنةٍ وطنيةٍ مجتمعيةٍ تتمتّع بالصلاحيات اللازمة لمراقبة وتوجيه البرامج الإغاثية التي تنفّذها المؤسسات الدولية والعربية، بما يضمن مواءمتها مع الاحتياجات الفعلية لشعبنا، وتحقيق العدالة والشفافية في التوزيع، وصولاً إلى اعتماد برنامج إغاثة وطني موحّد.

جماهير شعبنا

اليوم ونحن نعيش المحرقة بكل تجلياتها من قتل وتجويع وحرمان في مخيمات النزوح والتهجير، فإن المطلوب منا العمل الميداني العاجل من أجل بلسمة جراح الجماهير، وأن نثبت أقدامها بالأرض، ونعزز عوامل صمودها على طريق تحرير الأرض والإنسان.

إننا نجد في ذكرى انطلاقتنا محطة مهمة على هذا الطريق، لذا فإننا قررنا تسخير عضويتنا وأنصارنا وأصدقاءنا وكافة إمكانياتنا المادية وموارد البشرية للعمل التطوعي في التنظيف والترميم وتفقد جموع المحرومين المكلومين بالحصار رغم محدودية الإمكانيات المتاحة، وغياب المؤسسات الحكومية وأساسيات الرعاية الوطنية والمجتمعية، وغياب عدالة التوزيع وعشوائية البرامج الإغاثية المرعية من مؤسسات دولية وإقليمية.

ساعد بساعد ويد بيد، نرمم خيم النازحين، نناضل معهم لتحصيل حقوقهم الإنسانية والمدنية التي يحاول العدو استخدامها طريقاً للتهجير والاقتلاع. إن شعارنا الذي لا يحيد هو: الإنسان أولاً.

في الختام، نُجدد العهد لشعبنا العظيم... العَهدُ لِلشُّهداءِ الأبرارِ الذين عَمَّدوا هذه الأرض بدمائهم، أن نبقى أوفياءَ لمشروعهم. الحُرِّيَّةُ لأَسْرانا الأبطالِ وفي مقدمتهم قائد الصمود الرفيق القائد أحمد سعدات، والشفاءُ العاجلُ لجرحانا الأبيّين. عاشت مقاومة شعبنا الباسلة. وإننا حتماً لمنتصرون.

الفصائل الفلسطينية تهنئ الجبهة الشعبية بذكرى انطلاقتها:

ركن ثابت في النضال الفلسطيني

قدّمت فصائل العمل الوطني الفلسطيني التهنئة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة الذكرى الـ 58 لانطلاقتها.

ويأتي ذلك انسجاماً بالعلاقة الوطيدة التي تجمع الجبهة الشعبية بمختلف الفصائل الفلسطينية بكل أطيافها وتوجهاتها، وما يعكس مكانتها في العمل السياسي والمقاوم منذ نشأتها، كما يؤكد استمرار التنسيق بين الفصائل الفلسطينية رغم العدوان على شعبنا الفلسطيني وحرب الإبادة التي شنها العدو.

وتقدمت حركة حماس بالتهنئة من الجبهة، مضيفةً أنها شكّلت منذ عام 1967 ركنًا ثابتًا من أركان النضال الفلسطيني، وقدّمت الشهداء والقادة والأسرى الذين تركوا بصمات مشرّفة في مقاومة الاحتلال.

وثمّنت الحركة الدور النضالي للجبهة الشعبية، ومشاركتها الفاعلة في معركة الصمود والدفاع عن شعبنا، مؤكدةً حرصها على تعزيز العمل الوطني المشترك، وتوحيد الجهود في هذه المرحلة الحساسة التي تتطلب رصّ الصفوف والارتفاع إلى مستوى تضحيات شعبنا البطل.

من جانبها قالت حركة الجهاد إن انطلاقة الجبهة كانت علامة فارقة في تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني ضد الاحتلال وداعميه، وما زالت في مواقع النضال والصمود والثبات والكفاح دفاعاً عن شعبنا الفلسطيني وقضيته المحقة.

وأكدت في هذا السياق على عمق الروابط التي تجمعها بالجبهة إلى جانب قوى المقاومة كافة على طريق الجهاد والمقاومة، حتى تحرير أرضنا وأسرانا وخلاص شعبنا من رجس الاحتلال المجرم، مشيدةً بمواقف الجبهة الشعبية، وقادتها على امتداد تاريخ النضال، كما استذكرت المواقف الشجاعة لمؤسسها المناضل الحكيم جورج حبش والشهيد القائد أبو علي مصطفى، وروح الصمود والتضحية للأمين العام أحمد سعدات ورفاقه داخل السجون وخارجها، ومناضلي وشهداء وأسرى الجبهة في كل المواقع والساحات.

بدورها تقدمت الجبهة الديمقراطية: من الرفاق الأعزاء بالجبهة قيادة كوادر وأعضاء ومناصرين وعلى رأسهم الأمين العام الأسير أحمد سعدات ونائبه الرفيق جميل مزهر بالتهنئة الحارة في ذكري الانطلاقة المجيد.

وقالت الديمقراطية إن هذه الذكرى في ظروف بالغة التعقيد يعاني فيها شعبنا من العدوان المتكرر واستمرار حرب الإبادة الجماعية، الأمر الذي يتطلب سرعة إنجاز الوحدة الوطنية.

في ذات السياق تقدمت المبادرة الوطنية الفلسطينية بالتهاني للرفاق المناضلين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وإلى أمينها العام الرفيق المناضل الأسير الصامد أحمد سعدات ونائب الأمين العام الرفيق المناضل جميل مزهر وإلى أعضاء مكتبها السياسي ولجانها المركزية وكافة قياداتها وكوادرها وأعضائها ومناصريها وهيئاتها التنظيمية والجماهيرية بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين للانطلاقة المجيدة.

وأعربت عن اعتزازها بالدور النضالي والكفاحي على صعيد النضال الوطني والاجتماعي للجبهة وما خاضته من مقاومة باسلة شجاعة ومواقفها الوطنية والوحدوية، مستذكرةً القائمة الطويلة من شهيدات وشهداء الجبهة وفي مقدمتهم الأمين العام الشهيد المناضل الرفيق أبو علي مصطفى، وأسيراتها وأسراها البواسل الذين ضحوا بأغلى ما يملكون دفاعاً عن فلسطين وقضيتها الوطنية.

وتقدم حزب الشعب من الرفاق قيادة وكوادر ومناصري الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأحر التهاني بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لانطلاقتها.

وقال: سنوات طوال قدمت خلالها الجبهة إلى جانب شعبنا تضحيات جسيمة من أجل تحقيق حقوق شعبنا في العودة والحرية والاستقلال.

الجبهة الشعبية- القيادة العامة، بدورها تقدمت بالتهنئة من الجبهة الشعبية بذكرى انطلاقتها، وذلك انطلاقاً من مكانتها ودورها الريادي الفعال في مسيرة ثورتنا الفلسطينية المعاصرة، مشيرةً إلى أن الجبهة أسهمت في تجذير خط المقاومة ومواجهة سياسات المساومة والاستسلام واستطاعت منذ انطلاقتها أن ترسي منهجاً فدائياً مقاوماً أذل العدو الصهيوني وأكد أن المقاومة وحدها هي التي تحمي قضيتنا الفلسطينية وحقوق شعبنا التاريخية.

وتوجهت بتحية الفخر والاعتزاز للقائد المبدئي الشامخ في أسره الرفيق أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

من جانبه توجه تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح بالتحية إلى الرفاق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قيادةً وكوادر وأعضاء، في ذكرى انطلاقتها المجيدة، تقديرًا لدورهم الثابت في مسيرة شعبنا ونضاله العادل من أجل الحرية والعودة والاستقلال.

وأضاف في بيان له: شكّلت انطلاقة الجبهة محطةً مضيئة في تاريخ الكفاح الفلسطيني، حملت فيها راية النضال والفكر والوعي، وقدمت نموذجًا صلبًا في مواجهة الاحتلال، وفي الدفاع عن حقوق شعبنا وكرامته.

وأكد أن حضور الجبهة وإسهامها الوطني ركيزة أساسية في مسار النضال المشترك، موجهاً التحية لشهداء الجبهة وشهداء شعبنا كافة، ونوجّه التحية لأسرانا الأبطال الذين يجسدون أعلى معاني الثبات والصمود.

أحزاب وقوى عربية تهنئ الجبهة الشعبية بانطلاقتها 58

هنأت أحزاب وقوى عربية وإقليمية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بمناسبة ذكرى انطلاقتها 58.

الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية

بعثت رسالة تهنئة لنائب الأمين العام للجبهة الرفيق جميل مزهر، أكدت خلالها أن الجبهة شكلت على مدى مسيرتها الجهادية بمواجهة العدو الصهيوني ومن خلال العمليات البطولية النوعية التي خاضتها، والتي الحقت بصفوف العدو الخسائر والهزائم المتكررة خط دفاع أول عن القضية الفلسطينية.

وجاء في رسالتها أن المشاركة الملحمية لكتائب الشهيد القائد أبو علي مصطفى مع سائر فصائل المقاومة في معركة طوفان الأقصى تؤكد على الدور المفصلي والفعال الذي مارسه أبطال الجبهة في المعارك الوجودية للمقاومة، لإفشال وإسقاط مخططات العدو وأهدافه.

كما أشارت الرسالة إلى أن الجبهة حافظت طيلة الأعوام السابقة على برنامجها النضالي والمقاوم ولم تحد عنه قيد انملة، بل تمسكت بالمبادئ والأهداف التي أرساها مؤسسوها وعلى رأسهم القائد الفذ والمفكر الرؤيوي «الحكيم» الدكتور جورج حبش والقائد الشهيد أبوعلي مصطفى والمناضل الكبير الراحل أبو ماهر اليماني والأمين العام الأسير أحمد سعدات وسائر القادة الكبار، الذين رسموا بنضالهم ودمائهم البرنامج النضالي للجبهة على مدى العقود الماضية.

اللقاء اليساري العربي

من جانبه هنأ اللقاء اليساري العربي الشعبية بهذه المناسبة عبر رسالة بعثها للأمين العام القائد أحمد سعدات، ونائبه المناضل جميل مزهر عبر فيها عن فخره واعتزازه أمام المسيرة النضالية للجبهة منذ الانطلاقة في 11 كانون الأول- ديسمبر 1967، ولغاية اليوم.

وأضافت الرسالة: «هي مسيرة حافلة بالصمود والنضال والمقاومة في مواجهة المحتل الصهيوني التوسعي الاستعماري، وفي مواجهة الإمبريالية ومشاريعها العدوانية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والقضاء على المقاومة وشطب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني الصامد المقاوم في مواجهة الغزاة وكل المتآمرين من رجعيين ومطبعين مصطفين وراء المشروع الإمبريالي – الصهيوني الاستعماري الذي يستهدف المنطقة برمتها. مشروع «الشرق الأوسط الجديد».

وجاء في الرسالة: «إن ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اليوم، وفي ظل المتغيرات الخطيرة في المنطقة، بفعل العدوانية الصهيونية وحرب الإبادة الجماعية المستمرة على غزة والضفة ولبنان بدعم ورعاية من الإمبريالية الاميركية، تحتاج بالضرورة، إلى رص الصفوف وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتضافر جهود كافة قوى اليسار والتحرر الوطني، لتشكيل إطار جامع لمشروع حركة تحرر وطني عربية مقاومة، ومواجهة كل الإملاءات والشروط والوصاية على غزة أو غيرها، وكل أشكال التنازلات، ومقاومة التطبيع على أنواعه. فحق الشعوب في المقاومة لا يموت، وهذا الحق جسده الشعب الأسطوري الفلسطيني في غزة بصموده ومقاومته وثباته في أرضه والتمسك بهويته وحقوقه كاملة».

تجمع اللجان والروابط الشعبية في لبنان

من جانبه، هنّأ تجمع اللجان والروابط الشعبية في لبنان الجبهة الشعبية بهذه المناسبة، مستذكراً عمليات أبطالها ومواقف مؤسسيها وقادتها وأصالة مناضليها.

وقال التجمع في رسالة التهنئة: «ندرك أن شعباً فيه جبهة كالجبهة الشعبية بمبدئيتها وشجاعة مناضليها ومناضلاتها وبجذورها الوحدوية القومية والتقدمية لا بد أن ينتصر ولو بعد حين»، مضيفاً: «لقد جمعتنا منذ نهاية الستينات حتى اليوم أوثق العلاقات بمؤسسي الجبهة الكبار وقادتها البواسل ومناضليها الشجعان مدركين أن شعباً وأمة فيهما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لن تهزم ولن تستسلم بإذن الله. وأنه كلما اشتدت الظروف والمحن ازداد صمود وعطاء الجبهة التي طالما رأينا فيها متراساً صلباً في الدفاع عن ثوابت فلسطين والأمة».

المجلس الوطني الفلسطيني

هنأ المجلس الوطني الفلسطيني الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة الذكرى 58 لانطلاقتها، وذلك في رسالة بعثها نائب رئيسه ونائب الأمين العام علي فيصل، موجهة لأمين عام الجبهة الأسير القائد أحمد سعدات، ونائب الأمين العام الرفيق جميل مزهر.

وجاء في الرسالة التي وصل الهدف نسخة عنها:

الرفيق المناضل الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات

الرفيق المناضل جميل مزهر نائب الأمين العام للجبهة الشعبية

الرفاق المناضلون أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تحية الثورة والمقاومة

يطيب لي أن أتقدم

منكم ومن مناضلات ومناضلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأحر التحيات

الكفاحية بانطلاقة الجبهة الشعبية ال٥٨ التي شكلت معلماً ثورياً مميزاً في تاريخ شعبنا وثورتنا ومقاومتنا وحركة التحرر العربي التي قدمت فيها خيرة قادتها ومناضليها ومناضلاتها وفي مقدمتهم القادة الكبار جورج حبش وأبوعلي مصطفى وعبد الرحيم ملوح وغيفارا غزة وأبو ماهر اليماني ونضال عبد العال وثلة كبيرة من القادة والمناضلين شهداء على طريق التحرر الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين .

الرفيقات والرفاق الأعزاء:

وأنتم تحيون هذه المناسبة العزيزة على قلوبنا وقلوب شعبنا ومقاومته نواجه اليوم سوياً أبشع حروب الإبادة والاستيطان والظلم والتهجير والتطهير العرقي والتمييز العنصري في غزة والضفة الغربية والمناطق المحتلة عام ٤٨ والشتات الهادفة لتصفية قضية شعبنا وحقوقنا الوطنية وفي مقدمتها العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. كل ذلك يجري من أجل ضمان المصالح الاستعمارية الأمريكية والصهيونية في سياق بناء دولة إسرائيل الكبرى والشرق الأوسط الأمريكي الإسرائيلي لإعادة هندسة الجغرافيا والديمغرافيا في المنطقة الذي حتما سيواجه استعصاء وفشلاً مدوياً جراء صمود شعبنا ومقاومته مهما غلت التضحيات إلى جانب دعم قوى المقاومة على امتداد المنطقة وتضامن أحرار العالم

معاً وسوياً نحو العودة والدولة المستقلة والقدس
المجد والخلود لشهداء الجبهة والشعب والثورة
الحرية للأسيرات والأسرى
والتحية لشعبنا ومقاومتنا الباسلة وأحرار أمتنا والعالم

رفيقكم علي فيصل
نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ونائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

58 عاماً في اجتراح المستحيل

هيئة تحرير الهدف

ثمانية وخمسون عاما على انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وما رافقها من أحداث جسام وسط انطباع بأن الجبهة لا بد أن تحقق المبادئ والأهداف التي انطلقت من أجلها والتي كتبت بدماء الشهداء وعبّر عنها أصدق تعبير د.جورج حبش: « الثورة الفلسطينية قامت لتحقيق المستحيل لا الممكن» ، وشكلت رمزا إنسانيا لإطار دفع ثمن مواقفه لأجيال متعاقبة تقرأ سردية عن شجاعة باتت نادرة في الزمن الحالي، وشكلت رمزا لحقيقة حلم بتحرير فلسطين ولم تكتمل أحلامها بعد . فقد مثلت مساحة نقاش سياسي لا مجرد شاهد على مشهديه انهيارات تلاحقت في هذا الزمن الرديء.

58 عاما هو رقم من بين مصفوفة الأرقام الكثيرة يعتبره كثيرون أجمل من غيره هندسة وقيمة، ويقول بعضهم أنه يعبّر عن ذكرى تأسيس وانطلاقة، أي أنه أصبح من الماضي فلا يعنيه من الرقم إلا قدر ما يكون كبيرا، لا يدرك الجميع أن الماضي هو الحاضر وهو المستقبل لا يمكننا تجاوز الماضي بل أحيانا محطات الماضي هي التي تؤثر في حياتنا وتترك بصماتها شاهدة على حيوات وفضاءات.

الحنين لا يرتبط بالزمن قد تختلف أشكال التعبير عنه لكن الفخر والأنفة والعزة تحفر عميقا في الإنسان. هذه هي الحال مع ما نؤمن ونقتنع ومع من أحببنا الذين يسكنون في زوايا القلوب، وكيف الحال إذا كان الكلام عن تأسيس إطار جبهوي ثوري من أجل القضية الفلسطينية، فهل يطويها الزمن أو تبدلات المكان؟

ذكرى لا تزال حاضرة تنبض وتتوهج ولا تزال أسماء الدكتور جورج حبش الدكتور وديع حداد وأبو علي مصطفى وغسان كنفاني وغيرهم شاهدة على التاريخ متجذرة في حاضرنا ومن بعدهم تأتي أيقونات كثيرة جيفارا غزة، ربحي حداد، نادر العفوري، إبراهيم الراعي والأمين العام أحمد سعدات ولا مجال للتعداد لان اللائحة تطول. يكفينا أن نذكر شهداء طوفان الأقصى وما قدمته الجبهة من خيرة شبابها وقياداتها.

مع الجبهة الشعبية التي نقيم ذكراها اليوم تختلط المشاعر الوطنية بالمشاعر الإنسانية مع المشاعر الحزبية وقد ذكرت المسألة الحزبية في آخر اللائحة لأن عائلة الجبهة كانت أوسع مدى على امتداد الوطن و أوسع من الجغرافيا إذ خرجت من رحم حركة القوميين العرب وناضلت في معارك شتى.

مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يصبح الماضي هو الحاضر فالمبادئ التي ناضلت من أجلها هي قضية كل الأحرار في كل زمان ومكان، ما زالت تنبض في قلوب محبيها ولعل ما يفرحنا في هذا المجال أن كثيرين ممن هم دون 20 من العمر يسألون عنها ويستقرؤون سيرتها وسيرة الأبطال المؤسسين ويقصدون أماكن وجودها للتعرف إليها عن قرب وهي حاضرة بقوة رغما عن أنف العدو الذي أراد إسكاتها فتحدتهم وصمدت وناضلت وتمددت واشتدت وحلّقت محققة ذلك العنوان التاريخي «الثورة الفلسطينية قامت لتحقيق المستحيل لا الممكن».

58 عاماً على انطلاق شعلة اليسار

د. سعيد ذياب ـ رئيس حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

تأتي الذكرى الثامنة والخمسون في سياق استثنائي، بعد عامين من حرب إبادة مجنونة شنّتها ولا تزال تشنّها إسرائيل ضد أهلنا في غزة، ما يضفي على هذه الذكرى خصوصية مضاعفة، ولا سيما أنها تتزامن مع وقف لإطلاق النار وفق مبادرة ترامب. هذا التزامن يفرض مقاربة نقدية عميقة للذكرى والحدث معاً، ويستدعي البحث الجاد في الدور والمسؤولية.

ينطلق السؤال الجوهري من صلب التجربة: هل قامت الجبهة بدورها المنوط بها كتنظيم يساري، وكيف تجلّى هذا الدور عملياً؟ وضمن هذه الرؤية، كيف تعاملت الجبهة مع طوفان السابع من تشرين الأول وما أعقبه من حرب إبادة شنّها الكيان ضد شعبنا في غزة؟

لفهم دور الجبهة كتنظيم يساري، لا بد من تحديد ما يُفترض بالحزب اليساري أن يقوم به. فاليسار ليس توصيفاً شكلياً أو لقباً سياسياً، بل هو فعل مقاوم للاستغلال، ومعناه التغيير والتقدم. الحزب اليساري هو القادر على تحويل الغضب الشعبي إلى قوة تغييرية منظمة، وهو الذي يرسم أشكال النضال وفق المراحل، ويرفع مستوى الصراع من طابعه العفوي إلى وعي طبقي وقومي بطبيعة العدو وأهدافه، وهو أيضاً الحزب الذي يوفّر أداة نضالية واعية وفعالة، وكوادر منضبطة قادرة على الفعل والتأثير.

اليسار الحقيقي هو حزب يقدّم نموذجاً في الربط بين القول والفعل، ويسعى إلى تحويل الأفكار إلى ممارسة، لأن غياب الحزب يحوّل جهود الحركة الشعبية إلى طاقة مبعثرة تفتقد البوصلة والاتجاه.

انطلاقاً من هذا الفهم، يبرز السؤال حول مدى قدرة الجبهة على تجسيد صورة الحزب اليساري بهذا المعنى. لا شك أن الجبهة، منذ لحظة إعلان تبنّيها النظرية الماركسية، انطلقت بجدية نحو بناء حزب ثوري وعياً وممارسة، ووفّرت الوسائل اللازمة للارتقاء بوعي كوادرها من خلال الدورات الفكرية المحلية والخارجية في الدول الصديقة. وقد انعكس هذا التوجه في مواقفها السياسية التي اتسمت بالوضوح والجرأة والمبدئية، حتى بات الموقف السياسي الواضح سمة أساسية للجبهة.

إن استقلالية الجبهة ورفضها الخضوع للضغوط، مهما كانت الظروف، أكسباها احتراماً جماهيرياً ومصداقية عالية. كما أن موقفها الجريء من الإمبريالية والأنظمة الرجعية أتاح لها شبكة واسعة من العلاقات التي أسهمت في تطوير عملها المقاوم، ولا سيما في الساحة الخارجية. ويُضاف إلى ذلك سجلها في العمليات النوعية ضد العدو، وما قدّمته من آلاف الشهداء والأسرى، وهو ما يؤكد نجاحها في الربط بين القول والفعل وتجسيد نموذج الحزب اليساري المنشود.

غير أن المسيرة لم تستمر دائماً بمنحنى تصاعدي، إذ تعرضت الجبهة لضربات متلاحقة من العدو، إلى جانب حالة الإرباك السياسي التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية أوسلو. ورغم رفض الجبهة لهذا المسار، فإن المناخ العام الفلسطيني ألقى بظلاله عليها، ما أضعف قدرتها على التصدي الفاعل للمشروع التفريطي، وأتاح لتيار أوسلو الاستمرار في أوهامه وصولاً إلى الواقع الكارثي الذي نعيشه اليوم

إن الحديث عن تراجع دور الجبهة في مراحل معينة أمر طبيعي، فالثورات لا تسير في خط مستقيم، وغالباً ما تؤدي الظروف الموضوعية، وأحياناً القيادية، إلى حالات من الركود أو التراجع. وقد شكّل المؤتمر الأخير للجبهة محطة لإعادة ترتيب الأولويات وتجديد شبه كامل في الهيئات القيادية، ما أتاح المجال أمام جيل جديد من الشباب لتولي المسؤولية. ورغم أن التقييم الشامل لا يزال مبكراً، إلا أن معالم مرحلة جديدة بدأت تتشكّل بثبات.

الجبهة والطوفان

أما السابع من تشرين الأول، فقد كان طوفاناً حقيقياً جرف الكثير من المفاهيم وكشف زيف العديد من المسلّمات، في ظل الهجمة المعادية وحالة الهرولة التطبيعية وما سُمّي بالسلام الإبراهيمي، الذي لم يكن سوى تعبير عن استسلام كامل أمام العدو. جاء الطوفان ليبدد محاولات تلميع صورة الكيان، ويكشف حقيقته ككيان عنصري إجرامي لا يتردد في ارتكاب أبشع الجرائم.

واجه شعبنا هذه الحرب ببسالة أسطورية، وتصدى المقاومون للعدو بأعلى درجات الثبات والتضحية. شاركت الجبهة إلى جانب فصائل المقاومة، ودافعت بشجاعة، كما شاركت في معركة الإسناد إلى جانب المقاومة اللبنانية وقدّمت عدداً من الشهداء الأبطال، وفي مقدمتهم الرفيق نضال عبد العال. وكانت الجبهة وفية لجماهير شعبنا فكراً وممارسة، وقدّمت ما استطاعت من خدمات اجتماعية فرضتها طبيعة حرب الإبادة التي شنّها كيان فقد كل مقومات العقل والمنطق والأخلاق.

لقد تمادى العدو في جرائمه مدعوماً من إمبراطورية الشر التي انكشفت صورتها بالكامل من خلال دعمها العسكري والسياسي والدبلوماسي غير المحدود. ورغم حملات التضليل وقتل الصحفيين والتذرع الزائف بحق الدفاع عن النفس، فقد استيقظ الضمير الإنساني عالمياً، وبرز حضور شبابي ونخبوي وأكاديمي أدرك الحقيقة العارية بأن السردية الصهيونية لم تكن سوى كذبة لتبرير مشروع استعماري مدعوم غربياً، استُخدم فيه حتى الدين كأداة تعبئة وتبرير.

هذا الوعي العالمي الجديد أعاد وضع القضية الفلسطينية في موقع مختلف، بوصفها قضية إنسانية بامتياز. وفي هذه اللحظة، ورغم تواضع الدور العسكري للجبهة، فإن حضورها السياسي ودورها الجماهيري أسهما في ردم الفجوة بين الفعل العسكري والحضور السياسي.

ثمانية وخمسون عاماً، بحلوها ومرّها، بنجاحاتها وإخفاقاتها، تؤكد أن المسيرة مستمرة، لا بحكم استمرار الاحتلال فحسب، بل بحكم الإيمان بالدور التاريخي للجبهة كطليعة تقدمية تناضل من أجل حرية الوطن وتحرير الإنسان. ويبقى الحفاظ على هذا الدور مرهوناً بالتمسك بمنطلقاتها الفكرية كما أقرّها مؤتمر شباط 1969، الذي حدّد بوضوح معسكر الأعداء المتمثل بإسرائيل والصهيونية والإمبريالية والأنظمة الرجعية المرتبطة بها، ورفض أي انزلاق نحو التيارات الليبرالية التي تحاول، باسم الواقعية، فتح أبواب التطبيع مع أنظمة تابعة وعميلة.

ما هو المطلوب من الجبهة..

في الذكرى الثامنة والخمسين، وفي ظل واقع الانقسام وحرب الإبادة والتخاذل العربي، يُطلب من الجبهة استعادة دورها التاريخي كقوة يسارية وطنية، والعمل على بناء مركز ثقل موحد داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، وإعادة الاعتبار للمقاومة كنهج، والتصدي بحزم لكل محاولات الترويض والاستسلام.

إن قدرة الجبهة على النهوض بدورها والقيام بمهماتها تفرض عليها التمسك بوحدة الأرض والشعب، والاستمرار، من خلال الممارسة، في أداء دور الضمير الوطني. كما تفرض التمسك بشرعية المقاومة، وتعزيز حضورها وسط قاعدتها الاجتماعية، لأن من لا يمتلك حضوراً اجتماعياً يتحول إلى مجرد خطاب. ويقع على عاتق الجبهة أيضاً قراءة الواقع الطبقي الجديد بكل تعقيداته، في ظل اقتصاد المساعدات، وتفشي البطالة، وتفكك الطبقة العاملة.

وايضا وبعد هذه السنوات، وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة، تبرز ضرورة تعزيز الجانب الديمقراطي داخل الجبهة عبر مؤتمرات دورية تفضي إلى تداول قيادي، وتمكين حقيقي لقطاعي الشباب والمرأة. كما يفرض الواقع التخلص مما أصاب الجبهة، كما غيرها من قوى اليسار، من جمود شعاراتي، واعتماد منهج تحليلي نقدي يستند إلى الواقع الملموس لا إلى الشعارات المجردة.

كما أن الحضور العالمي المتزايد للقضية الفلسطينية يفرض على الجبهة العمل على بناء جبهة شعبية عالمية مناهضة للصهيونية، عبر تطوير علاقاتها مع قوى اليسار العالمي، إلى جانب تطوير خطابها الإعلامي وأدواتها في فضاء الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي.

وأخيراً، لا بد من الاعتراف بغياب مشروع وطني موحد يتجاوز الانقسامات والبرامج المرحلية، مشروع يقوم على وحدة الشعب والأرض والقضية، وعلى وسائل كفاحية تنسجم مع طبيعة المشروع الصهيوني. وفي هذا السياق، تبقى المقاومة المسلحة أداة مركزية لفرض رحيل الكيان. إن مواجهة عدو يحظى بدعم إمبريالي كامل تجعل من بناء جبهة وطنية مقاومة تضم قوى اليسار والقوى القومية ضرورة تاريخية لا غنى عنها لتحقيق الانتصار.

أيمن المدهون «أبو محمد».. الرفيق الذي لم يُنزل شراع الرحيل

بقلم: حنظلة

يأتي الخامس والعشرون من ديسمبر مثقلاً بالوجع، لا يمرّ عادياً ولا يشبه سواه من الأيام. يومٌ يعود مُحمّلاً بالذكرى، يفتح جرح الفقد من جديد ويترك في القلب غصّة لا تهدأ. ففي هذا اليوم من عام 2023، وبينما كانت غزة تقاتل لتبقى واقفة، وتدفع أثمان وجودها وكرامتها، ارتقى الرفيق أيمن المدهون (أبو محمد)، عضو اللجنة المركزية لفرع قطاع غزة، بعد أن اختطفته قذيفة غادرة وهو في ذروة عطائه وحضوره.

رحل أبو محمد، لكن ما تركه لم يرحل معه؛ فقد بقي أثره في الناس وبين رفاقه ومحبيه، في العمل، وفي التفاصيل الصغيرة التي لا تُرى سريعاً. غاب الجسد، وبقي المعنى عصيّاً على النسيان، لا تقدر السنوات على محوه، ولا ينجح الركام في طمس حضوره.

شكّل غيابه صدمةً ثقيلة في قلب المسيرة. رحل أبو محمد وبقي أثره حاضراً، عنيداً، يتسرّب في العمل اليومي، وفي الوجوه التي تعلّمت منه معنى الالتزام، وفي الطريق الذي سار عليه بثبات حتى آخر لحظة. ولم تستطع السنوات محو ما تركه، ولن ينجح الركام في طمس أثر من عاش منخرطاً حتى النهاية؛ لأن من يرحلون وهم في قلب الفعل يواصلون حضورهم في ذاكرة القضية ومسيرتها.

في أزقة الشيخ رضوان، ما زال صدى خطاه حاضراً، كأن المكان يرفض الاعتراف بالغياب. هناك، وفي أزقة مخيمات مدينة غزة، نشأ شبلاً من أشبال انتفاضة الحجارة، تَشكّلت ملامحه الأولى على وقع المواجهة والإرادة، وتعلّم مبكراً أن الطريق يُعبّد بالفعل والتضحية. ولذلك، فإن غيابه ترك فراغاً كبيراً لا يمكن تجاوزه، وضربةً موجعة في جسد العمل الجماعي، وندبةً عميقة في ذاكرة الرفاق الذين عرفوه بالعمل لا بالقول، وبالحضور الصادق لا بالادعاء. رحل من الأزقة التي شهدت بداياته، لكن أثره ظلّ معلّقاً على جدرانها وفي تفاصيلها الصغيرة، شاهداً على جيلٍ حمل الحجر أولاً، ثم حمل الفكرة والموقف حتى النهاية.

كان «أبو محمد» التجسيد الحي لـ «المناضل العضوي»؛ ذاك الذي نبت في حضن الثورة طفلاً تَشرّبت ملامحه قيمها، وشاباً صار هو نفسه ممارسة يومية لبرنامجها النضالي. وكان الانتماء عنده التزاماً مقدساً يبدأ من أصغر المهمات وصولاً إلى أكثرها تعقيداً.

لم يعرف «أبو محمد» الترف التنظيمي، ولم يساوم يوماً على الجهد، وكان يعمل بصمتٍ، مؤمناً بأن الضجيج لا يصنع أثراً، وأن شرف المناضل يُقاس بما ينجزه لا بما يقال عنه، ولم يتعالَ يوماً على أي تكليف، ولم يتهرب من أي واجب، فكان «ماكينة عمل» لا تهدأ، ينجز بدقة وإتقان ما يعجز عنه الكثيرون.

وحين تولى أحد المسؤوليات القيادية في فرع غزة، كان ذلك استجابةً لقرار الرفاق الذين رأوا فيه شخصاً يمكن الاعتماد عليه والاستفادة من خبراته التنظيمية والإدارية؛ فشغل عضوية اللجنة المركزية لفرع قطاع غزة لدورتين متتاليتين، وتولى أمانة السر، مُسخّراً كل طاقته لخدمة الفكرة وتطوير المؤسسة.

وقد كان في عمله التنظيمي، وفي أمانة السر المركزية، بمثابة «الصندوق الأسود» للتفاصيل، وحافظ الخيوط الدقيقة، وصاحب الحس الإداري النادر، ممتلكاً قدرة استثنائية على تحويل التكنولوجيا إلى سلاح نضالي؛ فبرمج وصمم وطور، وكان من أوائل من أسسوا الحضور الرقمي للجبهة، مُحولاً الشاشة إلى ساحة اشتباك لا تقل ضراوة عن الميدان.

وخلف صلابة المقاتل، سكنت روح إنسانية دافئة؛ فمن خلال «منتدى الحنين» الذي قام بتصميمه مع عددٍ من الرفاق، خلق مساحةً يسارية تقدمية جمعت الرفاق في داخل فلسطين وخارجها في بيتٍ واحد، أدار فيه بذكائه وحنكته أصعب النقاشات الفكرية، مُحولاً المنتدى إلى جسر يربط القلوب قبل المواقف.

يا أبا محمد.. في ذكراك الثانية، لا نقف لنبكي، بل لنستلهم المعنى. لا ننعى جسداً غاب، بل نستحضر نهجاً لا يموت. غادرتنا وأنت تقبض على بوصلة التحرير، مؤمناً أن فلسطين من بحرها إلى نهرها حق لا يقبل المساومة.

نم قرير العين.. ذكراك باقية في كل تصميم وبرنامج أنجزته، وفي كل كادرٍ تعلم منك أن العمل بصمت هو أصدق أنواع الانتماء، وفي كل فكرة حرية لا تكسرها القذائف.

سنكمل الطريق بذات الإيمان، حتى نلتقي في فجر الحرية الذي نذرت عمرك لأجله.

سلام لروحك الطاهرة، وسلام لغزة التي أنجبتك وظلت تسكنك حتى الرمق الأخير.

في ذكرى الانطلاقة

أبوعلي حسن – عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

هي ليست ذكرى فحسب كي نحتفل بها بل هي تاريخ مسجّل ويتجدّد، وليست حدثًا ثانويًا وتوقفًا في منتصف الطريق؛ هي حدث انطوى على معانٍ كبيرة في معنى الانتماء للوطن كحاضن جغرافي للتاريخ والتراث، ومعنى أصالة الشعب كصانع للسيرورة التاريخية وأحداثها، ومعنى الحرية في الفكر الإنساني وفي حياة الشعوب، ومعنى انبعاث الهوية ووصلها مع التاريخ والجغرافيا وعراقة الانتماء.

هي ذكرى انطلاقة الفكرة في مضمونها الثوري والوطني والقومي والأممي، وتخطي لعفوية النضال والكفاح والعجز، بل هي الاستجابة لتطلعات ومعاناة شعب الشتات، وتلك المخيمات التي نُصِبت على بقاع الأرض العربية، أُريد لها أن تكون بديلًا عن الوطن والأرض. هي فكرة اللاجئين الذين تجمّلوا وعلّقوا مفاتيح العودة بصدورهم، واحتفظوا بكوشانات الأرض والأملاك براهين وعهودًا مع الأرض ليوم العودة؛ إذن هي فكرة الاستعارة من وعي غريزي يكبر من شعب متوثّب للعودة والتحرير، وطامح للحرية والانعتاق من أغلال القمع والاضطهاد التي مورست عليه طوال تسعة عشر عامًا بعد ضياع فلسطين.

كان يدرك ويعي الشعب الفلسطيني أن له أكثر من تبين في فلسطين والعالم، وحين قال غسان كنفاني إن لنا شيئًا في هذا العالم، كان يختزل الفكرة بأننا شعب يستحق الحياة، وعلينا أن نقرع جدران الخزان حتى لا يُقام العالم على مأساة شعبنا. كان لا بد أن تنطلق الثورة وأن ترسم مستقبل شعبها، وترسم طريق الخلاص عبر الاستراتيجية السياسية والتنظيمية التي تحدد لنا من هم أعداؤنا ومن هم أصدقاؤنا، وكيف يتشكل معسكر الثورة، وبأي مضمون اجتماعي طبقي سنقاتل، وما حاجة الثورة للوحدة وكيف تكون الوحدة، وما هي مديات الثورة والانتصار، وما هي حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد لا حروب البرجوازية الطبقية قصيرة النفس.

والفكرة ذاتها لم تتغير، التي نحن أحوج ما نكون إليها اليوم، والتي وثّقت يومها أن المرجعيات كانت دومًا في معسكر الأعداء، ولم تكن يومًا إلا تلك العقبات التاريخية التي عملت على إجهاض ثورات شعبنا. وزمننا اليوم الذي نعيش يبيّن أن الخذلان والتآمر والانبطاح الرجعي، بأن تلك الفكرة كانت في منطقها ومضمونها بأنها أصدق تعبير عن صحتها وقوتها في زمننا المجاني اليوم الذي تحكمه المرجعيات العربية.

ما بين انطلاقة الفكرة وذكراها جرت مياه وانعطافات حادة في مسار الثورة وسياساتها، وانتقلت الثورة من مكان إلى مكان، ودُرّست على الصعاب، وطوردت من الأردن إلى لبنان، ومن لبنان إلى تونس وسوريا، ومن تونس إلى فلسطين، حيث الانتفاضة الأولى التي وحّدت شعبنا ورفعت القضية الفلسطينية مجددًا إلى سلم الأولويات في العالم.

بدايات الانحراف

وفي ظل الانتفاضة الأولى تمظهرت على السطح أفكار التسوية كطريق آخر لإجهاضها وإجهاض فعالياتها الشعبية العربية والعالمية، تحت شعارات «أشكال المقاومة السلمية» كنقيض للمقاومة المسلحة، وانكسرت إرادة البعض، وتمخّض الانكسار عن مدريد وأوسلو، وكبرت أوهام التسوية، وظن البعض أن الدولة على مرمى حجر طالما قدموا ثمنها مسبقًا بـ78 بالمائة من فلسطين إلى الكيان، ظنًا أن الكيان سيكتفي بهذا الثمن وسيتوقف الصراع مع الشعب الفلسطيني والعربي.

وهنا تجلّى الانكسار وغياب الوعي بانعطافات حادة سياسية وثقافية وتنظيمية عند بعض النخب التي لم تدرك طبيعة الكيان جيدًا في سياساته واستراتيجياته وعقائده وارتباطه بالفكرة الاستعمارية والمخططات الغربية، والتي تقضي بمجموعها إلى أن فلسطين ليست إلا الهدف الأول الأصغر والتأسيسي في لعبة القوى الصهيوأمريكية، وأن الهدف الأكبر والاستراتيجي هو الأمة العربية برمتها ومشروعها القومي، وأن التمرحل يبدأ بكسر الوعي الفلسطيني وتغيير ثقافته وتيئيسه من أحلامه وتطلعاته عبر تقديم الإغراءات المادية والاقتصادية كي تحدث الإنعطافة في الفكر والثقافة والسياسة وفي الهوية.

غير أن الشعب الفلسطيني برهن على وعيه وقدرته على مواجهة سياسات الاحتلال التي لم تمكّنه من بناء الدولة الموهومة، ولم تمكّنه من بناء قدراته

وسيادته على الأرض، فأعلن انتفاضته الثانية التي جسّدت الرفض المطلق لمسار أوسلو وسياسات الاحتلال وتقديم التنازلات، حيث انطوت صفحة أخرى من سردية المقاومة العنيفة والسياسية.

والمحصلة حتى اليوم: «سلطة فلسطينية لا حول ولا قوة لها، أسيرة الاحتلال، والغرب والكيان يمارسان عليها أكبر أشكال الضغط والتكتيك السياسي؛ فمن جهة هي سلطة غير مرغوبة وفاسدة، ومن جهة ثانية هي سلطة مطلوبة وحاجة للكيان ما دامت عاجلة، ودورها لا يتعدى وظيفتها الأمنية في مواجهة الراديكالية الفلسطينية الوطنية وتشويه الثقافة الوطنية، ولا يوجد بديل عنها لدى الاحتلال».

وفي سياق مسار التحولات، فقد استطاعت المقاومة أن تبني نفسها في قطاع غزة بعد أن ترك الاحتلال جغرافيتها بفعل عدم قدرته على ابتلاعها والسيطرة عليها، وتزايد منسوب المقاومة فيها، ولكن وفق خطة حصار ممنهجة أحكم فيها سيطرته عليها بالحصار البري والجوي والبحري، وأن الاحتلال باقٍ ولم يرحل، ولكنه احتلال بأشكال أخرى.

بعد أن عملت المقاومة على تجاوز هذا الحصار بالاتفاقات المدنية لإدخال مواد العيش والحياة، أو اتفاق المقاومة، حيث أدركت أن المقاومة لا بد لها أن تتمظهر عبر تمتين بنيتها ومنعتها وتراكم سلاحها، سيما وأن الاحتلال بحصاره المحكم شن أكثر من ستة حروب على غزة ما بين رحيله عن جغرافيتها ويوم طوفان الأقصى.

عبور المشهد الرمادي المألوف

كان السابع من أكتوبر لعام 2023 منعطفًا حادًا في مسار المقاومة الفلسطينية ومفصلًا تاريخيًا في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الممتد والمعاصر، برؤى الأنظمة العربية طيلة عمر الكيان، حين أخذ الكيان شرعيته من الهوان التاريخي معه ومن إعطائه شرعية التقادم كأمر واقع، والتي أعطته الفرص التاريخية كي يبني قوته الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية، ويعزز حضوره الدولي، ويشجع يهود العالم على الرحيل للكيان، في حين الأنظمة العربية غارقة في الحفاظ على سلطتها كهدف وعناية كبرى.

ففي الوقت الذي كان الاحتلال يسجل عدوانًا يوميًا على الأرض والإنسان والممتلكات في الضفة وغزة وفي الشتات، كانت الأنظمة العربية تؤكد على مطلبها المقدس السلام «الأرض مقابل السلام»، فلا حصلوا على الأرض ولا حصلوا على السلام، بل عززت علاقاتها مع الكيان، وتوالت اعترافاتها بوجوده قبل أن تنتزع منه ولو جزءًا يسيرًا من الحق الفلسطيني.

في ظل هذه الحالة الرمادية أو السوداوية، كان على الفلسطيني أن يفكر في عبور هذه المساحة الزمنية الرمادية، لعل أن يحدث حراكًا عربيًا أو دوليًا يخرج القضية الفلسطينية من عقدتها، وأن يستطيع الفلسطيني إرغام الكيان بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين المكدسين في عرف الظلام على مدار عقود، دون أن تلحظهم عيون العالم أو الأنظمة العربية، حيث وصل عدد الأسرى الفلسطينيين منذ عام 1974 إلى أكثر من مليون أسير.

فكان السابع من أكتوبر من عام 2023 علامة فارقة في مواجهة الاحتلال، برغم كلفتها غير المسبوقة في كل آثار الحروب العالمية، وكانت عملًا أمنيًا نوعيًا في سياق الصراع لا خارجه، أخذ شكلًا ومضمونًا مختلفين، دفاعيًا في سياق صراع لم يتوقف، وهجوميًا بالإدارة والأسلوب والتكتيك، فأثبتت المقاومة أنها قادرة على المواجهة مع جيش الاحتلال وإنزال الخسائر في صفوفه، ويمكن قهره وإلحاق الخسائر به عبر استمرار الضربات الأمنية وهزيمة وعيه ويقينياته الأمنية، وكسر سردياته عن عظمة إسرائيل وقوتها التي لا تُقهر.

فقد هز السابع من أكتوبر الكيان بكليته، مجتمعًا وسلطة واستخبارات ومؤسسات، وطال الوعي اليهودي كله المبني على سرديات أسطورية، حين أدرك الكيان أنه أمام معادلة وجود وإن طال الزمن، وليس أمام استحقاق حرب فحسب، بل أمام استحقاق استقلال إسرائيلي ثانٍ كما صرح قادته.

وفي الوقت الذي ألهم هذا الحدث النوعي المشاعر الوطنية لدى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، كانت بلادة الأنظمة العربية وجبنها ومواقفها المعادية للمقاومة الفلسطينية تعكس الوجه الحقيقي للبرجوازيات العربية الطبقية وإفرازات الرجعية. ومن جهة أخرى، فقد مثلت الإبادة الجماعية وتدمير غزة بأكملها وتهجير وتجويع السكان على مدار سنتين من الحرب غير المألوفة والمدعومة من الولايات المتحدة والغرب، العنوان الأهم في التحولات الدراماتيكية في مسار القضية الفلسطينية، أي أننا أصبحنا أمام نكبة أخرى لا تقل عن نكبة عام 1948، لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بأحداثها وأحوالها وويلاتها.

وكان ممكنًا الحد من ويلات هذه النكبة لو أن نقيض الخذلان العربي كان حاضرًا وفاعلًا في نصرة المقاومة ووقف تمدد الاحتلال في غزة والمنطقة.

وفي سياق المقاربة بين السابع من أكتوبر كفعل وطني مقاوم، وحصول الإبادة الجماعية والنكبة الأقصى، فقد انقسمت القوى الفلسطينية ثانية بشكل أكبر، والشارع كذلك، في تقييم السابع من أكتوبر، وهنا ثانية أيضًا عبر أكبر عملية تضليل وتزوير وحملة إعلامية غير مسبوقة عربيًا ودوليًا، أُصيب الوعي الوطني بالشرخ، وغاب الوعي الفلسطيني والعربي عند البعض في إدراكه لطبيعة الكيان وأهدافه الاستراتيجية، وانتُزع في وعيه إلى أن الإبادة وتدمير غزة ما كان ممكنًا لولا السابع من أكتوبر.

مما يعني أن هناك مساحة من التبرير غير الواعي لعدوانية الكيان وتبرئته من مفاعيل الإبادة، ولا يرى هؤلاء في معادلة العدوان إلا الثمن الغالي الذي قدمه الشعب الفلسطيني، المتمثل في الإبادة والتهجير والتدمير كنتيجة للسابع، في حين لا يرى أو يتجاهل ما يختزله الكيان من أهداف استراتيجية كان سيحققها في غزة والضفة اليوم أو غدًا، بمبرر أو بدون مبرر. وهنا أيضًا تتجلى غاية المعادلة في تغيير الثقافة والسردية العدوانية التاريخية التي لا يمكن تجاهلها إذا ما أُمعن النظر في أحداثها وويلاتها على مدار عمر الكيان، وإذا ما أُمعن النظر في مجمل شعارات الكيان وأهدافه المعلنة والمنطقة.

استحقاق المرحلة

لم تنتهِ الحرب، ولم تنتهِ حرب الإبادة الجماعية والمجتمعية والثقافية ومحاولات محو الهوية والوطنية، والمخططات تسير على قدم وساق في رسم معالم غزة والضفة الغربية برؤى عربية خالصة واستئناس عربي عاجز، وستُطرح أدوار مشاركة أو انتظار، ودور انتظاري للسلطة الفلسطينية بحثًا عن فتات كيان غير معروض عليها.

إزاء هذا الوضع وديناميكياته العملية المستقبلية، تنفتح أمامنا استحقاقات الضرورة الوطنية لمواجهة التحديات واستمرار الحرب.

أولًا: إعلاء شأن الوحدة الوطنية أكثر من أي وقت مضى، وهذا يستدعي حوارات جدية ومسؤولة تُعلى فيها فلسطين على كل الخطابات الفصائلية، والعمل على رسم استراتيجية سياسية نضالية تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في الوحدة الوطنية وفي استمرار المقاومة التي تفرضها طبيعة المرحلة وموازينها، لا ذهنية الفردية والاستشارية والمزاجية.

ثانيًا: إعطاء الأولوية اليوم، وبمسؤولية عالية، للتقليل من آثار الإبادة الجماعية والتدمير والتهجير التي تعرضت إليها غزة، وهي آثار قد تطول، بما يعني توفير أكبر قدر من مقومات الحياة الطبيعية من مأكل ومشرب ومسكن، عبر مؤسسات فلسطينية تتسم بالمهنية والصدقية في التعامل مع الأهالي، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية الفاعلة غير المسيسة لصالح الغرب ومخططاته، وهنا تقع المسؤولية على الفصائل والسلطة في توحيد الجهد الإغاثي لأهل القطاع، وإثبات جدارة الفلسطيني في قيادة نفسه والبرهنة على تأهله في مسؤولية إدارة شؤونه ومجتمعه على مختلف الصعد.

ثالثًا: ترميم وتأهيل الحالة النفسية لأهل غزة. قالها: الدعم النفسي لأهالي غزة والخروج من الصدمة. من دون شك فإن ما تعرضت له غزة من أهوال متنوعة قد تركت آثارًا نفسية غير عادية لأهل القطاع، تحتاج إلى معالجات نفسية وثقافية وتعليمية تعيد للإنسان الفلسطيني تماسكه وتوازنه وحيويته، بما يؤهله لتجديد ذاته وثقته بنفسه للخروج من صدمة الإبادة غير الموصوفة. وهذا يستدعي وضع خطة علمية وثقافية مؤسساتية مركزية تقوم بهذا الدور التوعوي على مستوى المدارس والجامعات والمراكز الشعبية، وبكوادر تملك خبرات اجتماعية وثقافية وعلمية وفنية، بجهد جماعي متفق عليه.

رابعًا: القيام بحملة عالمية لأجل إعادة الإعمار وفق خطة عمرانية هندسية تُراعى فيها حقوق المواطن، تشارك فيها مؤسسات عربية وفلسطينية، وتجاوز أي معوقات قد تنتج عن خلافات فصائلية أو سلطة فلسطينية، ومنع أي هندسة عمرانية تفسح المجال لنفوذ مؤسساتي أو دولي في القطاع يهدف إلى الاستفادة الاقتصادية أو الأمنية على حساب الأهالي.

خامسًا: على الصعيد الوطني، بالرغم من الأثمان العالية التي تكبدها أهل القطاع، فإن هناك مكاسب وإنجازات حققها الشعب الفلسطيني جراء الإبادة الجماعية، تمثلت في التحولات لدى الرأي العالمي تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، إذ أصبحت فلسطين حاضرة في كل بيت في العالم، إن كان ذلك وعيًا بها أو سؤالًا عنها أو تعاطفًا معها، فلم تعد فلسطين وشعبها في الأدراج المغلقة والصغيرة. وكذلك الحال، فإن هناك تحولات لدى بعض الأنظمة الأوروبية والعالمية قد اعترفت بفلسطين، وبعضها أدان الكيان وممارساته، وأخذ بعض الخطوات في حصاره ووقف التعامل معه على مستوى اقتصادي وثقافي وخلافه.

هذه التحولات، على أهميتها واتساعها، يجب أن تأخذ حيزًا عاليًا من تفكير وبرامج الفصائل الفلسطينية والسلطة، لجهة استثمارها في رفع شأن القضية الفلسطينية، والعمل على مزيد من حصار الكيان دبلوماسيًا وسياسيًا، والمزيد من عزلته ووصفه بالكيان الاستعماري والعنصري وصاحب أكبر عملية إبادة جماعية في التاريخ الحديث.

إن نزع الشرعية الدولية والشعبية عن الكيان، على الرغم من صعوبته، إلا أنه يجب أن يتحول إلى مظهر وتجلي آخر لحيوية الشعب الفلسطيني وقدرته على مواصلة نضاله وكفاحه بقواه الحية والفاعلة. وهنا ليكن شعار المرحلة في كفاح الشعب الفلسطيني اليوم: «نحو نزع الشرعية الدولية عن الكيان»، وهو شعار دونه رؤية سياسية ودبلوماسية وشعبية بإدامة الحراك الشعبي في كل دول العالم، وتحريك الفضاء الحقوقي والقانوني والضمانات الدولية، واستثمار قرارات محكمة العدل الدولية وقرارات محكمة الجنايات الدولية. وهذا شكل آخر من النضال تفرضه المرحلة لتجاوز كل آثارها، وتحقيق انتصارات جزئية متراكمة حتى تفكيك الكيان، وتكبير سؤال الوجود لدى الكيان كنخب سياسية أو مواطنين.

إن استحقاق المرحلة أكبر من قدرات أي فصيل وأكبر من قدرات السلطة الفلسطينية، وهي استحقاقات لا تُعد ولا تُحصى، كونها استحقاقات بنيوية وشاملة لعودة الحياة من جهة، وتجديد بنية الوعي الوطني من جهة أخرى، بيد أن وحدة الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة تملك القدرة على الإمساك بهذه الاستحقاقات والتعامل معها بمنهجية وطنية عالية.

في ذكرى تأسيس الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين:
معركة الوعي مرّة أخرى

حَمَّه الهَمّامي - الأمين العام لحزب العمال التونسي

إن المواجهة مع الحلف الصهيو-امبريالي لا تقتصر على الواجهة العسكريّة فحسب وإنّما تشمل واجهات أخرى لا تقلّ عنها خطورة إن لم تكن في بعض الحالات أشدّ منها أو بالأحرى أكثر استعصاء. ونقصد على وجه التّحديد الواجهة الدّعائيّة الموجّهة رأسا إلى وعي مواطنات العالم ومواطنيه قصد التّأثير فيهم وحملهم على تصديق سرديّة دون أخرى وبالتّالي هندسة أرواحهم وعقولهم وتأطير سلوكهم العام. فمنذ انطلاق حرب الإبادة على أهالي غزّة، ردًا على عمليّة «طوفان الأقصى» الباسلة، عمل العدوّ الصّهيوني بدعم من الآلة الدعائيّة الأمريكيّة الغربيّة، على ترويج سرديّة مفادها أنّ جيش الاحتلال، «القويّ والمتفوّق والمرعب»، يتصدّر «معسكر الحضارة اليهو-مسيحيّة» لـمحاربة «معسكر الإرهاب والوحشيّة ومعاداة السّامية» الزّاحف من الشّرق الإسلاميّ وأنّه لا يدافع بذلك عن «إسرائيل» فحسب وإنّما يدافع أيضا عن المجتمعات الغربيّة المهدّدة في «هويّتها ومكاسبها» من "قتلة الأطفال ومغتصبي النّساء والأبرياء" وهو ما يتطلّب دعمه بالمال والسلاح وتوفير الغطاء السياسيّ له في وجه بقيّة العالم.

وقد تمكّنت هذه الآلة الدّعائية، التي ترفع إلى السّطح من جديد نظريّة «صراع الحضارات» الرّجعيّة، العنصريّة التي ابتدعها أيديولوجيو الرّأس المال المالي، الأمريكي المتعفّن والمتوحّش في تسعينيات القرن الماضي لتشريع الهيمنة الأمريكيّة الغربية على العالم، من تلويث وعي مئات الملايين من البشر خاصّة في المجتمعات الغربيّة التي تعاني من عقدة اضطهاد اليهود وهو ما شكّل أرضية مناسبة لتغلغل الدّعاية الصّهيونية فيها منذ عقود. ولكن بعد عامين من الصمود الأسطوريّ للمقاومة والشعب الفلسطينيّ في وجه حرب الإبادة انقلبت الصّورة وافتضحت السرديّة الصهيو أمريكيّة واتّضحت الحقيقة عارية أمام العالم وأصبحت السّردية المهيمنة تدريجيًا على أذهان فئات واسعة من المجتمعات الغربية بما فيها المجتمع الأمريكي هي سرديّة شعب فلسطينيّ اغتصبت منه أرضه منذ أكثر من ثلاثة أرباع قرن من قبل عصابات صهيونيّة شرّعت لها الأمم المتّحدة الواقعة تحت سيطرة الدول الاستعماريّة الغربيّة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة، إقامة كيان على أرض الغير ليكون أداتها في تكريس هيمنتها على شعوب المنطقة وتأبيد نهب ثرواتها وخيراتها بأبشع الوسائل والتصدّي لكلّ حركة تحرّريّة تقوم هنا أو هناك.

لقد بان بالكاشف أنّ ممثّل «الحضارة» هو في الواقع عدوّها الذي لا يختلف في شيء عن الوحش النازيّ والذي يستعمل مختلف أسلحة الفتك الناريّة التي لا تبقي ولا تذر إلى جانب استعمال كافة أسلحة الإبادة الأخرى مثل التجويع والتعطيش والحرمان من الدواء والتّهجير القسري الممنهج في مواجهة شعب مسلّح بالإرادة. وقد قامت وسائل التّواصل الاجتماعي التي ظلّت تنشر جرائم الكيان الصهيونيّ بشكل مباشر ومستمرّ وتفنّد رواياته للأحداث، بدور هامّ في هذا المجال وهو ما جعل الكيان الصهيونيّ منبوذا وقياداته ملاحقة أمام القضاء الدوليّ مثلما تمّت ملاحقة مجرمي النازيّة بالأمس. وبالمقابل بان بالكاشف أنّ الفلسطينيّ الموصوم بالإرهاب هو صاحب قضيّة وأنّه المدافع الحقيقي عن الحضارة والإنسانيّة من خلال مقاومة مغتصب أرضه وحارمه من العيش عليها حرّا، طليقا، آمنا، حتّى يحقّق نهضته وازدهاره مثله مثل بقيّة شعوب العالم التوّاقة إلى الحريّة.

لقد نُزع عن الصّراع الفلسطيني/الصهيوني غلافه الأيديولوجيّ الزائف والمفتعل الذي غلّفته به الآلة الدعائيّة الاستعماريّة العنصريّة واتّضحت حقيقته بوصفه صراعا بين حركة تحرّر وطنيّ من جهة وكيان غاصب محتلّ لا تختلف طبيعته عن الأبارتيد الذي عرفته جنوب إفريقيا من جهة ثانية. ومن المفارقات أن المجتمعات الغربيّة التي راجت فيها على

مدى عقود السرديّة الصهيو-امبرياليّة وأثّرت في رأيها العام عبر قصف إعلاميّ وسياسيّ وأيديولوجيّ مستمرّ هي المجتمعات التي تعبّأت في النهاية أكثر من غيرها لإدانة حرب الإبادة في غزّة والضّغط على حكوماتها كي تتوقّف عن دعم الكيان الصهيونيّ وجرائمه وهو ما اضطرّ بعضها حتّى إلى الاعتراف، ولو شكليًا، بالدّولة الفلسطينيّة. لقد شهدت المدن الأمريكيّة والبريطانيّة والألمانية والفرنسيّة والهولنديّة وغيرها تعبئة لم نشهدها منذ الحرب الأمريكيّة على فيتنام. وقد شملت هذه التعبئة أقساما كبيرة من اليهود في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا الذين رفعوا في وجه نتنياهو وعصابته الإجراميّة شعار: "لا تقتلوا الفلسطينيّين باسمنا» بل فيهم من بادر بتكوين «المؤتمر اليهودي المعادي للصهيونيّة» الذي عقد في فيينا وقد نادى هذا المؤتمر بتفعيل قرارات الجنائيّة الدوليّة ضدّ قادة الكيان المجرمين.

إنّ هذا الوقع الجديد الذي خلقه «طوفان الأقصى» هو الذي يقضّ اليوم مضاجع الكيان الصهيونيّ الذي يجد نفسه معزولا بل منبوذا عالميّا، كما يقضّ مضاجع داعميه الغربيّين الذين لم يعودوا قادرين على مغالطة رأيهم العام الشعبيّ وترويضه وتوجيهه على النحو الذي يريدونه لتشريع جرائمهم. وفي النّهاية فهو الذي يدفعهم، عبر مخابرهم الدعائيّة والسياسيّة إلى استنفار قواهم، من أجل مواجهة السرديّة الجديدة، سرديّة الحقيقة، وتدميرها في نفس الوقت الذي يتواصل فيه العدوان على غزّة رغم إعلان وقف الحرب منذ شهر أكتوبر الماضي وعلى الضفّة الغربيّة ولبنان وسوريا كما تتواصل التهديدات بشن عدوان جديد على إيران. وهو ما يطرح على القوى الثوريّة والوطنيّة المعادية للإمبرياليّة في فلسطين كما في أقطارنا العربيّة التّعبئة لا من أجل مواصلة إسناد الشعب الفلسطيني ومقاومته في غزة والضفّة والقدس فحسب وإنّما أيضا من أجل مواصلة خوض معركة الوعي لتثبيت المكتسبات التي حقّقها طوفان الأقصى في هذا المستوى محلّيا وعالميا وتطويرها لمزيد عزل الكيان الصهيونيّ وفضحه على طريق القضاء عليه وتخليص الشعب الفلسطينيّ وشعوب المنطقة والعالم أجمع من شروره. إنّ هزم الصهيونيّة وكيانها العنصري النّازي يبدأ في الأذهان قبل أن يتحوّل إلى فعل في الواقع وإلى حركة جارفة تسند الشعب الفلسطينيّ في نضاله من أجل تحرير أرضه وتقرير مصيره بنفسه وهو ما حصل تقريبا مع كبريات القضايا التحرّرية التي عرفتها الإنسانية في عالمنا المعاصر سواء كان ذلك في الجزائر أو فيتنام أو جنوب إفريقيا.

إنّ معركة الوعي تبدأ أوّلا وقبل كلّ شيء من مجتمعاتنا وفي مقدّمتها المجتمع الفلسطينيّ الخاضع للاحتلال حتّى يتسنّى لهذه المعركة أن تكتسح ربوع العالم بأكثر سهولة فليس ثمّة أقدر من أصحاب القضيّة، كما بيّن طوفان الأقصى، لنشرها وإبراز عدالتها. إنّ العدوّ الصهيونيّ يعمل بكلّ الوسائل الجهنّميّة على اختراق الوعي الفلسطينيّ، في غزّة أوّلا وفي الضفّة والقدس ثانيا وفي باقي أراضي 48 ثالثا، بتواطؤ مع رأس سلطة رام اللّه محمود عبّاس من أجل ضرب مكتسبات طوفان الأقصى. وتتمثّل السّرديّة التي يسعى العدوّ إلى ترويجها بشكل محموم في كون «حركة حماس» التي يختزل فيها المقاومة ويصمها بـ»التطرّف الدّيني والعمالة لإيران» بغرض عزلها وإظهارها كحالة شاذّة، هي التي جنت على أهالي غزّة الذين «لم يجنوا من طوفان الأقصى عدا الموت والدّمار»، وهو ما يدعو إلى «محاسبتها وطردها بل استئصالها» من غزّة لـ»ينعم» أهلها بالطمأنينة وكأنّهم كانوا قبل 7 أكتوبر لا في حصار إجراميّ منذ 16 عاما وإنّما في نعيم. وهذه السّرديّة هي التي يعمل على ترويجها اليانكي الأمريكي أيضا موهما الفلسطينيّين بأنّهم سيعيشون في "بحبوبة ورخاء" دون حماس طالبا منهم الخضوع لانتداب استعماري جديد بغطاء عربي دوليّ حتى تتمّ إعادة إعمار غزّة وفق تخطيط أمريكي سيحوّلها إلى «ألدورادو» المنطقة . أمّا عبّاس وإن كان لا يجرؤ على الدفاع عن تهجير أهل غزّة فهو لا يتوانى عن المطالبة بالقضاء على حماس التي يعتبرها بدوره «يد إيران» في فلسطين والمنطقة إلى جانب حزب اللّه في لبنان والحوثيّين في اليمن، وإقصائها من أيّ حلّ طمعا في أن يتمكّن هو من إدارتها بـ»رعاية إسرائيليّة-أمريكيّة». ويمكن القول إنّ نفس الرسائل الموجهة إلى الشعب الفلسطيني نراها توجّه بصيغة أخرى إلى شعوب بلدان الإسناد في لبنان واليمن والعراق لإيهامها بأنّ ما يلحقها من عدوان صهيو امبريالي سببه فصائل المقاومة في بلدانها التي تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني والتي تقدّم على أنّها أذرع للنظام الإيراني في محاولة لتجريم التضامن بين الشعوب وتخويفها وعزل بعضها عن بعض في الوقت الذي تتصرف فيه قوى الطغيان كتلة واحدة.

ولكنّ هذه السّرديّة لا يقتصر ترويجها على نتنياهو وترامب وإنّما نجد لها صدى أيضا في وسائل إعلام أنظمة التّطبيع ، التي ما تنفكّ تجرّم «حماس» والمقاومة عامّة وتتّهمها بأنّها هي السبب، لا المحتلّ الغاصب، في محن الشعب الفلسطيني وأنّها تفعل ما تفعله "خدمة لأجندات أجنبية لا خدمة للقضية". "ماذا جنت غزّة من مغامرة 7 أكتوبر غير الموت والدمار»؟ «هل كانت حماس جادّة في مواجهة عدوّ مدجّج بالسلاح ومدعوم من كبريات الدول الغربيّة»؟ «ألم يكن الأجدر بحماس ومن معها من الفصائل الفلسطينيّة التزام الهدوء والتعويل على الشرعية الدوليّة لنيل حقوق الشعب الفلسطينيّ؟». هذا ما تردّده الرجعيات العربيّة باستمرار من خلال أبواقها الإعلاميّة كما من خلال شيوخ العار الذين يتلوّنون بتلوّن أولياء نعمتهم ويثيرون الفتن الطائفيّة والدينيّة والعشائريّة. وهي إذ تفعل ذلك فلكي تبرّر أوّلا عدم وقوفها إلى جانب غزّة وخيانتها للقضيّة الفلسطينيّة وعمالتها الوقحة للامبرياليّة الأمريكيّة وتواطؤها المفضوح، سياسيّا وأمنيّا وعسكريًا واقتصاديّا وتجاريًا، مع الكيان الصيونيّ وثانيا قمعها لشعوبها لمنعها من نصرة الشعب الفلسطينيّ (آخر مثال على ذلك ما يحصل للمناضل الكبير إبراهيم الشريف في البحرين) كما أنّها تفعل ذلك لتنشر الإحباط واليأس والخوف في صفوف الجماهير العربيّة وتفرض عليها التّطبيع مع ذلك الكيان الغاصب والتعايش معه بدعوى أنّه الحلّ الوحيد لإحلال «السّلام» في المنطقة. إنّ أنظمة العار والخيانة تخشى، مثلها مثل الحلف الصهيو أمريكي، أيّ تطوّر للمقاومة في فلسطين كما تخشى أي انتفاضة أو ثورة أو حراك شعبيّ في أيّ بلد من بلدان المنطقة من شأنه رفع الهمم وبثّ روح المقاومة لأنّ ذلك سيطولها إن عاجلا أو آجلا ويقوّض أسسها الاجتماعيّة والسياسيّة وينهي وجودها.

كلّ هذا يقودنا إلى طرح السؤال: كيف تقع مواجهة هذه السّموم التي ينشرها التحالف الصهيو امبريالي وعملاؤه من أنظمة المنطقة والتي تهدف إلى نشر الإحباط في النّفوس وتدمير الوعي وقبول الهزيمة والاستسلام للعدوّ؟ إنّ المحور الرئيسيّ الذي ينبغي أن ينصبّ عليه الاهتمام إنّما هو الدّفاع عن طوفان الأقصى ومنجزاته العظيمة في السّاحات الفلسطينيّة والعربيّة والإقليميّة والعالميّة والتي ليس أقلّها شأنا إعادة القضيّة الفلسطينيّة إلى صدارة الاهتمام باعتبارها قضيّة تحرّر وطنيّ وكسب رأي عام واسع

لها. هذا أوّلا وثانيا من الضروريّ التركيز على أن لا سبيل لتحرير فلسطين غير المقاومة بمختلف أشكالها وفي مقدّمتها المقاومة المسلّحة التي تستمدّ شرعيّتها من عدالة القضيّة. فلا وجود في التاريخ لشعب تخلّص من احتلال قوّة ظالمة، غاشمة بغير مواجهتها بالسّلاح فما بالك حين يتعلّق الأمر باستعمار استيطانيّ، إحلاليّ، قائم على إبادة السكّان المحليّين وتهجيرهم واغتصاب أرضهم بأشنع الأسلحة وأكثرها فتكا وقد بيّنت اتفاقية أوسلو أنّ التفاهم مع الكيان الغاصب وهم باهظ التكلفة. وثالثا إبراز أنّ الكيان الصهيوني عدوّ لكافة شعوب المنطقة وأنّه رأس حربة مشروع استعماريّ واسع، يستهدفها كلّها لتمزيقها وإثارة بعضها بعض على أسس طائفية وعشائريّة وأثنيّة والتحكّم في مصائرها في إطار إعادة ترتيب شامل للمنطقة بأسرها (مشروع الشرق الأوسط الجديد) ولا أدلّ على ذلك من كافّة الحروب التي شنّها في السابق والحروب التي يشنّها حاليا ومجاهرته بألّا حدّ له غير تحقيق مشروع «إسرائيل الكبرى» برعاية أمريكية. ورابعا تأكيد ضرورة المواجهة المشتركة لهذا المشروع الخطير وإسناد الشعب الفلسطيني الشقيق ومقاومته فالتضامن واجب تفرضه المصلحة المشتركة علاوة على الروابط القوميّة والإنسانيّة وخامسا فضح أنظمة الخيانة والعار العربيّة والإسلاميّة وكشف ارتباطها عضويّا بالمصالح الصهيو-امبرياليّة في المنطقة فهي أنظمة في الغالب ريعيّة، تابعة للرأسمال العالميّ ووجودها مرتبط بوجوده وبحمايته ممّا يجعل المسألة أبعد من أن تكون مسألة دينيّة أو طائفيّة وهو ما يفسّر الترابط الوثيق بين مقاومة الحلف الصهيو أمريكي وأدواته في المنطقة وسادسا توضيح أنّ التحرّر الوطنيّ مسار طويل ومعقّد قائم على المراكمة تتخلّله انتصارات كما تتخلله هزائم وانكسارات وهو يتطلّب إصرارا على المقاومة والنضال كما يتطلّب التسلّح بإرادة وقناعة قويّتين والاستعداد لتقديم التضحيات الجسيمة إذ لا حريّة ولا تحرّر دون ألم وليست الأمثلة على ذلك في تاريخنا المعاصر هي التي تنقص. فقد مرّت مختلف حركات التحرر (الصين، الجزائر، فيتنام...) بفترات حرجة في تاريخها جعلت أعداء الشعوب يعتقدون أنّهم أصابوا هذه الحركات في مقتل وتخلّصوا منها لكنّ الإيمان بعدالة القضيّة والإصرار على المقاومة كان هو المحدّد في الانتصار في آخر المطاف. وبالتالي فإنّ ما قدّمته غزّة والضفّة والقدس وكامل فلسطين من شهداء ومن خسائر ماديّة مثله مثلما قدّمته شعوب لبنان واليمن وغيرهما من شعوب المنطقة هو الثمن الذي ينبغي دفعه لتحقيق الحريّة وضمان الوجود أيضا.

وما من شكّ في أنّ هذا الأمر يتطلّب مجهودا قويّا لمواجهة الآلة الدعائيّة للحلف الصهيو-امبريالي وأدواته في المنطقة التي تحكم شعوبها بالحديد والنّار وتحرمها من حقوقها الأساسيّة وتجرّدها من كافّة أدوات الدفاع عن نفسها. كما أنّ هذا المجهود الدعائيّ العامّ من الضروريّ أن يرتبط بعمل دعائيّ مباشر من أجل مواصلة إسناد غزّة والشعب الفلسطينيّ في هذا الوقت لتخفيف الضغط عليهما من الكيان المستمرّ في اعتداءاته وراعيه الأمريكي المستمرّ في دعمه له والأنظمة العربية والإسلاميّة سواء المتواطئة بشكل مفضوح أو المتدخّلة بعنوان «الوساطة والمساعدة على إيجاد حلّ» وهي في الواقع تتدخل للضغط على المقاومة خدمة لمشغّليها وكسبا لرضاهم. يضاف إلى ذلك مواصلة التّشهير بالتّطبيع من أجل التصدّي لتوسيعه وطرد سفارات العدوّ القائمة في بلدان الأنظمة المطبّعة. وما من شكّ في أنّ هذا العمل في المستوى الفلسطينيّ والعربيّ والإقليميّ من شأنه أن يساهم في ضمان استمراريّة التضامن العالميّ مع القضيّة الفلسطينيّة من أجل وقف العدوان وإدخال المساعدات الإنسانيّة وإعادة إعمار غزّة وإطلاق سراح الأسرى والأسيرات الفلسطينيّين. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ حملات شرح القضيّة الفلسطينيّة في مختلف أبعادها وكشف حقيقة انتصاب الكيان الغاصب وكل المغالطات والأكاذيب التي رافقته لتشريعه بما في ذلك توظيف «المحرقة» و«المعاداة للساميّة» توظيفا خبيثا وخسيسا وفضح حرب الإبادة التي يشنها منذ عقود في كافة المستويات على الشعب الفلسطينيّ مجتمعا وثقافة وتاريخا وحضارة ينبغي أن تتواصل إلى جانب التشبّث بملاحقة الجناة وتقديمهم إلى الجنائيّة الدولية وبإحياء قرار الأمم المتّحدة الذي يجرّم الصهيونيّة ويعتبرها شكلا من أشكال التمييز العنصريّ.

إنّ مواصلة معركة الوعي ينبغي أن يكون لها «جيشها الثوري» الذي يخوضها من سياسيّين وإعلاميّين ومثقّفين ومبدعين في كافّة المجالات (غناء، مسرح، سينما، رسم الخ...) ومؤرّخين وعلماء ورجال دين وطنيّين وتقدّميين من مختلف الديانات والمعتقدات ومناضلات نسويّات وصانعي محتوى وغيرهم. هؤلاء جميعا قادرون على هندسة وعي جديد يخص القضيّة الفلسطينية بما لديهم من التزام يجعلهم يتفوّقون على الآلة الدعائية الصهيو-إمبرياليّة رغم ما لديها من إمكانيات ماديّة وتقنية رهيبة. إنّ ما حصل من تطوّر في الوعي خلال العامين الأخيرين من حملة الإبادة التي شنّها الكيان الصهيونيّ بدعم أمريكيّ غربيّ على الشعب الفلسطيني يؤكّد ما ذهبنا إليه. وإذا كان ثمّة مهمّة علينا التركيز عليها بشكل مباشر فهي بلا شكّ تنظيم هذه الجبهة التي تخوض معركة الوعي ولو بأشكال بسيطة مرنة . إن القوى التقدميّة العربيّة في المنطقة وفي الشتات قادرة بلا شكّ، عبر تنسيق أدنى ومحكم، على أن تشكل قلب الرحى في هذه المعركة العظيمة التي سيكون النّصر فيها واحدا من أبرز العناوين لتهاوي صرح الامبراطوريّة الإمبرياليّة الأمريكيّة وحلفائها وأدواتها الذين حكموا على شعوبها بالبؤس الماديّ والمعنويّ.

عاشت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين
في عيد ميلادها الثامن والخمسين

«النّخل لا يبكي
النّخل يغنّي
ورغم الليالي
ورغم المواجعْ
أرى النّخل عالي
ولا يتراجعْ»
(الشاعر التونسي ، الطاهر الهمّامي)

المجد للمقاومة
والخلود للشهداء

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والنهج الديمقراطي العمالي:

كفاح ومصير مشترك

معاذ الجحري ـ عضو اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي. المغرب

تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 11 ديسمبر كانون الأول 1967 كجواب على النكسة المتمثلة في هزيمة الأنظمة العربية وجيوشها في حرب يونيو من نفس السنة، وأعلنت في بيانها التأسيسي أن هذه الهزيمة تشكل «بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري تباشر فيه الجماهير دورها القيادي المسؤول في مقارعة قوى الإمبريالية والصهيونية بالسلاح» معتبرة أن «الجماهير هي الرئة التي يتنفس منها المقاتل وانخراط الجماهير في المعركة يضمن لها النصر على المدى الطويل» وهتفت عالياً في نفس البيان/النداء «نموت ولا نهاجر».

تبنى المؤتمر الوطني الثاني للجبهة المنعقد في فبراير 1969 الماركسية اللينينة واعتبر أن العمال والفلاحين هم عماد الثورة ومادتها الطبقية الأساسية وهم قيادتها. وقدم موقفاً سليماً من الأنظمة الوطنية، وعلى رأسها مصر وسوريا، معتبراً أن هزيمة حزيران ليست مجرد هزيمة عسكرية بل هي في واقع الأمر هزيمة لهذه الأنظمة وبرامجها، وبالتالي عدم قدرتها على إحداث التعبئة السياسية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية التي تستطيع الصمود والانتصار على الاستعمار الجديد وذلك بسبب طبيعتها الطبقية المرتكزة إلى البرجوازية الصغيرة (نفس المرجع). كما حدد بوضوح تام أعداء الثورة الفلسطينية في الكيان الصهيوني والصهيونية والإمبريالية العالمية والرجعة العربية وذلك انطلاقاً من تحاليل ماو تسي تونغ للتناقضات في المجتمع الصيني.

كان لبروز اليسار الفلسطيني وعلى رأسه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إضافة، إلى عوامل دولية ومحلية أخرى، بالغ الأثر على نشأة وتطور اليسار الجديد في المغرب مجسداً في الحركة الماركسية-اللينينية المغربية وضمنها منظمة «إلى الأمام» التي تأسست في 30 أوغسطس آب 1970.

وكان أبرهام السرفاتي، أبرز قادة هذه المنظمة، حسب الموقع الموسوعي للجزيرة، قد زار قواعد الثورة الفلسطينية سنة 1968 في الأردن ومنحته الجبهة الشعبية العضوية في صفوفها. المرجع:) أبرهام السرفاتي على الرابط:https://share.google/ NoMRQXs47c8vADg4Z) ولكن لم يؤكد لي هذا المعطى أحد من رفاقه الذين أعرفهم من بين جيل المؤسسين. ما هو مؤكد هو أن أبرهام زار عمان سنة 1970 حيث شارك في ملتقيات تضامنية مع المقاومة الفلسطينية والتقى على إثرها بعدد من القيادات الفلسطينية هناك. وكان المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1976، قد قرر منحه الهوية النضالية الفلسطينية.

)المرجع: مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 134. ربيع 2023.
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1653741)

وتعزز التعاطف وتوطدت العلاقات بين منظمة «إلى الأمام» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدريجياً ابتداء من منتصف السبعينات في علاقة بالفرز السياسي في صفوف الثورة الفلسطينية بعد تبني منظمة التحرير الفلسطينية لما سمي ببرنامج النقط العشر أو البرنامج المرحلي. واستمرت هذه العلاقات في السرية إلى منتصف الثمانينات قبل موجة الاعتقالات الواسعة التي مست المنظمة في خريف 1985. ولعب الطلبة والعمل الثقافي أدواراً مشهودة في العلاقة مع اليسار الفلسطيني لكن متفاوتة في الزمان والمكان.

وعرفت العلاقات طفرة نوعية بعد تأسيس النهج الديمقراطي (النهج الديمقراطي العمالي حالياً) الذي يعد استمرارية سياسية وفكرية لمنظمة إلى

الأمام وكفاحاتها المجيدة وذلك في أبريل سنة 1995. فقد زار بلادنا عدد من الأطر القيادية للجبهة أبرزهم عمر قطيش وأبو أحمد فؤاد وعمر مراد وماهر الطاهر وليلى خالد وذلك في مناسبات مختلفة بدعوة من النهج الديمقراطي أو غيره من القوى التقدمية أو للمشاركة في ندوات فكرية أو محطات معينة مثل المؤتمر القومي العربي...

وكانت مناسبة لمساهمة هؤلاء الأطر في القيام بأنشطة متنوعة وعقد اجتماعات مع قيادات القوى التقدمية ببلادنا وتأطير ندوات إشعاعية ومهرجانات طلابية وشعبية كان لها أثر سياسي بالغ لازال راسخاً في الذاكرة.

على سبيل المثال زار الفقيد عمر قطيش، القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المغرب حيث التقى بقيادة النهج الديمقراطي وتم الاتفاق على إطار للتعاون والعمل المشترك بين الجبهة الشعبية والنهج الديمقراطي وأطر مهرجانات خطابية في كل من الدار البيضاء والرباط والعرائش. المهرجان الخطابي بالرباط تم تنظيمه يوم الجمعة 22 مارس آذار 2002 بالمدرسة المحمدية

للمهندسين وكانت القاعة ممتلئة عن آخرها والحماس منقطع النظير.

ومن أشكال التعاون الملموس بين الشعبية والنهج الديمقراطي قضية الشهيد مصطفى علال صديق قزيبر الذي كان مقاتلاً في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بدرجة رقيب واستشهد في إطار عملية مشتركة مع الجبهة الديمقراطية في قرية بيت ياحون جنوب لبنان بتاريخ 2 أوغسطس آب 1994. تسلمت «الشعبية» رفاته سنة 2008 في صفقة تبادل بين حزب الله اللبناني والكيان الصهيوني وقررت تسليمه لقيادة النهج الديمقراطي للإشراف إلى جانب العائلة على الجنازة والدفن في مسقط رأسه بأرفود في الجنوب الشرقي من المغرب وأخبرت قيادة النهج بذلك مسبقاً. وقد وصل رفات الشهيد بالفعل إلى مطار محمد الخامس يوم الأحد 31 أوغسطس آب 2008 الساعة التاسعة مساء في الطائرة القادمة من بيروت. لكن السلطات ناورت واختطفت الرفات من المطار واتصلت بعائلة الشهيد يوم الثلاثاء 2 شتنبر2008 لإخبارها بتسلم جثمان ابنها يوم الأربعاء 3 سبتمبر أيلول 2008 وأمرت بدفنه في نفس اليوم. لكن العائلة والنهج الديمقراطي وعدد من المناضلين/ات من القوى التقدمية أحبطوا هذه المناورة ودفن الشهيد وسط حشد جماهيري كبير يليق بمقامه.

وزارت ليلى خالد، أيقونة الكفاح الفلسطيني، المغرب حوالي سنة 2009 وأجرت حواراً هاماً مع جريدة النهج الديمقراطي ثم عادت للمشاركة في أشغال مؤتمر الجبهة العربية التقدمية المنعقد بطنجة أيام 26 و27 أكتوبر 2019 واغتنمت الفرصة لعقد لقاءات مع المكاتب السياسية للأحزاب المشار إليها ومنظمات نقابية وأطرت ندوات ومهرجانات في مدن عدة.

وكان الفقيد أبو أحمد فؤاد، يتمتع بعلاقات متقدمة ومتنوعة تمتد لسنوات مع قوى اليسار المغربي وخاصة مع النهج الديمقراطي. فقد قام بزيارة للمغرب ثلاث مرات في 2004، 2006 و2011. وكان ذلك في إطار مهام نضالية مع قوى تقدمية وديمقراطية أو في إطار المؤتمر القومي العربي. وفي كل مرة كان يصر على عقد لقاء مع قيادة النهج الديمقراطي حيث يضع هذه الأخيرة في صورة تطورات الأوضاع والصراع المرتبط بالقضية الفلسطينية.

وزار القائد البارز في الشعبية ماهر الطاهر المغرب عدة مرات ربما أول مرة لمدينة فاس نهاية السبعينات. ونظم النهج الديمقراطي لقاء مفتوحاً معه يوم الخميس 10 مايو أيار 2018 بالرباط حيث تناول المستجدات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية من بينها آنذاك عدم مشاركة الجبهة الشعبية في أشغال المجلس الوطني الفلسطيني لأنها كانت كما قال ترغب في توفير الشروط لحضور كافة الفصائل الفلسطينية وأن يكون المجلس فرصة لبناء الوحدة على أسس كفاحية وأن الجبهة عند اتخاذها هذا القرار، لم تراعِ مصالحها الخاصة باعتبارها الفصيل الثاني في منظمة التحرير (50 عضواً في البرلمان و 5 أعضاء في اللجنة التنفيذية) مؤكداً على تشبث الجبهة بمنظمة التحرير كإطار جامع إذا تم التفريط فيه سيتم التعامل مع الشعب الفلسطيني ككتل متفرقة ومعزولة عن بعضها وأن هذا الإطار ليس ملكاً لفصيل معين مشدداً على إعادة الاعتبار لميثاقها وبرنامجها وللطابع الجماعي لقيادتها.

وزار عمر مراد عضو المكتب السياسي للجبهة في فاتح أبريل نيسان 2010، وذلك على شرف إحياء القوى اليسارية والتقدمية المغربية ليوم الأرض وشارك إلى جانب عدد من الأطر من بينهم الفقيد سيون أسيدون في ندوات إشعاعية بمدينة طنجة وأصيلة والدار البيضاء والمحمدية وأكادير ومراكش وورزازات وفاس. وكانت أبرز القوى التي نسقت الندوات في معظم المدن هي النهج الديمقراطي وحزب الطليعة والاشتراكي الموحد إضافة إلى نشطاء في حملات المقاطعة ومناهضة الصهيونية. وعقد لقاءات سياسية مع الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة والنهج الديمقراطي بمقره بالبيضاء. وقام النهج الديمقراطي بتكريمه، يوم 14 أبريل بالدار البيضاء، اليوم الأخير من الزيارة، بحضور عدد كبير من الرفيقات والرفاق. ومن بين ما كتبه لي الرفيق عمر مراد تقييما للعلاقة بين الشعبية والقوى التقدمية المغربية أن «العلاقة مع حزب النهج الديمقراطي، علاقة خاصة ومميزة، وهكذا أبلغت قيادة الجبهة بأن الحزب في قضايا الصراع في الشرق الأوسط وفي القضايا الأممية، عدا عن الفكر اليساري والهوية النظرية المشتركة كأننا حزب واحد... وهذه الصورة لطالما كان يذكرها ويؤكد عليها الرفاق في المكتب السياسي بكل اعتزاز وخاصة الرفيقين، المرحوم أبو أحمد فؤاد والرفيق ماهر الطاهر. كما نشهد بأن هذا الدور للأحزاب والقوى التقدمية واليسارية وخاصة الأحزاب المذكورة أعلاه لعبت دوراً تاريخياً وأصيلاً في زرع قضية فلسطين عميقاً في وجدان وضمير وعقل الشعب المغربي الأصيل».

باختصار تحظى الجبهة الشعبية بتقدير كبير في الأوساط النضالية وعموم القوى التقدمية المغربية بغض النظر عن تفاوت علاقاتها معها. ويحظى أمينها العام الحالي أحمد سعدات الأسير في سجون العدو الصهيوني بكل التعاطف لاعتباره واحداً من أكبر رموز الصمود والمقاومة الفلسطينية كما يحظى الشهيد أبو علي مصطفى، هذا القائد الفذ الذي خرج من معاناة الطبقة العاملة الفلسطينية، بالاعتزاز والفخر، ويردد الشارع المغربي الثائر الشعار الذائع الصيت «أبو علي وجيفارا، رمز الثورة المظفرة».

أما عندما نريد الحديث عن القضية الفلسطينية كقضية وطنية والربط بينها وبين النضال ضد الاستبداد فكلنا يذكر بالقولة الشهيرة للقائد الكبير المؤسس جورج حبش بأن خير ما تقدمونه للقضية الفلسطينية هو النضال ضد أنظمتكم الرجعية العميلة.

إسهامات «الشعبية» في حلحلة أزمة اليسار العربي

رضي الموسوي - كاتب صحفي من البحرين

«إن أهم المشكلات التي أدّت باليسار العربي إلى أزمته، وبالتالي إلى عدم إنتاج وعي مطابق لحركة الواقع العربي، هو اعتماده بالدرجة الأولى على استعارة مقولات نظرية جاهزة، أنتجتها الأحزاب الماركسية العالمية...وإسقاطها على واقعنا، دون النظر في متطلبات هذا الواقع وإشكالياته».

هكذا كثف القائد المؤسس الراحل جورج حبش، في مقاله المطول المعنون بـ «أزمة اليسار العربي.. إلى أين؟»، هذه الأزمة التي برزت في العقد الثالث من القرن العشرين. أقدم الحكيم على تفكيك العُقد المتشابكة بتحليلات علمية موضوعية لم تقتصر على المقال المذكور، بل امتدت قبل ذلك في مقالات ومواقف تعود إلى مطلع ثمانينات القرن الماضي، عندما كانت الساحة العربية تغص بمشاريع تسووية بعد النكبة 1948 ونكسة حزيران 1967 التي وجهت ضربة قاصمة للمشروع القومي بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر لم تتمكن القوى القومية واليسارية من تجاوزها حتى الوقت الراهن، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها. هدفت تلك المشاريع إلى تكريس دولة الاحتلال كحالة قائمة وقد رأى الحكيم، أن أزمة اليسار العربي تكمن في العجز عن فهم طبيعة العدو الصهيوني، والرهان على التسويات الخادعة، كما حصل في اتفاق أوسلو بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني الذي وقع في سبتمبر/ أيلول 1993، وتشرذم الصف المقاوم، وتأثير انهيار المعسكر السوفيتي، والفشل في مواجهة الاستبداد المحلي، مما أدى إلى تراجع الدور النضالي للتحرر من الاستعمار، وتغليب الخلافات الأيديولوجية على الوحدة. وأكد على أهمية ودور الوعي السياسي العميق كشرط أساسي لتجاوز الأزمة نحو النجاح والانطلاق من جديد، وفقاً لمبادئ القومية واليسارية المتجذرة في المقاومة المسلحة والعروبة.

هكذا رأى الراحل جورج حبش الأزمة والطريق الطويل إلى حلها. فهو الذي خبر الأوضاع السياسية والاجتماعية في فلسطين والمنطقة العربية منذ ما قبل النكبة، وحين حلّت لم يقف مكتوف اليدين، بل تداعى مع مجموعة من المناضلين الذين اكتووا بنار النكبة ليتحركوا لمواجهة الواقع الجديد الذي نكبت به الأمة وبفلسطين، فكان العمل على تأسيس حركة القوميين العرب على أيدي مجموعة من الطلبة المناضلين المؤمنين بوحدة الأمة وبتحرير فلسطين، ويدرسون في جامعة بيروت الأميركية يتقدمهم جورج حبش ووديع حداد وصالح شبل والحكم دروزة وعدنان فرح، من فلسطين، وحامد الجبوري من العراق، وهاني الهندي وثابت المهايني من سوريا، ومحسن إبراهيم ومصطفى بيضون من لبنان، وأحمد الخطيب من الكويت، وعمر فاضل وهو ابن مغترب عربي من الكاميرون، وفق كتاب «المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، الصادر عن الدائرة الثقافية المركزية للجبهة.

كان لدى المجموعة المؤسسة لحركة القوميين العرب قناعة تامة بأن ضياع فلسطين بهذه السهولة والبساطة أمر يستفز كل شيء فيهم، بل كل ذرة من ذرات وجودهم، كأفراد وكفريق، وفق قول هاني الهندي، أحد أفراد المجموعة في كتابه المشترك مع عبد الإله نصراوي «حركة القوميين العرب.. نشأتها وتطورها 1951الى 1968»، ولم يكن لديهم استعداد لسماع «شنشنات» أولئك الذين بدؤوا ينخرون في جسد القضية وبدؤوا في المساومة في اللحظة الأولى التي تكشفت فيه نتائج النكسة، بل أعلنوا رفضهم للواقع العربي المتخاذل والذي كان بعضه متآمراً وبعضه الآخر متفرجاً على ما آلت إليه الأوضاع العربية بعد أن تم احتلال فلسطين بالكامل.

وإذا كانت حركة القوميين العرب انبثقت كرد طبيعي وموضوعي على نكبة 1948، فإن انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الحادي عشر من ديسمبر/ كانون الأول 1967، قد جاء من رحم حركة القوميين العرب، وكرد طبيعي

وموضوعي أيضاً على نكسة الخامس من حزيران 1967، ليدشن تاريخاً جديداً ومنعطفاً جدياً على الساحة الفلسطينية أولاً والساحة العربية ثانياً، وتلازم الساحتين الذي لا تزال الجبهة تراه ضرورياً لشرط فعل الانتصار، ذلك أن مسألة الوحدة العربية التي ابتعدت مسافات طويلة عن التحقق هي ضرورية لتعبيد طريق تحرير فلسطين.

كانت فلسطين ولا تزال بوصلة القوميين العرب باعتبارها القضية المركزية للأمة، «وقد أدرك المؤسسون منذ البداية الترابط بين قضية فلسطين وبعدها القومي، فهي عنصر فاعل في التغيرات والتطورات التي تجري على امتداد الساحة العربية، لذا لا بد من وضع رؤية قومية شاملة للصراع مع أعداء الأمة العربية، وقراءة المتغيرات التي تفرضها وانعكاساتها على قضية فلسطين»، وفق ما يدعو له الرفيق صلاح صلاح، أحد القيادات التاريخية للجبهة الشعبية، في كتابه «فلسطين في الفكر السياسي لحركة القوميين العرب»، الصادر في تموز 2024.

عندما تأسست الجبهة الشعبية، اعتبرت نفسها الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب، ووضعت على عاتقها مهام قومية تتعلق بالتواصل مع فروع حركة القوميين العرب لتشكيل رافعة قومية للانتقال من حالة الهزيمة والخذلان إلى حالة النهوض من هذه الكبوة، وقد تصرفت على هذا الأساس، فكان المناضلون العرب من فروع الحركة في لبنان وسوريا والخليج متواجدين في الكثير من القطاعات التنظيمية للجبهة ومنها القطاعات السياسية والثقافية والإعلامية، وكان يجرى التعامل معهم على أنهم جزء من الجسد التنظيمي «القومي» بشكل أو بآخر، وهو تعاط ضروري لاستنهاض مقدرات الأمة لتقديم مشروع نهضوي عربي من شأنه أن ينجز متطلبات المرحلة الآنية والمستقبلية والمتمثلة في تجسيد الشعارات التي رفعتها الحركة «وحدة، تحرر، ثأر»، ثم شروع الجبهة إعادة تركيب المشهد بما يتوافق مع متطلبات المرحلة والبدء في الانطلاق للعمل على توفير الشروط اللازمة لإنجاز المهمات المرحلية.

وحيث كان العدو الصهيوني هو الهدف، فقد كان لـ «العمليات الخارجية» التي قادها الراحل د. وديع حداد (أبو هاني) دوراً مهماً في إبراز مظلومية الشعب الفلسطيني وتسليط الضوء على قضيته. كانت العمليات تتتالى في خطف الطائرات الصهيونية وملاحقة الصهاينة تحت شعار «وراء العدو في كل مكان»، وهو الأمر الذي قض مضاجع الصهاينة وجعلهم يعيشون في قلق مستمر، بعد أن ذاقوا مرارة عملية مطار اللد، وعملية «اير فرانس»، وعملية مطار عنتيبي وغيرها من العمليات التي قادت إلى الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين. لكن وديع حداد الذي تصنفه الدوائر الصهيونية والغربية بأنه أكثر العقول الفلسطينية دهاء، خطط للإفراج عن الحكيم جورج حبش الذي كان معتقلاً في سوريا بعد عام من انطلاقة الجبهة وعدم تمكنه من حضور المؤتمر الأول في 1968 والذي حدث فيه انشقاق «الجبهة الديمقراطية التي كان يتزعمها نايف حواتمة لعدة عقود. لقد تمكن حداد من تحرير الحكيم من السجون السورية، ليعود الأخير لممارسة مهماته النضالية كقائد للجبهة الشعبية.

كان العدو، وبعد العملية التي خطط لها وديع حداد ونفذتها عناصر من الجيش الأحمر الياباني، قد قرر التخلص من الناطق باسم الجبهة الشعبية الشهيد غسان كنفاني، الذي كان يتبوأ أيضاً منصب رئيس تحرير مجلة الهدف، لسان حال الجبهة والتي يقع مقرها في كورنيش المزرعة ببيروت. خطط الصهاينة لعملية الاغتيال من خلال وضع عبوة في سيارة كنفاني عام 1972، مما أدى إلى استشهاده وابنة أخته عندما هّم بتشغيل سيارته.

أزمة يسار أم في مكان آخر؟

مع تعقد المشهد الفلسطيني والعربي وشروع قيادة منظمة التحرير إلى التسويات الخاسرة، خصوصاً بعد خطاب «غصن الزيتون» الشهير لرئيس المنظمة، الراحل ياسر عرفات، لم يكن أمام الجبهة الشعبية إلا مواجهة نهج التنازل عن الحق الفلسطيني في التحرير والعودة لكامل التراب الوطني الفلسطيني بكل السبل مع التأكيد على حرمة الدم الفلسطيني، فأقدمت الجبهة على صياغة تحالفات عربية ودولية تجسيداً للتوجه الأممي المنطلق من التحول إلى حزب ماركسي لينيني يؤمن بالاشتراكية العلمية. كان الاقتراب أكثر من المعسكر الاشتراكي الذي يدعم القضية الفلسطينية على مستويات عدة ومنها التدريب والدورات العسكرية والبعثات الدراسية الأكاديمية للطلبة والدعم اللوجيستي. قادت هذه التطورات إلى موازنة الجبهة بين التباينات داخل حركة التحرر العربية إزاء قضايا شائكة، مثل: الدولة الفلسطينية المستقلة أم كامل التراب الوطني الفلسطيني، وقضية الصحراء الغربية، ومسألة التدخل السوفيتي في أفغانستان، وحق تقرير المصير للشعب الأرتيري أو ضم أثيوبيا لهذه الدولة. وجميعها قضايا خلافية عانت من تداعياتها حركة التحرر العربية بشقيها الشيوعي و»الماركسيين الجدد» بما فيهم اليسار القومي.

ومع انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي، دخلت حركة التحرر العربية، وخصوصاً الشيوعيين المرتبطين بالاتحاد السوفيتي، في حالة من التيه والضياع بسبب فقدان المرجعية والدعم السياسي والمادي القادم من الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية. كانت الأزمة مضاعفة في الأحزاب والقوى الشيوعية المحسوبة على الاتحاد السوفيتي، التي فوجئت بفقدان الدعم دون الاستعداد لهذا الانقلاب الكبير في الموقف، ما قاد بعضها إلى التحول إلى هوامش في حركة التغيير نظراً للهزة العنيفة التي تعرضت لها، فيما حاولت بعض الأحزاب والقوى المحسوبة على الخط السوفيتي إعادة التموضع وترتيب أوضاعها الداخلية، ومنها من قدم تنازلات جوهرية من أجل البقاء فعقد صفقات، أغلبها لم تكن معلنة، لكنها غير متوازنة مع الأنظمة الحاكمة.

كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جزءاً من هذه الحالة المتغيرة، لكن المسؤوليات الملقاة على عاتقها أكبر من مسؤوليات القوى الوطنية الفلسطينية الأخرى، نظراً لامتدادها وعلاقاتها بحركة التحرر العربية والعالمية، فكانت مسؤولياتها مضاعفة حدت منها تعقيد المشهد الفلسطيني الداخلي وانزلاق قيادة منظمة التحرير إلى فخاخ التسوية الخاسرة التي بدأتها باتفاق أوسلو ولم تنته بإعلان قيام السلطة الفلسطينية التي لم تتردد من اعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية الرفيق أحمد سعدات والرفاق الآخرين وتسليمهم جميعاً لسلطات الاحتلال تنفيذاً لبنود التنسيق الأمني الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى.

لا شك أنها أزمة في قلب حركة التحرر العربية التي تعاني من القمع والإقصاء منذ عقود طويلة تحولت فيها موازين القوى المجتمعية إلى قوى أخرى وجد بعضها دعماً من الأنظمة، خصوصاً الكبرى، لمواجهة اليسار العربي، كل في بلده، ما أدى للدخول في أزمة حادة على كل المستويات أدت إلى ضمور دوره وتحجيمه وإخراجه من معادلة الصراع لحساب القوى الأخرى، ومنها بعض قوى الإسلام السياسي.

لكن طوفان الأقصى أعاد عملية الاصطفاف، وتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وانكشفت المواقف على حقيقتها، فوقفت الفصائل الوطنية الفلسطينية ومعها القوى العربية وجماهير الأمة مع المقاومة التي تواجه الاحتلال، بينما وقف المتواطئون، قوى وأنظمة، مع أعداء الأمة وعلى رأسهم الكيان الصهيوني، لتدخل الأمة في منعطف جديد عنوانه الأبرز: فلسطين عنوان الصراع وهي القضية المركزية للأمة، وهو نفس الشعار الذي كانت حركة القوميين العرب وبعدها الجبهة الشعبية تسعى من أجل تجسيده على أرض الواقع.

إن حركة اليسار العربي ومعها حركة التحرر العربية بكافة أطيافها بحاجة ماسة لإعادة قراءة المعطيات الذاتية والموضوعية الراهنة وتحليلها بموضوعية والخروج بتصورات قادرة على نسج علاقات من طراز جديد، أفقها خلق التحالفات السياسية المؤمنة بمركزية القضية الفلسطينية في الصراع الحضاري الذي يخاض ضد العدو الصهيوني من أجل وقف زحفه على المنطقة العربية، وربما مسألة مقاومة التطبيع والمقاطعة الفعالة للكيان وداعميه تكون الخطوة الممهدة للانطلاقة الكبرى، وقد أسهمت الجبهة الشعبية بقسطها في أتون الأحداث الأخيرة مما يساعد على فعل إضافي على المستويين الفلسطيني والعربي لإحداث الاختراق المطلوب.

58 عاماً والجبهة الشعبية على النهج والوصية
«تمسكوا بالمقاومة واستعيدوا الوحدة»

سمير دياب - منسق عام اللقاء اليساري العربي

ولدت من أجل فلسطين ومستمرة لأجل فلسطين. 58 عاماً على انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لم تتبدل أو تتراجع عن منطلقاتها ومبادئها وأهدافها. فمشروع التحررالوطني ظلها ورفيق دربها، في جميع المراحل والظروف الإقليمية والدولية. وهكذا هي تبقى، جبهة مناضلة – مقاومة أصلية وأصيلة على عهد الشهداء والأسرى والقضية، وعلى الوفاء بوصية القائد الحكيم جورج حبش:» تمسكوا بالمقاومة واستعيدوا الوحدة»، ونهج القائد الشهيد أبو علي مصطفى، وثبات وصمود القائد الأسير أحمد سعدات. ولتشكل رافعة وطنية أساسية في النضال والمقاومة بمواجهة العدوان الوحشي على غزة أجل الحق في التحرير من رجس المحتل الصهيوني التوسعي الاستعماري. بمنهجية ماركسية، وبخطوات ثابتة، في مواجهة مثلث الاستعمار والاحتلال والتطبيع المتمثل في الإمبريالية الاميركية - العالمية والصهيونية والرجعية العربية.

لقد جسدت الجبهة الشعبية على امتداد تاريخها النضالي موقعها بصفتها الجذر الصلب في الثورة الفلسطينية. والحريصة على أن القضية الفلسطينية هي قضية تحرر وطني. ومفهوم التحرر يشكل وحدة متكاملة في الحقوق الوطنية المشروعة، وغير قابلة للتجزئة أو التنازل أو التفريط. أما سلاحها فتمثل بالفكر الثوري والوعي الطبقي والعمل الجماهيري ورفع راية الوحدة والمقاومة الوطنية الفلسطينية من أجل التحرير والعودة وإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وإن كانت الظروف الراهنة أصعب في فلسطين، والمتغيرات الإقليمية والدولية مقلقة وخطيرة بعد العملية البطولية الفلسطينية النوعية في السابع من أكتوبر عام 2023 ونتائج العدوان الصهيوني – الإمبريالي الوحشي وحرب الإبادة الجماعية والتطهير على غزة، إلا أن هذا لا يعني الخطأ في أبعاد القضية وفي مشروع التحرر. ولا يعني الاستسلام للأمر الواقع وكأنه ثابت لا يتغير. وبالتالي، التسويق لدعاة إنهاء القضية وموتها، والقبول بالوصاية الأميركية والاحتلال الصهيوني والتطبيع. في وقت تناسى خونة الكرامة الإنسانية وأعداء القضية، أنها خرجت بفضل دماء الشهداء والجرحى والأسرى، وبصمود غزة ومقاومتها من قمقم العزلة والتنازل والنسيان، وانطلقت إلى قمة الانتشار والتوهج والتضامن الأممي، رفضاً للعدوان، وكسرا للحصار، وإدانة لحرب الإبادة الجماعية والتجويع. ولتكشف شعوب الأمم عن الخلفية الحقيقية للسردية الصهيونية – الإمبريالية الهادفة إلى تصفية القضية وشطب الحقوق المشروعة وإبادة الشعب الفلسطيني وتهجيره.

ولأن القضية لا تموت، والثوريون لا يموتون أبداً. فإن أمام الجبهة الشعبية مهمة إكمال ما قامت به من دور فعال في مقاومة العدوان، إلى جانب كافة الفصائل

الوطنية الفلسطينية المقاومة والأحزاب اليسارية وقوى التحرر العربية. ومواجهة تحديات المرحلة. تبدأ بتقييم التجربة وبما لها وما عليها، لاستخلاص العبر والدروس الواجب تعلمها من التجارب، والبناء عليها، لرسم خطوط مشروع المواجهة في المرحلة القادمة، في ظل ظروف صعبة ، وحصار تكنولوجي وعسكري وأمني ومادي خطيرة ، وفي ظل موازين قوى إقليمية ودولية راهنة تميل لمصلحة المشروع الأميركي في المنطقة، وشريك الصهيوني في العدوان والإبادة على غزة ولبنان، والوسيط غير المحايد الذي هدد ورعد للقبول باتفاقات الأمر الواقع عبر اتفاق 1701 في لبنان، واتفاق غزة (المرحلة الاولى).

طبعاً، ما جرى من متغيرات في المنطقة كبير جداً، وخطير جداً. لكنها بالتأكيد، طوت مرحلة وفتحت صفحة في مرحلة الصراع الوطني والطبقي. ويبقى سؤال التحدي المتشعب: ما هو مشروع المواجهة في المستقبل ضد المشروع الاستعماري؟ ما هي قواه وأدواته؟

ربما انصعق البعض من مدى تخلي الأنظمة العربية عن غزة والقضية الفلسطينية رغم الحصار والإبادة الجماعية والقتل والتدمير والتهجير، وأيضا، عما جرى في لبنان. والجواب، يكمن في مساره التراكمي الطويل، منذ أن بدأت بعض هذه الأنظمة بالتنازل عن سيادتها، والسماح بالتدخل الأميركي والترحيب به كشريك وراع ووسيط ومنقذ، وبإنشاء قواعد عسكرية له، والتسابق لتوقيع اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني. والبعض الآخر منها، بزيادة «دوز التبعية»، والموافقة على تنفيذ شروط صندوق النقد والبنك الدوليين، وقمع الحريات العامة واعتقال المناضلين الرافضين للتطبيع .. يعني، أن هذه الانظمة المهترئة على اختلافاتها أدخلت» الدب إلى كرمنا «، وصرنا تحت قبضة السيطرة السياسية والأمنية والاقتصادية الأميركية، وأصبحنا مكشوفين بالصوت والبصمة والحركة تحت تقنيات العدو الصهيوني ومعلوماته الاستخباراتية وبنك أهدافه في اغتيال قادة المقاومة الوطنية والإسلامية من غزة وبيروت ودمشق وطهران واليمن وصولاً إلى الدوحة. هذا التنازل يشكل التحاقاً وإشعاراً بالانخراط في مشروع «الشرق الأوسط الاستعماري الجديد الشبيه بالأحلاف الاستعمارية السابقة، مثل حلف بغداد وحلف تركيا، إلا أن مميزات هذا المشروع أنه برأس أميركي وشريك صهيوني أما أطرافه الإقليمية والعربية الأخرى فتشكل أدوات تنفيذية لمهمات مرسومة لها تقتضيها خطة المشروع.

لا نقول سراً، إن التواطؤ الرجعي العربي وصل إلى حد «الخيانة» من دون تجميل. مقابل الثبات في المواقع السلطوية والانبطاح لتقديم الخدمات. وهذا ما شهدناه خلال السنتين المنصرمتين، فقد تحرك العالم كله دعماً وتضامناً مع غزة وشعبها، ولم تتحرك الأنظمة العربية أو تبادر لاتخاذ ولو خطوة ما تشكل ضغطاً على الاميركي والصهيوني لفك الحصار عن غزة وإدخال المساعدات لأهلها. وأكثر من ذلك، فقد مارست أنظمة التخلف هذه، أقصى أنواع القمع بحق شعوبها الداعمة لقضيتها المركزية فلسطين. وفي وقت قدمت السلطة الفلسطينية نفسها وكأنها غير معنية بغزة وشعبها. لم يلتفت نتنياهو لبيانات الجامعة العربية الفارغة، أو للمقررات الخلبية لمؤتمرات قادة الدول العربية والإسلامية. لكن أزمة نتنياهو السياسية و»زنقته» الداخلية وعزلته الدولية حدثت بفعل ملاحم الصمود والمقاومة في غزة ولبنان من جهة، والتضامن الشعبي الأممي وأبعاده من جهة ثانية، والتي زعزت كيانه ووجوده وأفشلت أهدافه العدوانية الإستراتيجية. بالرغم من كل الدعم والدفع (البايدينية والترامبية) لتصفية القضية وإلغاء الحقوق الوطنية المشروعة والقضاء على المقاومة وتنفيذ عملية التهجير لتحقيق مشروع «الشرق الأوسط الجديد».

لبنان والقضية الفلسطينية

على تخوم شمال فلسطين المحتلة يقع الجنوب اللبناني المقاوم والمرتبط منذ نكبة عام 1948بالقضية الفلسطينية. هو تاريخ معمد بالدم، من مجزرة حولا إلى تل الزعتر وصبرا وشاتيلا.. ومن الحرس الشعبي وقوات الأنصار العربية وصولاً إلى جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وأخيراً إلى جبهة الإسناد لدعم غزة والقضية. هي رحلة نضالية مشتركة ضمت قافلة طويلة من الشهداء والأسرى والجرحى والحصار والجوع والتدمير والتهجير.. مرت بمراحل وتجارب متعددة ومختلفة. وعلى أهمية هذا الارتباط المصيري بأبعاده الوطنية والقومية التحررية، إلا أن نقطة الضعف الثابتة في الجانب اللبناني تتمثل في مرض طائفية النظام السياسي وأحزابه ومؤسساته. وبالتبعية للخارج، التي بدورها لعبت دوراً محورياً في ضرب المشاريع الوطنية وأحزابها اليسارية لمصلحة إعادة إنتاج النظام ذاته، وباصطفافات طائفية تعيد توزيع محاصصاتها وفق موازين القوى الإقليمية والدولية المستجدة.

هذا الوطن الصلب بشعبه ومقاومته وتضحياته، لم يستطع ترجمة انتصاراته الوطنية والاجتماعية بفعل انتشار هذا المرض الطائفي، ما أدى إلى تمزيقه وتفتيته وتضييع إنجازات مقاومته الوطنية والاسلامية على المحتل الصهيوني، إلى درجة لم يعد مجدياً المطالبة بإصلاحات جزئية. فلبنان اليوم مخنوق ومفلس ومحاصر من العدو الصهيوني الذي أعاد احتلال بعض تلاله الجنوبية إضافة إلى مزارع شبعا وتلال كفر شوبا، وينفذ اعتداءاته اليومية بحق الابرياء في قرى الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية والمخيمات الفلسطينية برعاية أميركية، تمهيدا لفرض شروط الاستسلام وإلحاق لبنان في مسار الاتفاق الإبراهيمي.

هذه المشهدية المعادية، لن تنقلب إيجاباً بالمدى القريب بحكم قوة الضغط والحصار والشروط المفروضة على لبنان، وبحكم المتغيرات العربية والاقليمية الخطيرة في المنطقة. لكن هذا لا يعني أبداً القبول بهذا الواقع، أو الوقوف على الحياد. بل، بالعمل الجاد والمسؤول لإجراء مراجعة وتقييم لتعزيز عامل الوحدة الوطنية وتحصين السلم الأهلي، وإطلاق المشروع الوطني الديمقراطي بزخم. اما الأدوات السياسية لتغيير النظام الطائفي فلا يمكن أن تتم بواسطة أحزاب طائفية ومذهبية. وهذا ما لمسناه من قبل أحزاب طائفية أسهمت بشكل فعّال ومتقدم في المقاومة وتحرير الأرض من رجس المحتل الصهيوني. إذ أن هذه القوى التي كسبت معركة التحرير، غيبت في مسيرتها الجانب المتعلق بتحرير الإنسان. بحيث أبقت خطابها السياسي الطائفي، وغرقت في دهاليز تقاسم السلطة، وفي مواجهة جماهير الانتفاضة التي بها كان الانتصار، تماماً، كما فعلت من قبلها القيادة البرجوازية لحركة التحرر الوطني العربية.

*****

هذا الوضع في فلسطين ولبنان يدفعنا للقول بأن الأزمة التي تعصف بالمنطقة، في ظل أزمة قيادة حركة التحرر الوطني العربية قد وصلت إلى نقطة اللارجوع، ولم يعد بالإمكان إيجاد حلول لها من داخل الأنظمة القائمة وآخر نموذج في فشلها (النظام السوري السابق).

إلا أننا، في المقابل، نعلم جيداً أن أدوات المواجهة غير ناضجة بعد، لتمحورها حول توجهين مختلفين بينهما تقاطعات مهمة قليلة: فالقوى الإسلامية المقاومة التي تصدرت مشهد مواجهة العدوان الصهيوني تخوض معركتها الوطنية من دون الالتفات إلى الجانب الطبقي – الاجتماعي الذي هو شرط لازم وضروري لكي تحصن التحرير بالتغيير وتمنع القوى الرأسمالية من العودة عبر البوابة الاقتصادية والأمنية.

أما الأحزاب والقوى اليسارية العربية، فإن أبرز أزمتها تكمن في تشرذمها، من جهة، وفي الضياع الذي يسود بعضها إن لجهة كيفية الجمع، أيضاً، بين تحديد التناقض الرئيسي، الاحتلال، وعبره التناقضات الثانوية في كل بلد على حدة، أم لجهة كيفية الجمع بين الخاص (على الصعيد الوطني لكل قطر) والعام (الذي لا يزال يتمثل، في الصراع العربي – الإسرائيلي). لأن تحديد التناقضات هذه يمكن أن يُسّهل وضع البرامج المرحلية والتحالفات المطلوبة التي تؤدي إلى الارتقاء بالنضال، على الصعيدين الوطني والقومي، إلى مستوى حل التناقض الرئيسي.

والسؤال، كيف يمكن لليسار العربي أن يبني دورا له، وموقعاً قوياً - متقدماً في مواجهة ومقاومة المرحلة المصيرية الخطيرة؟

الإجابة، مرهونة بقوى اليسار، وبقدرتها على التقييم والنقد والتقدم بمشروع وطني جامع بديل. لا الاكتفاء بنقد الآخرين، أو توصيف الواقع من دون العمل لتغييرة. وفي هذا الصدد، يمكن استحضار بعض تجارب الحزب الشيوعي اللبناني الماضية (كمثال) ودراستها لمعرفة الصح من الخطأ داخلها، للاستفادة من الأولى، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الظروف، وتفادي الثانية.

- تجربة «جبهة الأحزاب» في العام 1966، التي ضمت إلى الحزب الشيوعي كل من الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة القوميين العرب. التي سعت لتوظيف التغيرات التي نجمت عن الانتصارات التي حققتها بعض روافد حركة التحرر العربية، إن من خلال الانقلابات التي أطاحت بالأنظمة المرتبطة بالرأسمالية العالمية في كل من مصر وسوريا والعراق، وتأميم قناة السويس وما تلاها من عدوان إمبريالي (العدوان الثلاثي). أما السبب الأساس لانهيارها سريعا فيكمن في أنها كانت حركة فوقية عملت على جمع قوى سياسية تختلف في نظرتها إلى موضوع التغيير.

- تجربة «الحركة الوطنية اللبنانية»، التي انطلقت مع بدايات الحرب الأهلية في العام 1975 وكانت الرد المباشر على القوى اليمينية التي أشعلتها. واستطاعت وضع «برنامج مرحلي للإصلاح الديمقراطي». هذه التجربة انتهت أيضا إلى إعلان فشلها في مهمة التغيير التي حددتها كهدف لها، وذلك نتيجة خلافات بين أطرافها حول مدى تدخلات وتأثيرات العاملين الفلسطيني والسوري (وقتذاك) في الصراع الداخلي. بالإضافة لكون القوى السياسية المجتمعة ضمن هذه الحركة كانت مختلفة أيضا من حيث الموقع الطبقي والرؤية.

- تجربة إطلاق «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» بقوى يسارية لمواجهة المحتل الصهيوني في 16 أيلول 1982. التي استطاعت خلال سنوات قليلة تحرير أكثر من ثلثي الأراضي اللبنانية المحتلة.

- بعدها تجارب تحالفية متعددة مع قوى يسارية وقومية وناصرية وشخصيات وطنية لكن كان نصيبها الفشل أيضاً.

على ضوء هذه التجارب، دعا الحزب الشيوعي اللبناني في وثائق مؤتمراته الأربعة الأخيرة للعمل على تفعيل التحالف مع قوى اليسار اللبناني، أولا، قبل الانطلاق إلى إقامة جبهات عريضة على ضوء المهمات التحررية الآنية والتغييرية المستقبلية. وفق خطين متوازيين: تفعيل دور المقاومة الوطنية وبرنامج الإصلاح الديمقراطي للنظام الطائفي. كما بادر إلى دعوة اليسار العربي وتأسيس «اللقاء اليساري العربي» عام 2010.

مهمة اليسار العربي

استنادا لفشل القيادة البرجوازية (القومية والإسلامية) لحركة التحرر الوطني العربية، يمكن الاستنتاج أن الحركات التحررية تتقدم أو تتراجع نتيجة العناصر الداخلية الأساسية ضمنها. لذا فإن مهمة اليسار العربي تكمن في العمل على تظهير مشروعه السياسي العربي الذي يجب أن يخرج حركة التحرر الوطني العربية من أزمتها. فالخطر يلف فلسطين ولبنان والمنطقة، ومن يحمل الآخرين مسؤولية الفشل، عليه، أن يبادر ويتقدم الصفوف ويعمل بكل جهوزية وانفتاح على توحيد جميع الطاقات الموجودة لبلورة هذا المشروع، وتوحيد الرؤية والوجهة، ولا سيما حول مستقبل القضية الفلسطينية. وحول مفهوم الوحدة الفلسطينية والعربية.. وعن السبل السياسية والشعبية لاستنهاض دور اليسار المقاوم، وتشكيل «جبهة مقاومة وطنية عربية». وعن طرق مواجهة الخصوم الطبقية ونظم التبعية والقمع والاستبداد السياسي والاجتماعي، من أجل إقامة نظم وطنية ديمقراطية مقاوِمة، تتوحد فيها الطاقات حول مركزية القضية الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال الصهيوني، وإلغاء كل أشكال التطبيع والعلاقات معه، والقضاء على الوجود العسكري والأمني الإمبريالي في المنطقة العربية، وكسر الهيمنة وفك التبعية. ورفض كل أشكال الوصاية والتقسيم والتفتيت في البلدان العربية.

*****

يقول الأديب (توفيق الحكيم) « لا شيء يجعلنا عظماء غير ألم عظيم». هكذا هو شعبنا الذي قاوم «باللحم الحي» وصمد بقوة وعزيمة وإرادة. فإنه يستحق عن جدارة أن تثمر تضحياته الجليلة في فلسطين ولبنان وكل المنطقة أن يعيش بحرية وعدالة اجتماعية وديمقراطية وكرامة إنسانية.

في الذكرى (58) لتأسيسها: البنية الأخلاقية للجبهة الشعبية... سماتها، ومصادرها، وأبعادها

د. محمد عبد القادر ـ كاتب وناقد فلسطيني ـ الأردن

أولاً: مقدمة - السمات الأخلاقية

استجابة لأهداف التحرر الكبرى، بشموليتها وأبعادها، كان لا بد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنذ نشأتها، أن ترتاد المسلك الصعب وكثير من دروبه وعرة ومكلفة، كان هدف تحرير فلسطين - كل فلسطين - يمثل غاية سياسية تستجيب لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وكان تحدياً متعدد الأعداء والخصوم، وكان التحول إلى فكر يساري تحدياً آخر، علاوة على جملة من التحديات تبدأ بتأمين قواعد ارتكاز للمقاومة، وأدوات نضالية ولا تنتهي بتطبيق مبدأ (كل سياسي مقاتل، وكل مقاتل سياسي). وإذ مضت الجبهة الشعبية في شق طريقها بثقة وروح وثابة، وإرادة صلبة في مواجهة التحديات المتربصة بها، عمدت إلى بناء منظومة قيمية - أخلاقية - مسلكية مترابطة وفرت لها مصداقية عالية في أوساط الشعب الفلسطيني ولدى الجماهير العربية وحتى عند أحزاب سياسية يسارية عالمية. لقد دُرست أدوار الجبهة الشعبية تاريخياً من الكفاح السياسي والعسكري والفكري والجماهيري والنقابي، وتأثيراتها في الساحة العربية والعالمية على مختلف الصعد، لكن هذه المقالة تطمح في أن ترصد بعض ملامح البنية الأخلاقية التي شكلت قاعدة قيمية لأدائها، ومواقفها، وبرامجها، وسلوك قادتها وكوادرها وأعضائها. ولعلنا نستطيع أن نستخلص بثقة عالية وضمير صادق أن أحد المرتكزات الأساسية لصورة الجبهة الشعبية في أذهان الجماهير والقوى والفصائل هو هذا الاستناد الراسخ إلى المنظومة الأخلاقية التي مثلت أسساً رفيعة القيمة لبقاء الجبهة وتطورها وتميزها واحترامها. وقد لا يجد الباحث كتاباً أو كتيباً صادراً عن مؤسسات الجبهة مخصصاً للبناء الأخلاقي للكوادر والأعضاء، لأن السلوك القيمي لا يبدأ ولا ينتهي بمجموعة من التعليمات والنصائح، بل إن محك هذه القيم والسلوكيات الأخلاقية يكمن في الممارسة التنظيمية والجماهيرية والمالية والدروس المستفادة من الخبرات والتجارب العملية التي تَعقُل سلوك المنتمين لهذا الفصيل الفلسطيني - العربي الرائد والطليعي. وكباحث مراقب أستطيع رصد ثلاثة أنماط من المنظومات الأخلاقية تطورت عبر السنين وعن طريق الجهود والتضحية، وأول هذه الأنماط التي لا تنفصم عراها إلا لحاجة الدراسة:

1- الأخلاق الفروسية، وهذه تأسست وتعمقت من أجل بناء الصورة العامة للجبهة الشعبية في أذهان الشعب والجماهير والعالم، وكان عمادها: الشجاعة العسكرية والسياسية، والوفاء للأهداف الكبرى، والزهد في المكاسب الشخصية، والنزاهة بما تعنيه من ترابط القول بالفعل.

2- القيم الإنسانية العامة، وهذه موجهات تحكم سلوك الكوادر والأعضاء، وتترجم طبيعة أفكارهم وأدائهم وتعاملهم بما تشتمل عليه من صدق، وأمانة، واحترام الذات، والإيثار والعطاء، وغير ذلك.

3- الأخلاق في إطارها الجماعي والذي يخص المجتمع والجماعات والناس العامة حيث يتجلى دعم العدالة للجميع، واحترام الآخرين والمبادرات المجتمعية، والتآزر والتضامن بأشكاله كافة.

وتؤكد أن هذه المنظومات الأخلاقية والقيمية والسلوكية متكاملة ومترابطة وقد تتوافر لدى الكثير من القادة والكوادر والأعضاء.

ثانياً: مصادر البناء الأخلاقي للجبهة الشعبية

لا يمكن عزو التميز الأخلاقي للجبهة الشعبية إلى عامل واحد أو اثنين فقط، إذ يتطور السلوك من خلال التفاعل مع الإنسان والمجتمع والبيئة، وفي حالة الجبهة الشعبية التي نُقرَأ هنا كنموذج للبناء الأخلاقي المتميز، أستطيع أن أعزو هذا البناء إلى عدد من العوامل:

1- القيادة القدوة / القيادة المثال: تمثل قيادة الجبهة الشعبية دائماً مرتكزاً مهماً من مرتكزات الصورة الأخلاقية العامة للجبهة (علاوة على المرتكزات السياسية الفكرية بالطبع) ولا يمكن الحديث هنا من دون التوقف أمام التأثير الشديد للقائد جورج حبش كقائد تاريخي ومعاصر بما مثله من فكر مستنير ومتطور، وشجاعة سياسية وجماهيرية قوية التأثير، ومهارات قيادية نموذجية، وثقافة واسعة، وقدرة على الإلهام والتأثير، والتواضع وميزة الإصغاء للآخرين والتقاط القادة الواعدين تطبيقاً للمبدأ القائل (أن القائد يخلق قادة، لا تابعين)؛ ولا يمكن تجاهل أثر الحكيم الطبيب في نفوس الأطباء الفلسطينيين والعرب. وهنا يحضر الدكتور وديع حداد رفيق الدرب والمؤسس والمخطط صاحب الذكاء الحاد والملتزم بالأهداف الكبرى للشعب الفلسطيني والملهم لكثير من الشباب والشابات في مجال العمل الوطني؛ ولا شك في أن الدور الذي لعبته المناضلة ليلى خالد قدم نموذجاً حياً للمرأة والفتاة الفلسطينية في سياق العمل الوطني بأشكاله كافة وبدورها الواضح في الأطر القيادية للجبهة حتى صارت رمزاً كبيراً لفخر المرأة الفلسطينية والمناضل الفلسطيني بعامة. أما الشهيد أبو علي مصطفى، هذا القائد الموثوق المتعدد المواهب، ضمير الانضباط والالتزام والبناء التنظيمي والسياسي، فقد علم من حوله كيف يكون الإنسان عضواً فاعلاً ملتزماً صادقاً ومخلصاً. وهذا غسان كنفاني الذي علم الكتاب كيف يكتبون لفلسطين بدمائهم، وكيف تكون تضحيات المثقف ومدى التزامه وصدقه وإنتاجه وإبداعه. وما من متابع يستطيع تجاوز القائد العسكري التاريخي أبو أحمد فواد، ولا المناضل التاريخي (النقابي) والجماهيري الزاهد والأمين أبو ماهر اليماني، ولا القائد الجماهيري (والنقابي) التاريخي تيسير قبعة أحد مؤسسي الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وكان تأثيره (النقابي) أوسع من أن تعرف حدوداً. هذه العينة من قيادة الجبهة الشعبية لا تمثل جميع القادة، لكنها عينة انتقائية لأن معظم الجماهير والقوى والفصائل الفلسطينية عرفتها بصورة أو بأخرى، ومن لم نُشِر إليه هنا ربما كان أعظم أثراً وأكبر دوراً.

2- اختيار الأعضاء المتميزين من بحر الجماهير الواسع.

3- دور الجبهة في الممارسة العملية والمصداقية العالية.

4- وجود برامج حزبية تثقيفية متطورة وعميقة التأثير والبناء.

5- دور الجبهة والكوادر والأعضاء في النقابات والأنشطة الجماهيرية.

6- ودور مهم داخلي لعبه بند النقد والنقد الذاتي بما يعنيه من تنظيف للبيت أولاً بأول، والصدق، والصراحة، وغاية التحسين والتطوير لا الإحباط والتدمير، وتغليب المصلحة الوطنية على الجانب الشخصي في العلاقات.

7- من المؤكد أننا لا نغفل الدور الأخلاقي للأسرة والمدرسة والبيئة المجتمعية في وضع المداميك الأولى للتربية الأخلاقية في الحياة الفلسطينية.

8- تحميل الكوادر والأعضاء مسؤوليات نظرية وعملية تصقل سلوكهم وتعزز قيمهم، وتنمي مهارات الاتصال وإدارة الوقت، والوعي الأمني، وإدارة الذات، والالتزام، والحرص على صورة الجبهة في كل المواقع والمناسبات.

9- التطبيق الحقيقي والصادق والأمين لمبدأ المحاسبة والمساءلة بصرف النظر عن المرتبة التنظيمية للعضو.

ثالثاً: سجون العدو ... من أقفاص وقضبان إلى مدارس للبحث والإبداع

أبدع سجناء فلسطين، سجناء الحرية والضمير والنضال بأشكاله كافة في تحويل سجونهم إلى مؤسسات للصمود والتحدي، لكنهم نجحوا بشكل كبير وعجيب في أن يحولوا تلك الأقفاص إلى مدارس رحبة للتعلم ونيل المؤهلات العلمية وإعداد البحوث الأكاديمية، بل وارتادوا ميدان الإبداع الأدبي من شعر وقصة ورواية، وبرزت بينهم أسماء كبيرة لا يتسع المجال هنا لسرد إنجازاتهم ونضالاتهم. عندما نتحدث هنا عن السجون والسجناء نعني كل الأسرى من كل القوى والفصائل، فلسطينية وعربية، ولا نقصر حديثنا على أبناء الجبهة الشعبية، قيادات وكوادر، شابات وشباباً، فالكل في المعتقلات مشاعل حرية، وصاروا بالإرادة والعزم والتصميم، منارات علم ومعرفة وإبداع. إنهم تجربة العالم الفريدة في قهر الجلاد بالعلم والمعرفة.

خلاصة (الأبعاد)

حين نرصد المنظومة القيمية - الأخلاقية - السلوكية ودورها في بناء وبقاء وتميز الجبهة الشعبية على أسس التربية الأخلاقية - فهذا لا يعني أن الفصائل الأخرى أقل اهتماماً بهذه البنية الإنسانية الأساسية. كما أننا لا نعني أن الجبهة الشعبية كيان تنظيمي - سياسي - جماهيري من الملائكة، بالقطع لا، فقد برزت وتبرز مع الزمن سلوكيات خاطئة، منها ما يعالج بالتربية ومنها ما لا تنفع التربية في حل مشكلته.

في الهدف

الرمح والشعاع

ثمان وخمسون شمعة ووردة وطلقة... ليكتمل فجر النهوض حاملاً راية الذكرى وسردية الذاكرة، هكذا نقرأ ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهكذا يسير شعب المعجزات مفجراً أسرار الأرض، ولتسير الغيوم على الجباه العاليات.

هي صيرورة الإرادات العملاقة، وجسارة فكرة/ واقع، أصبحت نشيد المقاومين في الأزمنة المختلفة والمستمرة راهناً، لتضع الوعي في سياقاته التاريخية والكفاحية بوصفه بوصلة للطريق، ولتحمل الأجيال وهج تلك الفكرة إلى فضاءات متجددة تطل منها فلسطين ضميراً في الوجدان الجمعي والذاكرة الجمعية، وفي السياقات الجديدة سيتسع المعنى وأكثر من أي وقت مضى لدلالة الانطلاقة، واستحقاقات واقع كفاحي مديد زاخر بالعلامات واللحظات الفارقة، وبإلهام المقاومين الذين ما انفكوا يعبدون الدرب إلى فلسطين تحت أقمارها العالية وشمسها التي لا تغيب، وعلى جبهة الوعي تفيض الدلالة أكثر لتستأنف ما بدأه حرّاس الوعي وسدنة الذاكرة الأولى، حاملو الطلقة والكلمة، فلا مسافة بينهما من أجل صوغ عقد مع التاريخ، عقد المقاومة بوصفها طلقة الوعي وجدارة الانتماء ونشيد الخلاص في سياق تراكمي باذخ، يعيد الاسم: فلسطين هوية وكيانية وشهداء وشهود واستحقاق وجود، فكم باحت الأرض بأسرارها وتنامت دورات الصراع على أرض تاريخ لا يحول ولا يزول ببسملة غزة وفلسطين، حتى تمتد جبهة الوعي وتشتد وتبرع في صوغ سردية الفلسطيني المحارب المنتمي لشعب المعجزات، هناك على أرض الشمس تجلو الوقائع كل انطلاقة متجددة، ورماحها شعاعاً يخترق ليلاً لن يطول وينبئ بألوان فجر قادم رتب نشيده على إيقاع العلم والنشيد الفلسطيني.

الذكرى ال 58 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

وحديث ذو شجون عن رفاق السلاح

موسى سعيد مراغة ـ كاتب سياسي فلسطيني - سورية

تمر الذكرى الثامنة والخمسون لانطلاقة فصيل فلسطيني مقاوم والذي شكل إضافة نوعية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني. إنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هذه الجبهة التي تعاقب على قيادتها وحمل لواءها عدد من الرفاق الذين شكلوا بحضورهم قيمة نضالية يصعب تكرارها من خلال العطاء والتضحية والمواقف التي لا مهادنة فيها على الثوابت النضالية. نقف اليوم بإجلال أمام ذكرى القادة الشهداء جورج حبش وأبو علي مصطفى ووديع حداد وأبو ماهر اليماني وغسان كنفاني وأبو أحمد فؤاد .. ومواكب الشهداء الذين قدمتهم الشعبية على طريق النضال والكفاح المسلح.

وفي هذه العجالة سأسمح لنفسي لأقلب في صفحات الذاكرة ولأنبش في التاريخ الغير بعيد، ولأضيء على بعض المواقف واللحظات التي جمعت رفاق السلاح في مسيرتهم النضالية.

القائد الفلسطيني سعيد موسى مراغة (أبو موسى) واحد من المناضلين الوطنيين الفلسطينيين والذي جمعته الكثير من المواقف مع القادة التاريخيين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. هذه المواقف واللقاءات كان لها وجهان. والوجه الأول شخصي عائلي من خلال رابطة الدم والأخوة، والوجه الآخر العلاقة من خلال ساحات النضال والعمل الوطني الفلسطيني.

فعلى المقلب الأول أتحدث عن القيادي والمناضل الشهيد اسحق موسى مراغة (أبو جمال) شقيق القائد أبو موسى. أبو جمال الذي انضوى مبكراً في صفوف حركة القوميين العرب عام 1959، ومن ثم التحق بصفوف الجبهة الشعبية حال تأسيسها. ومارس من خلالها نضاله ضد الاحتلال بكل دأب ومثابرة، اعتقل للمرة الأولى في العام 1969 ثم أفرج عنه. ثم اعتقل للمرة الثانية في العام 1975 وحكم عليه بالسجن لمدة عشرين عاماً. ومن خلال مدة سجنه كان مناضلاً وقائداً ومثقفاً ومعلماً ومرجعاً ثورياً لكل المناضلين في كل السجون التي تنقل فيها من بيت لبد إلى نفحة ثم بئر السبع. وكان استشهاده في 1983/11/16 نتيجة التعذيب والمرض والإهمال الصحي من قبل قيادة المعتقل الصهيوني.

لقد كانت العلاقة التي جمعت الشقيقين أبو موسى وأبو جمال تسمو فوق أي خلاف في المنهج والأسلوب النضالي، خاصة وأن كل واحد منهما كان ينتمي إلى فصيل فلسطيني مختلف.

وهنا أشير إلى أن الشهيد أبو جمال أرسل من معتقله كلمات إلى شقيقه القائد أبو موسى والذي تولى منصب نائب مدير غرفة العمليات المركزية للثورة الفلسطينية أثناء الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982 والصمود الذي حصل في بيروت أثناء محاصرتها من قبل جيش العدوان الصهيوني وقد جاء في بعض تلك الرسالة:

(أخي الحبيب، بصمودكم في بيروت أعدتم للأمة شرفها وعزتها، وأعدتم إليها الثقة بوجودها وبتحررها، لقد كنتم البؤرة التقدمية والنواة والطليعة. وسطرتم بدمائكم الزكية تاريخاً سيظل الأغنية التي ينشدها أبناؤكم على مر الأجيال. فالذين راهنوا على هزيمتكم هزموا أنفسهم، وإن ظلوا على عروشهم ومراكز قيادتهم يتربعون، إنهم ساقطون لا محالة).

وعن العلاقات الرفاقية التي جمعت القائد الشهيد أبو موسى مع رفاقه في قيادة الجبهة الشعبية، أشير إلى أنه (أبو موسى) كان أثناء خدمته في صفوف الجيش الأردني قبل العام (1970) قائدا لكتيبة متمركزة في منطقة ناعور في غور الأردن بمحاذاة النهر. وفي تلك الأثناء كان القائد المرحوم (أبو أحمد فؤاد) قائداً للقطاع الأوسط .

وخلال تواجد القائدين (أبناء العم) في نفس المنطقة، كانت تجري بينهما بعض اللقاءات السرية. في ذلك الوقت كان الجيش الأردني يعتز ويفتخر بالتعرف على الفدائيين، لأن الوحدات المتواجدة في الجيش الأردني متواجدة وقريبة من مواقع الفدائيين.

حتى أن الدوريات الفدائية التي كانت تذهب في عملياتها إلى داخل الأرض المحتلة وتعبر نهر الأردن كانت تجد كل دعم ومساندة ومساعدة من قوات الحجاب في الجيش الأردني.

وقد كان الرفيق الشهيد د. جورج حبش، يزور تلك المنطقة لتفقد المقاتلين. وفي إحدى المرات عرض الرفيق أبو أحمد فؤاد على الدكتور حبش زيارة بعض وحدات الجيش الأردني (في ذلك الوقت لم يكن الدكتور معروفاً بالشكل بل بالاسم فقط) وفعلاً ذهب الاثنان ولأول مرة لزيارة مقر كتيبة القائد أبو موسى. في تلك الجلسة كان الرفيق أبو أحمد هو المتحدث، والرفيق حبش صامتاً ومستمعاً، وبعد انتهاء الزيارة غادر الاثنان خيمة القيادة في الكتيبة...

وبعد أيام يعود الرفيق أبو أحمد فؤاد وبمفرده لزيارة أبو موسى الذي بادره بالسؤال عن الشخص الذي كان معه في الزيارة السابقة، فقال أبو أحمد أنه أحد أعضاء القيادة السياسية للجبهة. فسأل أبو موسى: وما اسمه؟ يتردد أبو أحمد فؤاد في الإفصاح على الاسم حتى لا يتضرر أبو موسى إن شاع الخبر وعم. ولكن إصرار أبو موسى أجبر الرفيق أبو أحمد للإفصاح عن اسم ذلك القيادي الدكتور جورج حبش.

في هذه اللحظة قال القائد أبو موسى: توقعت أن يكون هذا الشخص قائداً بارزاً ولكني لم أتوقع أن يكون أمامي وبزيارتي في موقعي هذا القائد الكبير وبهذا التواضع وبدون حراسات. وبعد ذلك اللقاء يطلب أبو موسى من الرفيق أبو أحمد فؤاد أن يرتب له لقاء آخر. وفعلاً تم ترتيب اللقاء وتعارفا على بعض بشكل أكثر وقد تكررت اللقاءات بعد ذلك.

العلاقة التي جمعت قائدين مناضلين في الثورة الفلسطينية أبو موسى وأبو أحمد فؤاد تعمقت وتوثقت في جنوب لبنان حيث انتشرت قوات الثورة الفلسطينية لمختلف الفصائل، وجمع الميدان النضالي والكفاح المسلح أبناء العم والقائدين العسكريين، أبو موسى من خلال قيادته الكتيبة الأولى في قوات اليرموك، وبعدها قائداً لقوات العاصفة في جنوب لبنان، ومن ثم كقائد للقوات المشتركة الفلسطينية والوطنية اللبنانية، وأبو أحمد فؤاد كقائد عسكري في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واجتمعا أيضاً في المجلس العسكري الأعلى لقوات الثورة الفلسطينية وكثيراً ما كان يحتد النقاش في هكذا اجتماعات بين أعضاء المجلس العسكري، ولكن الاثنان كانا يغلبان الانتماء لفلسطين ولقربى الدم فوق أي انتماء.

إضافة إلى علاقة المرحوم القائد أبو موسى بالرفاق القادة في الجبهة الشعبية، كان له مواقف يعتز بها وصرح بها الرفاق في الجبهة ومنها، على إثر التوتر السياسي الذي وقع بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة فتح في سبعينيات القرن الماضي أثناء تواجد الثورة الفلسطينية في لبنان. حيث عقد اجتماع للمجلس الثوري لحركة فتح وطرح البعض توجيه ضربة للجبهة الشعبية. وفي ذلك الاجتماع وقف أبو موسى على رأس من تصدى لهذا الطرح ومنعوا أي اعتداء على مواقع ومكاتب الجبهة.

وقد جمعت الظروف والمواقف المرحوم القائد أبو موسى مع رفاق آخرين في قيادة الجبهة وهنا أتذكر المرحوم القائد ضمير فلسطين الرفيق أبو ماهر اليماني، حيث كانت تجمع الاثنين صفات البساطة والتواضع والأخلاق الثورية النبيلة..

والتقى الاثنان أكثر من مرة في رحلات ومهمات وطنية وأشهرها في زيارتهما المتكررة إلى الجماهيرية الليبية حيث كانا يشاركان في احتفالات الفاتح التي كانت تقام كل سنة بهذه المناسبة...

ومن حسن طالعي شخصيا أن شاركت في إحدى تلك المهمات في وفد صحفي للفصائل الفلسطينية، وقد شهدت حادثة جميلة بين أبو موسى وأبو ماهر.. حيث كانت الوفود حينها تقيم في فندق واحد .... وكان الأخوة والرفاق يلتقون مساء في بهو الفندق..

وذات مساء والقوم جلوس سمعت الرفيق ابو ماهر يوجه كلامه إلى ابو موسى ويقول: هل انت جاهز وجنودك للنزال؟.

أريد أن أثأر للمعركة التي خسرتها أمامك في رحلة سابقة...فعرفت أن رفيقنا أبو ماهر كان يقصد نزالا في لعبة الشطرنج.....

فرد عليه المرحوم أبو موسى :

أنا جاهز...وسألاعبك وسأغلبك من جديد وسأثبت لك أنني ابن فتح ما هتفت لغيرها.....

وفي تلك اللحظة انفجر الاثنان في نوبة ضحك طفولي جميل.. شاركهم فيها جميع الحاضرين..

وفي هذه العجالة لا أستطيع أن أغض الطرف عن العلاقة الطيبة التي جمعت القائد أبو موسى من موقعه كأمين سر حركة فتح الانتفاضة والرفيق الشهيد أبو علي مصطفى أمين عام الجبهة الشعبية في فترة سابقة. إضافة إلى اللقاءات السياسية والعلاقات النضالية التي جمعت الرجلين. أشير إلى موقف اجتماعي جميل، جمع القائدين، حيث كان الاثنان على رأس الجاهة التي ذهبت إلى آل موعد في مخيم اليرموك لطلب يد إحدى بنات مختار آل موعد كزوجة للرفيق القائد أبو أحمد فؤاد رحمه الله

وفي ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي لا زالت قابضة على جمر المبادئ أمينة لقياداتها التاريخية، ولكل الشهداء من أبنائها وحافظة للعهد لكل القادة الوطنيين مهما اختلفت مشاربهم السياسية ما دام إخلاصهم لفلسطين. ورايتهم راية الوحدة الوطنية على الأسس التي اجتمعنا عليها أن فلسطين هي البوصلة والتحرير هدفنا مهما طال الزمن وعظمت التضحيات.

58 عاماً أين كنا؟ وأين نحن؟ وأين علينا أن نكون؟

حاتم إستانبولي ـ كاتب سياسي فلسطيني ـ القدس

الذكرى الثامنة والخمسون تأتي في ظروف استثنائية تمر بها القضية الفلسطينية مما يتطلب وقفة من التفكير والتأمل والإجابة عن: أين كنا؟ وأين نحن؟ وإلى أين نسير؟ في الإجابة على أين كنا؟

نعود إلى فكرة التحول من حركة قومية إلى حركة يسارية هذا التحول كان ضرورة فرضتها هزيمة النظام الرسمي العربي في حزيران ١٩٦٧.

هذه الهزيمة التي كانت سبباً في البحث عن كيفية ووسيلة من أجل الخروج من البطانة الفكرية والسياسية للنظام الرسمي العربي.

فكرة التحول فرضت ضرورة التحول في ثلاثة مسارات في إطار الواحد والخاص والعام.

فكرة التحول من القومي إلى اليساري في ظل خصوصية الشتات الفلسطيني من حيث المكان فرضت ظروفاً استثنائية مركبة للتركيبة الاجتماعية الفلسطينية ومدى استجابتها للتحول الفكري والسياسي نتيجة للظروف السياسية التي استجدت نتيجة إعلان التحول وموقف النظام الرسمي العربي منه.

هذا الموقف الرسمي العربي الذي رأى في فكرة التحول تهديداً للبنية الفكرية للنظام الرسمي العربي بشقيه الرجعي الذي أبدى عدوانية معلنة منه والقومي الذي شعر بخطر مستقبلي على بنية نظامه السياسي هذا الموقف انعكس على الخاص الفلسطيني من ناحية تحول في الدعم السياسي والمادي لمصلحة اليمين الرسمي الفلسطيني.

فكرة التحول وارتباطها بفكرة التحرر الوطني الفلسطيني من خلال إعطائها طابعاً شعبياً وربطها بعملية التحرر الاجتماعي أعطى فكرة التحول دعماً شعبياً واسعاً حتى في صفوف الحركة الشيوعية التي بدأت فيها عملية مراجعة موقفها وموقعها في إطار الشكل الجديد للصراع المعلن مع إسرائيل العدوانية الاستيطانية وطرح سؤالاً حول صحة موقفها ودورها التاريخي من القضية الفلسطينية مما أضاف عبئاً فكرياً على الجبهة من أجل التحول من على أرضية الصراع إلى ضرورة الائتلاف والتحالف مع اليسار الشيوعي الذي كان يعاني أيضاً من تحولات داخلية نتيجة هزيمة حزيران والانطلاقة العلنية للثورة الفلسطينية التي فتحت أفقاً جديداً للتحرر الوطني الفلسطيني والعربي مستندة إلى دعم المنظومة الاشتراكية التي بدأت تتعامل مع الثورة الفلسطينية وفصائلها بوتيرة تصاعدية.

هذه التحديات إذا ما أضفنا لها التحدي الرئيسي مع الاحتلال الصهيوني الاستيطاني فإننا نرى حجم التحدي الذي رافق طرح فكرة التحول.

التحديات التي واجهتها الجبهة نتيجة طرح فكرة التحول

أبرز التحديات الداخلية كانت الصراع على الهوية الفكرية بين الاتجاهات مما أدى إلى الانشقاقات في الجسم التنظيمي التي لم يكن لها مبررات موضوعية أو فكرية بل هي أضرت بحركة اليسار الفلسطيني والعربي بل كانت دعماً لليمين الرسمي الفلسطيني والعربي هذا اليمين الذي غذى هذه النزعات وأعطى لها حيزاً مكانياً.

هذا الانقسام لم يكن له مبرراته الموضوعية كون المرحلة تحمل عنوان التحرر الوطني والتي تحمل بعداً وطنياً عاماً تتطلب حشد كافة القوى الاجتماعية في عملية التحرر الوطني والأهم أن الصراع كان على الفكرة اليسارية وليس على فكرة التحرر التي تعكس الواقع الملموس المتمثل بضرورة الوحدة والتركيز على فهم العدو وطبيعته العدوانية وطرق وأساليب مواجهته في كل الميادين السياسية والقانونية والنضالية المقاومة بكافة أشكالها.

أما التحدي الأبرز كان غياب رؤية واضحة حول فكرة التحول والتعامل معها بالجانب النظري فقط من دون فهم عميق لكون النظرية العلمية الماركسية هي أداة تحليل للظواهر وأبرزها الاجتماعية والاقتصادية وتعبيراتها السياسية والخلط ما بين القومية كفكرة برجوازية تعكس ضرورة تاريخية لوحدة السوق الرأسمالية في مرحلة محددة لتطورها وبين اليسارية كفكرة تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومتطلباتها.

الانخراط الجاد في هذا الصراع الفكري حول الهوية اليسارية وتعبيراتها السياسية والجهد الفكري الذي كرس لهذا الصراع أخرج الصراع عن جوهره الوطني التحرري ودفع إلى صراع حول الموقف من الاحتلال الاستيطاني الصهيوني ورؤية الحل السياسي على مراحل والذي توج بالبرنامج المرحلي الذي أعطى شرعية مسبقة للاحتلال الاستيطاني بالاستيلاء على ما اغتصب عام ١٩٤٨.

فكرة البرنامج المرحلي كانت الغطاء السياسي للتيار اليميني الرسمي العربي الذي دفع وشجع اليمين الفلسطيني على تبني الفكرة وجعلها إستراتيجية فلسطينية مغلفة بمبررات التكتيك السياسي التي كانت عملية ممنهجة لتقديم كل التنازلات المسبقة التي أدت إلى اتفاق أوسلو وملحقاته التي أعطت مبرراً لاتفاق وادي عربة وشرعية لاتفاقات كامب ديفيد.

الجبهة كانت تتبنى فكرة فلسطين الديمقراطية التي كانت مدرجة في البرنامج السياسي والميثاق الوطني الفلسطيني وكان مطلوباً منها أن تعمق الفهم العام لشعار فلسطين الديمقراطية وتربطه بالفكرة اليسارية التي تعتبر أن مواجهة الاحتلال الاستيطاني الذي هو بالجوهر فكرة رأسمالية صهيونية مغلفة برؤية دينية توراتية تتعارض مع الفكرة الديمقراطية الإنسانية. فلسطين الديمقراطية العلمانية كانت وما زالت الرؤية للحل الديمقراطي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والقانونية والحقوقية والتاريخية.

لكن الانخراط بالصراع على الهوية اليسارية دفع بعدم توجيه الجهد الفكري للتدقيق بضرورة طرح أعمق لفكرة الدولة الديمقراطية العلمانية في مواجهة الدولة اليهودية التي تستند إلى المقولات الدينية وتياراتها اليمينية المتطرفة.

هذه التيارات كان لها مصلحة في تحويل الصراع من صراع وطني تحرري يحقق العدالة الاجتماعية والإنسانية والقانونية والسياسية والوطنية للشعب الفلسطيني إلى صراع على الهوية الدينية والنص الديني ومشروعيته.

موافقة الجبهة على البرنامج المرحلي وإعلان الدولة في مجلس الجزائر أعطى اليمين الفلسطيني مدعوماً من اليمين الرسمي العربي غطاء سياسياً كاملاً في إطار م. ت. ف لتندفع في الانخراط في اتفاقات مدريد وأوسلو وما نتج عنها.

وبالرغم من إعلان الجبهة موقفاً رافضاً للاتفاقات لكنها في الواقع العملي تعاملت مع نتائجها الميدانية مما دفع باهتزاز صورة موقفها داخلياً وخارجياً وأفرغ الموقف الرافض للاتفاقات من محتواه السياسي والعملي.

ومع تطورات الأوضاع السياسية وانكشاف الموقف العدواني الإسرائيلي وعدم التزامه باتفاقيات أوسلو وملحقاتها واغتيال الأمين العام للجبهة عادت الجبهة للموقف المعارض الحازم لاتفاقات أوسلو هذا الموقف كان لا بد أن ينطلق من إعادة صياغة المواقف السياسية والفكرية على قاعدة الموقف اليساري الحازم ممثلاً بتيار سياسي ثالث ما بين رؤية السلطة المدعومة من اليمين الرسمي العربي والرؤية السياسية الدينية التي تعاملت مع فلسطين كقضية دينية غذت بشكل غير مباشر المبررات الدينية الصهيونية.

التيار الثالث كان وما زال ضرورة ملحة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والقانونية والإنسانية وإعادة الاعتبار لمفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية تعبيراً عن تيار ثالث واضح المعالم يتعارض مع رؤية اليمين الديني واليمين السياسي الذي ربط مصيره باتفاقات أوسلو والمنظومة الداعمة لها عربياً ودولياً.

غياب طرح الرؤية اليسارية الواضحة أعطى حيزاً لسيادة الصراع على أساس الفكرة الدينية وهذا ما كانت دائماً ما تسعى له الحركة الصهيونية وأحزابها الإسرائيلية لتبرير مشروعها الصهيوني في فلسطين.

أين نحن؟

المناسبة الثامنة والخمسون تأتي في ظل أشرس هجمة صهيونية عالمية على القضية الفلسطينية بجوهرها كقضية عدالة إنسانية بجوانبها الاجتماعية والحقوقية والسياسية والتاريخية تستند للقانون الدولي.

الهجمة التي يقودها الرئيس ترامب عبر أدوات ووسائل الصهيونية الأمريكية والإسرائيلية تهدف إلى تجريد القضية الفلسطينية من جوهرها الوطني التحرري والتعامل مع الشعب الفلسطيني كمجموعة من المشردين الذين يحتاجون إلى حاجات العيش الأساسية وتحت هذا العنوان (صفقة القرن) يعمل بشكل منهجي على تفكيك البعد القانوني والسياسي والاجتماعي للشعب الفلسطيني عبر العمل على إلغاء دور منظمة الأونروا الشاهد القانوني على جريمة النكبة التي تعبر عن البعد التاريخي عن الحق القانوني الفلسطيني في أرضه وإسقاط مفهوم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإنهاء مبررات استمرار السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى لجان قرى ومناطق إدارية تعمل على تنفيذ الإجراءات والقرارات الأمنية الإسرائيلية.

إلى أين نسير؟

ترامب الذي أعلنت المنظمات الصهيونية ممثلة بمارك ليفين في الاحتفال بعيد حانوكا اليهودي الذي أقيم بالبيت الأبيض تحت إشراف الرئيس ترامب شخصياً أنه أول رئيس يهودي يرأس الولايات المتحدة لدورتين وبهذا الصدد (أريد أن أشير إلى أنني في مقال سابق أشرت إلى أن ترامب في حفل التنصيب لم يضع يده على الإنجيل الذي حملته زوجته في إشارة معلنة لمخالفته تقاليد التنصيب ومؤكدة على صهيونية هويته الدينية).

في ظل هذه المعطيات يصبح من الضروري أن يعاد ترتيب المهمات الوطنية التحررية للتعامل مع هذه الهجمة وأدواتها وأساليبها من خلال إعلان رؤية يسارية واضحة تستطيع أن تتجاوب مع المد الجماهيري الدولي وحملة المقاطعة العالمية وتوضح أن صراعنا مع إسرائيل الصهيونية الاستيطانية جوهره تحقيق العدالة القانونية والحقوقية والسياسية والاجتماعية والإنسانية هذه العدالة المستندة للقانون الإنساني الدولي والذي يتعارض مع الحل القائم على أساس ديني.

إدارة ترامب تعمل على توظيف الفكر الديني المسيحي لمصلحة الفكرة الصهيونية وبذلك تكون قد صادرت البعد الإنساني التسامحي للفكرة الدينية المسيحية.

لا يمكن مواجهة السياسة التصفوية المنهجية لإدارة ترامب التي تعبر عن تحالف الرأسمال الصهيوني الذي يسيطر على مفاصل الاقتصاد الرأسمالي العالمي

في ذكرى انطلاقتها:
الجبهة الشعبية
صمام أمان للوحدة الوطنية على أرضية برنامج المقاومة

عليان عليان - باحث وكاتب سياسي ـ الأردن

تحيي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذكرى الـ (58) في ظروف مأساوية غير مسبوقة سواءً في قطاع غزة أو الضفة الغربية، فقطاع غزة رغم وقف إطلاق النار إلا أنه يعيش مأساة غير مسبوقة، جراء عدم التزام العدو بتنفيذ ما هو مطلوب منه في المرحلة الأولى من خطة ترامب وقرار مجلس الأمن المشتق منه، إن على صعيد فتح المعابر وإدخال عشرات الآلاف من الخيام والمساكن المتنقلة (الكرافانات) وإدخال المواد الغذائية والطبية.

وأبناء القطاع بعد أن ارتقى عشرات الألوف منهم جراء القصف المدفعي والجوي الصهيوني وجراء المجاعة، ها هم الآن يواجهون الموت غرقاً جراء المنخفضات الجوية المتتالية وعدم توفر الخيام الصالحة للإيواء .

ويعلن حرباً متعددة الأوجه في كافة القارات بعناوين كاذبة مختلفة. إلا من خلال إبراز وتأكيد البعد اليساري الإنساني الذي يؤكد على تحقيق العدالة الإنسانية المقاومة لكل أشكال الاضطهاد والاستغلال والفلسطينيون هم أكثر من يعاني من هذه السياسة.

إعادة الاعتبار للهوية اليسارية وفكرها مهمة ملحة من أجل أن تشكل مستنداً يعيد قراءة الواقع الفلسطيني والعربي ويضع سياسة قائمة على الإرث التاريخي للمنطقة ويوظف كل ما هو ثوري يساري إنساني في الفكر الديني الإسلامي والمسيحي لمصلحة مواجهة الجوهر العنصري للفكر الصهيوني الذي يستخدم الهوية الدينية اليهودية لمصلحة الطغمة الرأسمالية الصهيونية.

هذه القراءة التي توضح أن صراعنا مع إسرائيل الصهيونية الاستيطانية هو جزء لا يتجزأ من الصراع مع الرأسمالية الصهيونية العالمية وأدواتها من نظم تابعة.

العدالة الفلسطينية التي تتمثل في تحقيق عدالة المخيم لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إعادة صياغة للفكر التحرري القائم على المنهج الفكري اليساري الذي يحمل بعداً تاريخياً حقوقياً وإنسانياً اجتماعياً.

تجربة اتفاقيات كامب وادي أوسلو أكدت أن الصراع ليس مع إسرائيل الاستيطانية بل مع كل المنظومة السياسية والعسكرية والإعلامية للحركة الصهيونية وأدواتها ومواجهتها لا تتم إلا عبر حشد فلسطيني وعربي وعالمي لكافة القوى التي تتعارض جوهر مصالحها مع هذه المنظومة وميادين العالم على مدار سنتين حملت كل الألوان المناهضة للسياسات الصهيونية ولا يلتقي مع هذه الميادين سوى الفكر اليساري الواضح المعالم.

إذا لم تُقدِم على هذا فإنها ستعود وتعيش حالة الازدواجية التي ستقود إلى الانخراط في المنظومة الرسمية العربية.

بالتأكيد هذا لن ينهي فكرة المقاومة لكونها فكرة تعبر عن واقع موضوعي نقيضاً للاحتلال الصهيوني الاستيطاني. الفكرة المقاومة دائماً ما ستجد لها حيزاً لأنها تعكس الواقع المادي الملموس فلا يمكن إنهاؤها من الممكن أن تنتهي الأدوات وتتغير الوسائل لكن الفكرة ستبقى قائمة والخسارة ستكون في الزمن.

العدوان لا يزال مستمراً

فالعدو الصهيوني رغم مرور حوالي شهرين على وقف إطلاق النار ، إلا أنه يواصل خرق وقف إطلاق النار وقتل المواطنين (بالقطاعي) بدلاً من قتلهم (بالجملة) كما كان الوضع قبل القرار بتاريخ 10 أكتوبر الماضي ، ما يعني أن الحرب العدوانية لا تزال مستمرة على القطاع حيث استشهد منذ قرار وقف إطلاق النار ما يزيد 410 شهداء وإصابة ما يزيد عن 1134 مواطنا فلسطينياً، فيما لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، حيث تعجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى اللحظة ، وحسب بيان وزارة الصحة في قطاع غزة ، فقد ارتفعت حصيلة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إلى 70,945 شهيداً، و171,211 مصاباً، منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

الأخطر من ذلك أن الوسطاء والضامنين من الدول العربية والإسلامية لم يحركوا ساكناً حيال مأساة قطاع غزة، ولم يوظفوا أي ورقة ضغط لديهم لفتح المعابر لإيصال الخيام والكرافانات والمواد الغذائية والطبية، حتى البيان الصادر عن اجتماع الوسطاء مع المبعوث الأمريكي « ويتكوف» في الولايات المتحدة، لم يأت على ذكر المأساة الراهنة، ولم يشير إلى خرق العدو لوقف إطلاق النار أكثر من (900) مرة، وتحدث زوراً وبهتاناً عن إيصال المساعدات للقطاع، ما يستدعي- حسب البيان- الانتقال للمرحلة الثانية؟!!!

الضم الزاحف في الضفة الغربية

والأوضاع في الضفة الغربية لا تقل سوءاً، فالمستوطنون لا يزالون يقتحمون القرى الفلسطينية ويقومون بالاعتداء على الفلسطينيين، وبإتلاف المزروعات وحرق البيوت والمركبات وسط صمت السلطة الفلسطينية، وعدم تدخل شرطتها لحماية المواطنين، انسجاماً مع تعهداتها لحكومة العدو، وحصر مهمتها في التنسيق الأمني، وقد ارتقى منذ السابع من أكتوبر ما يزيد عن 1000 شهيد، وإصابة ما يزيد عن 21 ألفاً، واعتقال ما يزيد 11 ألف مواطن في الضفة الغربية.

والتطور الأخطر يتمثل في الضم التدريجي للضفة من خلال تصعيد الاستيطان ومصادرة الأراضي، حيث تم تشريع بناء 19 مستوطنة جديدة، وإقامة ما يزيد 140 عن بؤرة استيطانية في الضفة، وبسط سيطرة الاحتلال على 80 في المئة من منطقة الأغوار التي تشكل ثلث مساحة الضفة الغربية، ومصادرة حتى الآن مليون دونم من أراضي الضفة الغربية.

الجبهة الشعبية في الميدان

في ذكرى الانطلاقة، تواصل الجبهة دورها الكفاحي الفاعل على غير صعيد، وبهذا الصدد نتوقف أمام دورها الكفاحي على غير صعيد :

-1 إن إحياء هذه الذكرى يتم في ظل الدور الفاعل لها في معركة طوفان الأقصى على مدى أكثر من عامين في إطار غرفة العمليات المشتركة على الصعيد العسكري، وعلى الصعيد السياسي في إدارة عملية التفاوض غير المباشر مع الكيان الصهيوني عبر الوساطة المصرية والقطرية.

-فعلى الصعيد العسكري لعبت دوراً هاماً في مقاومة الاحتلال في مختلف مراحل مواجهة العدوان منذ السابع من أكتوبر -2023- وفق إمكاناتها المتاحة- وقدمت عدداً كبيراً من الشهداء إلى جانب كتائب القسام وسرايا القدس وبقية فصائل المقاومة ، وكانت ولا تزال تزاول دورها في إطار غرفة العمليات المشتركة ومنظومة وحدة القيادة والسيطرة.

- وعلى الصعيد الداخلي: لعبت دوراً فاعلاً في تمتين الجبهة الداخلية للمقاومة من خلال دورها الفاعل في تحقيق حالة التكافل الاجتماعي، وتقديم العديد من المبادرات في هذ الصدد ، ما ساهم في تفعيل دور الحاضنة الشعبية وتضميد جراحها ، والتي قدمت ما يزيد عن 240 ألف ما بين شهيد ومصاب.

- وعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي، كانت الجبهة الشعبية موضع ثقة بقية فصائل المقاومة وعلى رأسها حركة حماس والجهاد الإسلامي، ارتباطاً بموقفها الإستراتيجي في الحفاظ على الثوابت الوطنية في التحرير والعودة، ورفضها المبدئي لاتفاقات أوسلو التصفوية، ودورها المتكامل مع بقية الفصائل في إفشال أهداف العدوان الإسرائيلي ، ما جعلها طرفاً أساسياً في إدارة عملية التفاوض ،والمشاركة في صياغة الموقف المشترك بشأن المبادرات التي طرحت تباعاً بعد أقل من شهرين من معركة طوفان الأقصى.

وقد برهنت الجبهة عن حرصها على المقاومة من التبديد، وعلى القضية من التصفية برفضها لما جاء في خطة ترامب (المرحلة الثانية) بشأن نزع سلاح المقاومة، ودور قوة الاستقرار الدولية المزعومة لإنجاز نزع السلاح ، وبرفضها دور مجلس السلام المزعوم برئاسة الرئيس الأمريكي « دونالد ترامب» في تشكيل حكومة التكنوقراط في قطاع غزة ، من خلال ما جاء مؤخراً في حديث نائب الأمين العام للجبهة الرفيق « جميل مزهر» لقناة الميادين ، الذي أكد فيه «على رفض نزع سلاح المقاومة ، ورفض أي وصاية دولية تعطي شرعية للاحتلال، وعلى ضرورة نشر القوة الدولية -التي تضمنتها خطة ترامب- فقط على خطوط التماس في غزة ، وأن تشكيل إدارة مدنية وطنية مؤقتة في القطاع لإدارة المرحلة الانتقالية، مسألة فلسطينية تخص الجانب الفلسطيني وحده».

-2 إن الجبهة الشعبية رغم أنها ناضلت ومنذ عقود من أجل تفعيل منظمة التحرير وإعادة بنائها على أسس وطنية وديمقراطية ، إلا أنها في ذات الوقت رفضت أن تكون المنظمة ومؤسساتها أداةً لتمرير نهج القيادة المتنفذة في المنظمة والسلطة ، فهي لم تضع قدماً في سلطة الحكم الذاتي وأخرى في المقاومة ، بل اتخذت قراراً بمقاطعة أعمال اللجنة التنفيذية واجتماعات المجلس المركزي وغيرها من المؤسسات الفلسطينية بعد أن تحولت إلى منصة لتبرير التنسيق

الأمني ولاستصدار قرارات لا تمت للشرعية الوطنية بصلة كقرار تنصيب حسين الشيخ نائباً للرئيس، بعد تمرير قرار تعيينه أميناً لسر اللجنة التنفيذية المنظمة ، لكنها في ذات لم تنسحب من منظمة التحرير بوصفها الإطار المرجعي ، وظلت تنادي بإعادة بنائها على أسس وطنية وديمقراطية وعلى قاعدة برنامج المقاومة .

التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني الغربية

-3 إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين استثمرت مفاعيل معركة طوفان الأقصى التي دشنتها كتائب القسام في معركة السابع من أكتوبر التاريخية، ومفاعيل المقاومة الأسطورية في القطاع التي نقلت موضوع تحرير فلسطين ،من دائرة الإمكانية التاريخية إلى دائرة الإمكانية الواقعية باتجاه توظيف علاقاتها مع العديد من القوى والمؤسسات الشعبية في الدول الغربية، التي بنتها منذ عقود ، لتطوير الحراك الشعبي الغربي لصالح مقاومة شعبنا في القطاع والضفة ، برفعه شعار « فلسطين حرة من النهر إلى البحر».

وهذا التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني، وعموم القوى الثورية التقدمية في العالم، تنبهت له الجبهة مبكراً بعد الانطلاقة من خلال الدور الفاعل للشهيد القائد والأديب المبدع غسان كنفاني ومن خلال الدور الأممي للقائد الشهيد وديع حداد.

الشعبية: صمام الأمان للوحدة الوطنية على أرضية برنامج المقاومة

ما تقدم من معطيات لا يمكن عزله عن تاريخ الجبهة منذ تأسيسها، وعن محطاتها النضالية على مدى أكثر من خمسة عقود، ولاعن مؤتمراتها التي صاغت فيها برامجها السياسية في كل مرحلة، بالاستناد إلى التزامها بأيديولوجية الماركسية – اللينينية.

وتحضرني في الذكرى الثامنة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تصريح سابق لسيد المقاومة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، جاء فيه: «لا يسعني إلا أن أحيي هذا الفصيل المقاوم، الذي أمينه الأول «حكيم» وأمينه العام الثاني شهيد، وأمينه العام الثالث أسير» وهذه الشهادة من سيد المقاومة تختصر بشكل مكثف ماهية الجبهة الشعبية ودورها التاريخي في النضال الوطني الفلسطيني.

فالجبهة الشعبية حددت منذ مؤتمرها الأول عام 1968 ، إستراتيجيتها السياسية والتنظيمية التي حددت بوضوح معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، وبناء على هذا التحديد صاغت برامجها السياسية على قاعدة أن يكون التكتيك في خدمة الإستراتيجية وليس بديلاً عنه، وكان لها الباع الطويل والرئيس في الكفاح المسلح الفلسطيني ضد الاحتلال في الضفة والقطاع ومناطق 1948، ما أهلها أن تكون التنظيم الرئيسي الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية ، ناهيك أنها لعبت الدور الرئيس في الكفاح المسلح في قطاع غزة، في حقبة سبعينات القرن الماضي بقيادة عضو المكتب السياسي للجبهة «جيفارا غزة»، لدرجة أن وزير الحرب الصهيوني موشي ديان اعترف بأن الجبهة الشعبية هي التي تحكم القطاع في الليل.

كما أن الجبهة الشعبية كانت الحارس الأمين لثوابت الإستراتيجية الفلسطينية (الميثاق) ومن هنا كان موقفها الصلب في رفض برنامج النقاط العشر (المرحلي) عام 1974 ،الذي استثمرته القيادة المتنفذة لاحقاً باتجاه التساوق مع مشروع الأمير فهد (1981) ومشروع فاس 1982 ومع مشروع ريجان، ومع اتفاق شباط مع الأردن ، المنبثق عن المجلس الوطني في دورته رقم (17) والقائم على مبدأ «الأرض مقابل السلام» ، ومع برنامج المجلس الوطني في دورته رقم (18) الذي اعترف بقرار مجلس الأمن رقم 242 ، وصولاً لاتفاقيات أوسلو التصفوية المذلة عام 1993 .

المراجعة النقدية

وأخيراً يسجل للجبهة الشعبية أنها في الوقت الذي تطالب فيه قيادة المنظمة بإجراء مراجعة نقدية لنهجها السياسي منذ توقيع اتفاقيات أوسلو 1992 ، تقوم في كل مرحلة بمراجعة تجربتها في سياق نقدي ، لتجنب الثغرات وللمراكمة على الإيجابيات ، فهي بعد أن وافقت على «المرحلية» في مؤتمرها الرابع في مطلع ثمانينات القرن الماضي ، بعد أن رفضتها عام 1974 وبعد أن تحفظت فقط على قرار مجلس الأمن رقم 242 في دورة المجلس الوطني الفلسطيني رقم (18)عام 1988 ، بعد أن رفضت القرار منذ انطلاقتها، اتخذت في مؤتمرها الثامن عام 2022، قراراً برفض «المرحلية» بعد أن تبين لها أن المرحلية من قبل اليمين الفلسطيني والقيادة المتنفذة لمنظمة التحرير، لا تعدو كونها مدخلاً للتخلي عن إستراتيجية تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، والقبول بسلطة فلسطينية على قاعدة الاعتراف بحق (إسرائيل) بالوجود، والتخلي كلياً عن نهج المقاومة.

كما يسجل لها، أنها التقطت الحلقة المركزية المطلوبة في هذه المرحلة، برفعها شعار « نحو جبهة عربية لمقاومة التطبيع والتصفية»، وأنها باتت تطالب في ضوء معركة طوفان الأقصى بإقامة جبهة وطنية على أرضية برنامج المقاومة.

كما يسجل لها ضخ دماء جديدة في بنيتها القيادية، مفسحة المجال لجيل الشباب أن يأخذ دوره القيادي، خاصة بعد أن ضربت قوة المثال بعدم بقاء الأمين العام في موقعه مدى الحياة مثلما يحصل في بقية الفصائل، عندما أقدم الدكتور جورج حبش على تقديم استقالته من موقع الأمين العام في المؤتمر السادس للجبهة عام 2000، ويسجل لها أنها في القضايا التنظيمية، أعطت وتعطي مجالاً واسعاً للديمقراطية في إطار التزامها بمبدأ المركزية الديمقراطية .

ذكريات جبهوية

بسام سفر - كاتب وإعلامي سوري

حمل ربيع وصيف العام 1978، مغادرة عدد من طلاب الصف العاشر(الأول الثانوي) في ثانوية جرمانا للبنين الفلسطينيين مقاعد الدراسة إلى قواعد الفدائية في الجنوب اللبناني بسبب الاجتياح الصهيوني للأراضي اللبنانية حتى حدود نهر الليطاني، ومن بين زملائنا ورفاقنا في مقاعد الدرس (علي خليل، كفاح)، و(الشيخ خالد)، وزملاء آخرون لا أذكر أسماءهم الآن، حينها لم يكن الهم الفلسطيني جزءاً من حياتي اليومية، وزملائي في الصف الفلسطينيون الذين لم يغادروا مقاعد الدراسة بسبب أوضاعهم الاجتماعية منهم القاص (خليل جمعة) نتيجة كبر والديه وعدم وجود معيل للأسرة غيره في ذلك الوقت.

غاب صديقي علي خليل فترة زمنية عن مقاعد الدراسة، وعاد مصاباً في أذنيه نتيجة تفجير قريب منه في موقع من مواقع المقاومة اللبنانية في الجنوب، وتابع دراسته معنا في الصف.

وكان نشاط علي واضحاً في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهكذا بدأت التعرف إلى الجبهة من خلال زميل ورفيق مقاعد الدراسة علي خليل، ومكتب الجبهة في مخيم جرمانا، والرفيق أبو الزهر مسؤول المكتب.

وفي العام1986، أقامت الجبهة في سوريا احتفالاً مركزياً في يوم الأرض بتاريخ 30آذار من العام ذاته بحضور عدد كبير من القيادات الوطنية للفصائل الفلسطينية وبعض قيادات الجبهة الوطنية التقدمية، ومنها عضو قيادة قطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي حيث ألقى كلمة، وألقى الشاعر الراحل مظفر النواب قصيدة عبد الله الإرهابي:» افتح عبد الله مسدسك الحربي، افتتح الجلسة فيهم أعداء وأقارب، إن تكن الطعم. فأنت السنارة، قد علقت لولا، لعنت لولا ملعون من يتبعها، تملك أسلحة الأرض وتسأل، كيف نحارب، يا عبد الله بساعات الضيق، تحولت الدبابات أرانب، فتلت أسلحة الثيران شواربها ليلاً، وصباحات حلقت وتغاضت، وغدا الميثاق القومي بدون شوارب».

ويعد النواب أن الكفاح المسلح وحده هو طريق خلاص (الأمة) الوحيد، لذلك فقد وقف شعره للتحريض على الكفاح المسلح مؤكداً المرة تلو الأخرى بأن الطريق إلى الله أو إلى الجنة هو الكفاح المسلح، وكأنه يقول: «إذا كنت تريد أن تكون رفيقا لله فما عليك إلا الانخراط في الكفاح المسلح» لأنه:

«إذا جاء الفتح
رأيت الله برشاش
للقدس يسير..»

وأكمل قصائده حتى نهاية الاحتفال، وخرجنا في تظاهرة تطالب بالوحدة الوطنية الفلسطينية، والدولة الفلسطينية المستقلة، وقام قسم الضابطة الفلسطينية في فرع فلسطين في حملة اعتقالات لعدد من المتظاهرين.

وأثناء دراستي في المعهد العالي للفنون المسرحية كنت على تواصل دائم بالرفيقة فريال العلي. وكانت لدي رغبة شديدة في إقامة مشروع (ثقافي- فني)، إذاعة واستديو، واستراحة في منتدى غسان كنفاني في مخيم اليرموك، وطلبت مني كتابة المشروع لعرضه على قيادة الجبهة، وبعد كتابة المشروع، وعرضه حدد لي مع الرفيقة فريال موعد مع الرفيق (جورج حبش، الحكيم)، واستقبلنا الرفيق الراحل في مكتبه بالعاصمة السورية دمشق، وشرحت له المشروع بوجود الرفيق زياد، وطلبت منهما إعادة منتدى غسان كنفاني للنشاط في مخيم اليرموك، فوعدا بدراسة المشروع، والرد المقترح خلال فترة قريبة.

منتدى غسان كنفاني:

وبعد مدة زمنية أخبرني الرفاق في مخيم اليرموك بأنني مدعو إلى اجتماع في الفرع للتداول حول تشكيل هيئة خاصة بمنتدى غسان كنفاني الثقافي، وشكلت هيئة خاصة بالمنتدى مؤلفة من (زياد، عامر، محمود سرساوي، علي الكردي، بسام سفر، وحضر عدد من الاجتماعات سعيد برغوثي)، وأقام المنتدى أنشطة ثقافية بمناسبة يوم المرأة العالمي كان النشاط مركزاً على حضور المرأة في الثقافة العربية والفلسطينية، وجاءت الأمسية القصصية بمشاركة كل من القاصات (نهلة السوسو، وأنيسة عبود، والراحل الدكتور محمود موعد)، والأمسية الثانية دور المرأة في الدراما السورية وحضرتها كل من الكاتبة الدرامية (ريم حنا)، والكاتبة والممثلة أمل عرفة، والروائية والممثلة واحة الراهب، وقدم الأمسية الكاتب والناشر سعيد البرغوثي.

وبهذا النشاط الشتوي عاد منتدى غسان

كنفاني للحياة الثقافية والفنية الفلسطينية في مخيم اليرموك، وذهب مشروع الاستديو والعمل الفني طي الأدراج بسبب عدم وجود تمويل لمثل هذا المشروع.

وتابع منتدى غسان كنفاني نشاطه الثقافي والسياسي والفني واستقبل في أحد أمسياته الشاعر عبد القادر الحصني والدكتور يوسف حطيني، وأدار الأمسية الشاعر محمود سرساوي، واستقبل في أمسية سياسية الدكتور أحمد برقاوي والسياسي نصر الشمالي، وقدمها وأدارها الروائي علي الكردي، وكانت حول (الوضع السياسي ما بعد أتفاق أوسلو)، وأمسية خاصة بالدراما بحضور الفنان بسام كوسا حول مسلسل خان الحرير ودوره فيه، من إخراج شيخ المخرجين السوريين هيثم حقي.

وكرم المنتدى المسرحي السوري سعد الله ونوس في صيف العام 1996، ومثله في التكريم الكاتب الدرامي والقاص حسن م. يوسف وألقى كلمة الراحل سعد الله ونوس، وحضرت التكريم كريمته ديما التي تسلمت درع المنتدى وسيفاً دمشقياً نيابة عن والدها.

أما اللقاء الثاني مع (جورج حبش، الحكيم)، فكان في مكتبه لتكريم الكاتب المسرحي السوري محمد الماغوط في احتفالية الجبهة بذكرى استشهاد غسان كنفاني، وبحضور عدد كبير من كوادر الجبهة، وهيئة المنتدى (علي الكردي، فجر يعقوب، ومحمود سرساوي، والراحل التشكيلي والشاعر حكم النعيمي)، حيث عم الفرح بأن يكرم الكاتب والشاعر محمد الماغوط من حكيم الثورة الفلسطينية جورج حبش، إذ استخدم كل من الراحلين عكازاً للنهوض والوقوف لتحية الحضور، وإلقاء كل منهما كلمته.

وفي موسم آخر أقام المنتدى ندوة حول التوثيق في الدراما والفيلم السينمائي بحضور الفنان بسام كوسا، والمخرج محمد ملص، والمخرج قيس الزبيدي، وأدار النقاش بسام سفر.

واستقبل المنتدى المفكر الفلسطيني الدكتور عزمي بشارة، وألقى محاضرة حول السياسة الفلسطينية ما بعد وجود السلطة الفلسطينية في رام الله، واستمرار المفاوضات ووضع فلسطينيي عرب 1948، وقدمه وأدار النقاش معه الدكتور ماهر الطاهر.

اغتيال أبو علي مصطفى:

يقتنص الإنسان السوري، ومن يعيش على الأرض السورية، الفرصة لكي يمض بعيداً عن العاصمة السورية دمشق هرباً من حر الصيف، وفي ذاك التاريخ كنا في مدينة بانياس الساحلية، وأمام شاطئ رملي، وبحضور صديقي القاص جعفر نيوف وعائلته، ونادراً ما كنا نتابع الأخبار أو التلفاز، إذ نعد هذه الأيام هي للراحة من سنة عمل قاسٍ بعيداً عما يعكر صفو لحظات الاستجمام مع الأولاد والعائلة والأصدقاء، وأمام المناظر الجميلة التي تجمع ما بين مياه البحر ورماله، وقرب القرية من جبل يوحي بالطبيعة الساحلية التي تعيد إنعاش الرؤيا والروح نحو تحمل ظروف الحياة اليومية السورية مطلع الألفية الجديدة، ومع ما كانت تحققه الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد فشل مفاوضات المرحلة الثانية من اتفاقية أوسلو، وانتقال عدد من قيادات المقاومة إلى الضفة الفلسطينية، ووجود السلطة الفلسطينية في رام الله، والوعود الكثيرة التي قطعت نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية التاريخية في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيادة الزعيم التاريخي للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات، أبو عمار).

وفي ظهيرة أحد أيام شهر آب ينقل إلينا صديقي جعفر اغتيال أبو علي مصطفى من قبل جيش العدو الإسرائيلي بالضفة الغربية في البيرة، حيث كان مكتبه ضمن بناية من قبل الطيران الإسرائيلي، مع هذا الخبر الصاعق الذي هبط على أسرتنا الصغيرة، أعادني إلى التلفاز مباشرة ومتابعة الأخبار رغم الإجازة التي كنا بها، وتحولت بقية أيام الاستراحة إلى طعم المرارة الداخلية التي ننزوي بها بعيداً عن الأعين التي تحاول لملمة الحزن والإحباط دون التأثير على الأطفال الذين لا يعرفون ما يحصل على أرض فلسطين من تحديات كبيرة من أجل الحفاظ على حلم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، والتحديات الكبيرة التي يقدمها المناضلون للوصول إلى هذا الهدف المنشود في التحرر من الاحتلال والاستعمار الصهيوني القابع على الأرض الفلسطينية منذ النكبة الفلسطينية.

شادية أبو غزالة:

لم تتوقف حياتي مع الأصدقاء في الجبهة الشعبية على الحياة الثقافية والإعلامية، وإنما امتدت إلى الجانب التعليمي والتربوي، حيث زيارتي إلى روضة شادية أبو غزالة رؤية الزميلات والرفيقات فيها وآلية عملهن مع الأطفال، وقد وصفت الرفيقة فريال العلي عملية استقبال الأطفال في الصباح الباكر من الأهالي، وإدخالهم إلى صفوفهم والاعتناء بهم إلى الجانب التعليمي، وتسليم الأطفال إلى الأهالي عصر أيام الدوام، وتحفيظ الأطفال أغاني الثورة الفلسطينية التي تربط الأطفال بثورتهم الفلسطينية.

وعندما أجريت اختيارات لاختيار أطفال لمسرحية غزة في عيون أطفالها، قدمت الروضة عدداً من الأطفال إلى الاختبار، اعتمدت على أطفال صغار قابلين لتعلم الأداء المسرحي، ولكي يكونوا جزءاً من العرض المسرحي، وكذلك عندما قدمنا عرضاً مسرحياً للأطفال في مسرح القباني بدمشق، طلبنا من الروضة والقائمين عليها بما فيها الرفيقة فريال، أن يأتين بالأطفال لحضور هذا العرض في المسرح، وكان حضور الأطفال مع المشرفات أمراً أسعد فريق العمل في تسعينيات القرن الفائت.

وإلى جانب هذه المشاركات كانت الدعوة في أكثر من عام لحضور احتفال منظمة المرأة في الجبهة في يوم المرأة العالمي، إذ إن هذه الاحتفالية تشهد على اهتمام واسع الطيف من الرفاق بالمرأة ونشاطها وتكريم عدد منهن مع توزيع الورد عليهن، وعلى الحضور، مع ذكر مناقب المكرمات.

بالإضافة إلى ذلك اذكر أنه التقيت عدداً من المثقفين والسياسيين الفلسطينيين أبناء المخيم اليرموك في ندوة خاصة باتفاقية أوسلو لمجلة الهدف في مكتبها في مخيم اليرموك بوجود عدد منهم على ما أذكر (مروان دراج، ماجد كيالي، الراحل علي الرفاعي، أيمن أبو هاشم، سمير الزين، الراحل غسان الشهابي، اسمهان شريح، علي الكردي، وعدد آخر)

أخيراً تمتد مشاركتي لمجلة الهدف لعقود طويلة من العمل المهني في الشأن الثقافي الفلسطيني ذاك قد يكون مكانه في غير موضع الاحتفاء بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فالهدف لا تزال الأثيرة إلى عقلي رغم كل التطور الحاصل في الصحافة الورقية والإلكترونية.

بعد ثمانية وخمسين عاماً

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بين الثابت والمتغير

محمد حسين.. كاتب فلسطيني.. سورية

محطات نضالية كبرى خاضتها الجبهة الشعبية منذ تأسيسها حتى اليوم أخطأت بالتكتيك هنا وأصابت هناك لكنها لم تخطئ بالثوابت،

النشأة والتأسيس

خرجت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من رحم حركة القوميين العرب الفرع الفلسطيني بعد اندماج 3 منظمات فلسطينية هي «شباب الثأر» و»أبطال العودة» و»جبهة التحرير الفلسطينية» ومجموعة من الضباط الناصريين وشخصيات مستقلة.

اندمجت المنظمات الثلاث في تنظيم واحد بعد قراءة سياسية لهزيمة يونيو/حزيران 1967 اعتبرت أن سببها يعود إلى «طبيعة البنية الطبقية والأيديولوجية للأنظمة البرجوازية العربية التي خاضت الحرب، نظام جمال عبد الناصر، ونظام البعث في سورية، وخلصت هذه التنظيمات إلى نتيجة أن الجماهير المنظمة هي الأساس في مواجهة إسرائيل، وأن الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد هي الأساس في المواجهة، وعدم الاكتفاء بحرب الجيوش العربية النظامية.

تم الإعلان عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيانها السياسي الأول يوم 11 ديسمبر/كانون الأول 1967، ومن أبرز مؤسسيها جورج حبش وأبو علي مصطفى ووديع حداد وهاني الهندي ونايف حواتمة وغسان كنفاني.

لم تمض 10 أشهر على البيان الأول حتى انسحبت جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد جبريل في أكتوبر/تشرين الأول 1968، وشكل ما يعرف باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين(القيادة العامة) ثم تعرضت الجبهة لانشقاق لاحقا في فبراير/شباط 1969 بقيادة نايف حواتمة. إثر خلافات حول الهوية النظرية للجبهة.

وفي أغسطس/آب 1970 انسحبت من الجبهة مجموعة الضباط الناصريين بقيادة أحمد زعرور وشكلت «منظمة فلسطين العربية»، وانضمت لاحقا إلى حركة (فتح).

وبعد قرابة سنتين انشق عن الجبهة عدد قليل من اليساريين، وشكلوا في مارس/آذار 1972 الجبهة الثورية لتحرير فلسطين، انضمت الجبهة إلى منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968.

الفكر والأيديولوجيا

انطلقت مكونات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من حركة القوميين العرب، لكن قراءتها لهزيمة الجيوش العربية في يونيو/حزيران 1967 جعلتها تغير توجهها نحو اليسار في مؤتمرها الأول في آب 1968، حيث أعلنت انحيازها إلى(فكر الطبقة العاملة)، وتبنت الجبهة في مؤتمرها الثاني في شباط 1969 الماركسية اللينينية وتأثرت أكثر بتوجه الزعيم الصيني ماو تسي تونغ والجنرال الفيتنامي فو نجوين جياب أو ما سميت (الماركسية الآسيوية) التي عُرفت بالتركيز على أولوية الكفاح المسلح بدل النضال السياسي.

وبناء على ذلك اعتبرت الجبهة إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية والإمبريالية العالمية والرجعية العربية أعداء للثورة الفلسطينية، واعتبرت نفسها طليعة متقدمة للطبقة العاملة الفلسطينية تسعى مع باقي الفصائل اليسارية والديمقراطية الفلسطينية إلى بناء حزب الطبقة العاملة لـ»تحرير الجماهير الفلسطينية من الاستعباد القومي والطبقي».

وفي مؤتمرها الثالث في آذار 1972 تخلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن الماركسية اللينينية بصيغتها الآسيوية، وأزالت مقولات ماو تسي تونغ من وثيقتها التنظيمية، وتبنت الماركسية اللينينية بالصيغة السوفياتية.

ورغم انهيار المعسكر الاشتراكي فإن الجبهة بقيت على خطها اليساري، ولم تتخل عن الفكر الماركسي والمنهج الجدلي التاريخي في تحليل الواقع وقراءته، وأكدت أنها تستحضر كذلك في تحليلها ورؤيتها كل ما هو ديمقراطي وإنساني في التراث الفكري والثقافي للشعب الفلسطيني والأمة العربية وكل الإنسانية.

أبرز المحطات النضالية والسياسية للجبهة

خاضت الجبهة منذ 23 تموز 1968 العمل المسلح عبر «فرع العمليات الخارجية» بقيادة الشهيد وديع حداد، ونفذت سلسلة عمليات تحت شعار «وراء العدو في كل مكان».

واشتهرت الجبهة باختطاف طائرة

لشركة طيران العال الإسرائيلية، وفي 6 و9 أيلول 1970اختطفت 3 طائرات أميركية وسويسرية وأنزلتها في الأردن، مما دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى تجميد عضوية الجبهة في لجنتها التنفيذية، اشتهرت بالعمل العسكري ضد القوات الإسرائيلية في قطاع غزة بقيادة محمد الأسود الذي كان يوصف بـ»غيفارا غزة». مما اضطر موشي ديان آنذاك (لإطلاق جملته الشهيرة يحكمون غزة بالليل ونحكمها في النهار)

بعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من الأردن انتقل الجسم الرئيسي من مقاتلي الجبهة إلى لبنان، وفي هذه المرحلة أدار الشهيد وديع حداد عبر (فرع العمليات الخارجية) شبكة تحالفات مع حركات جذرية مثل «الجيش الأحمر الياباني» و»الألوية الحمراء» الإيطالية و»مجموعة بادر ماينهوف» الألمانية.

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1973 وثيقة بعنوان «البديل الثوري ومشروع الدولة التصفوي» دعت فيها إلى مواجهة الدعوة لمؤتمر جنيف الدولي عام 1973 الذي سعى إلى إخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، واصفة إياه بالمؤامرة الخطيرة على الشعب الفلسطيني وعلى شعوب الأمة والمنطقة، ودعت إلى مواجهته سياسيا وإعلاميا، كما دعت لتصعيد الكفاح المسلح وتأسيس البديل الثوري الجديد.

سحبت الجبهة في 26 سبتمبر 1974 ممثلها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد تبني دورة المجلس الوطني الفلسطيني الـ12 في يونيو/حزيران 1974 البرنامج المرحلي والدخول في مرحلة الاستعداد لحلول التسوية.

وأسست مع 3 منظمات فلسطينية «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الإستسلامية» في 15 تشرين الأول 1973.

شاركت الجبهة مع الفصائل الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بالحرب ضد الاجتياحات الإسرائيلية عامي 1978 و1982، وبعد حصار بيروت وخروج الفصائل الفلسطينية من لبنان، توجه التنظيم العسكري للجبهة إلى مناطق أخرى في لبنان، فيما انتقلت القيادة السياسية إلى دمشق.

- أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في 19 تشرين الثاني 1977، واعتبرتها خيانة حمّلت مسؤوليتها لكل أطراف التسوية السياسية، كما عارضت بشدة اتفاقيات كامب ديفيد.

- انعطفت الجبهة نحو نهج المرحلية بعد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الـ14 بدمشق في كانون الثاني 1979، وتبنت «البرنامج المرحلي الفلسطيني الذي يدعو إلى حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

- انخرطت الجبهة في الانتفاضة الأولى في ديسمبر/كانون الأول 1987، وكانت من مؤسسي «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة».

- رحبت بوثيقة «إعلان الاستقلال» التي تضمنت إعلان الدولة الفلسطينية على أساس قرار الجمعية العامة رقم 181 (1947).

- عارضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع عدد من الفصائل الفلسطينية مبدأ المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر/تشرين الأول 1991.

- في أيلول من عام 93 وقفت بحزم ضد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاق أوسلو وعلى الرغم من ذلك بقيت الجبهة متشبثة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.

- شاركت الجبهة في انتفاضة الأقصى عبر تنفيذ سلسلة من العمليات العسكرية والإستشهادية.

- في 27 آب 2001 اغتالت إسرائيل أبو علي مصطفى بإطلاق صاروخ من مروحية أباتشي استهدف مكتبه في مدينة البيرة، فردت الجبهة باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي.

- انتخبت اللجنة المركزية للجبهة في 3 تشرين الأول 2001 أحمد سعدات أمينا عاما جديدا، لكن أجهزة السلطة الفلسطينية اعتقلته بعد 3 أشهر ونصف من انتخابه، وأودعته في سجن بأريحا بتهمة قتل وزير السياحة الإسرائيلي، وفي آذار 2006 اختطفته قوات إسرائيلية وأدخلته سجن عوفر.

وفي العام نفسه شاركت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في انتخابات المجلس التشريعي بهدف «محاولة ضبط وتعديل ميزان القوى الداخلي للتقليل من عملية التفرد والاستئثار بالقرارات، والاشتباك السياسي مع القيادة المتنفذة التي لم تزل متمسكة بأوسلو وتبعاته على الأرض»، وحصلت على 3 مقاعد.

- في عام 2022 في مؤتمرها الثامن تخلت الجبهة الشعبية عن فكرة البرنامج المرحلي واطلقت شعار تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني ،

- في السابع من أكتوبر عام 2023 شاركت الجبهة الشعبية إلى جانب عدد من الفصائل الفلسطينية في معركة طوفان الأقصى وقدمت العديد من الشهداء في غزة وفي جبهة الإسناد في لبنان ، حيث استشهد عضو مكتبها السياسي المسؤول العسكري نضال عبد العال ، وثائر عودة عضو اللجنة المركزية ، كما استشهد ابو خليل وشاح عضو اللجنة المركزية نائب مسؤول الدائرة العسكرية ،

- في عام ٢٠٢٤ قدمت الجبهة مبادرة سياسية لتوحيد الصف الفلسطيني في مواجهة العدوان على غزة كان من أهم بنودها تشكيل قيادة طوارئ فلسطينية إلا أنها لم تبصر النور بسبب الخلافات التي تعصف بالحركة الوطنية ،

- استغلت الجبهة مكانتها والتي تحظى باحترام جميع القوى الفلسطينية، حيث قامت باتصالات عبر مكتبها السياسي ونائب أمينها العام جميل مزهر لتقريب وجهات النظر بين مختلف القوى الفلسطينية وخاصة بين حركتي فتح وحماس إلا أنها لم تستطع إحداث أي تغير في مواقف الحركتين.

الدور والوظيفة

لا زالت الجبهة الشعبية تشكل الركن الأساسي في اليسار الفلسطيني وتحظى باحترام كبير في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، مما يحملها مسؤولية كبرى إن كان على صعيد تشكيل قطب وطني ديمقراطي يساري، أو في مهمة إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة ، كما يلقي عليها بمسؤولية كبرى باتجاه العمل لإعادة بناء وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية ، انطلاقا من هذه المسؤوليات والمكانة لا بد للجبهة من تطوير وتعزيز و تجديد ادواتها الداخلية للنهوض ونفض الغبار عنها.

لقاء

مع المدير التنفيذي لمنصَّة «الهدف»

عماد بيتم

لقاء: محمد أبو شريفة ـ مدير تحرير مجلة الهدف

في عصر الإعلام الرقمي وتزامناً مع الذكرى 58 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، دائرة الإعلام تطلق منصة الهدف الرقمية بطموح الإرتقاء في المعركة المعرفية، باعتماد لغة الصورة واستقطاب المشاهد لخلق بيئة تفاعلية تستجيب للتحديات الراهنة والمستقبلية، الهدف بالمدير التنفيذي للمنصة عماد بيتم، في حوار حول أبعاد إطلاق المنصة ورؤيتها المستقبلية وأهدافها ومتطلباتها.

إطلاق منصة «الهدف»

مواكبة العصر الرقمي بأدوات معرفية ومواجهة السردية الصهيونية

■ ما هي الدوافع الرئيسية لإنشاء منصة اعلامية .. هل هي مجاراة الإعلام الرقمي الحديث؟ أم أن هنالك رؤية إعلامية جديدة للجبهة الشعبية ؟

التطور هو السمة الأساسية للحياة إجمالاً، والوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي، تجعل ما هو حديث الساعة اليوم يصبح غداً من الماضي واستخدامه غير مجدي.

من حوالي ثلاث سنوات كان الذكاء الاصطناعي ضرب من الخيال العلمي عند عامة الناس وها هو اليوم بدء وجوده وتأثيره أساسي في حياتنا.

ووسائل الإعلام كغيرها من باقي الأمور في تطور مستمر وسريع، لذلك علينا مجاراتها بأقصى ما يمكننا وإلا سنبقى متخلفين عن الركب.

ولكي يصل صوتنا ورؤيتنا لأوسع شريحة ممكنة، وحيث أصبحت لغة العصر هي لغة الصورة لاسيما بين الجيل الجديد، فكان لزاماً علينا أن نقوم بهذه الخطوة.

■ برأيك.. من هو الجمهور المستهدف، والتأثير المتوقع ؟

ليس هناك جمهور محدد ، المنصة موجهة الى كل الشعب الفلسطيني عموماً وإلى كل مناصر لقضيتنا عربياً وعالمياً.

■ ما هي أبرز التحديات راهنا ومستقبلا التي من الممكن أن يواجهها عمل المنصة؟

أعتقد أن المشكلة الأساسية التي قد تواجهنا هي التمويل. هذه المشاريع بحاجة إلى تمويل دائم لمواكبة التطورات السريعة التي لا يمكن أن يتصورها عقل بين لحظة ولحظة يحدث تغيرات جذرية بعالم الإعلام وعلينا مواكبة كل جديد. أيضاً الاستمرارية مهمة جداً والتطوير في نوعية وكمية المادة المصدرة للناس ومدى تأثيرها على المتلقي . هذا من الناحية الفنية والتقنية، وهناك تحد على صعيد آخر، وهو مواجهة الرواية الصهيونية بكل قوتنا.

■ هل تحدثنا عن أهداف المنصة ورؤيتها الإعلامية والمحتوى والبرامج المرتقبة؟

نحن الآن في مرحلة الإطلاق وهي مرحلة بث تجريبي إن صدق التعبير.

ونهدف إلى إيصال الحقيقة للجمهور عبر أكثر من وسيلة. لدينا نشرة الأخبار وهي نشرة حصاد أسبوعية ليست يومية، تركز على أهم الأحداث الي جرت خلال الأسبوع سواءً أحداث فلسطينية أو عربية أو دولية. كما لدينا برنامج زرد السلال وهو يتحدث على الأسرى، نروي في كل حلقة قصة أسير، وهناك برنامج بودكاست مزدوج اسمه «لقوشة» ولقوشة كلمة في اللهجة الفلسطينية تعني الكلام الكثير، نطرح من خلال هذا البرنامج مواضيع منوعة ويتم ربطها إسقاطاً مع الوضع الفلسطيني فنتكشف أن الموضوع هو أعمق من (اللقوشة)،

وهناك برنامج يعنى في الشأن الاجتماعي والخدماتي للاجئين خاصة في سوريا.

هذه البداية وفي المرحلة القادمة القريبة هناك برنامج حواري ثقافي وعدد من البرامج الأخرى لنصل إلى أن يكون هناك برنامج واحد على الأقل يبث كل يوم.

■ تزامن إطلاق المنصة مع الذكرى 58 لانطلاق الجبهة الشعبية وحملت المنصة اسم (الهدف) .. هل تعتقد أن هنالك ترابط تاريخي بالرواية الاعلامية للجبهة الشعبية بين الماضي والحاضر والمستقبل ؟

حملت المنصة اسم الهدف، استكمالاً لفكرة الشهيد غسان كنفاني (إن كانت لنا الجرأة أن نقول ذلك). حين أسس الشهيد غسان كنفاني مجلة الهدف، كانت حاجة ملحة في ذلك الوقت وكانت المجلة والجريدة من أهم وسائل الإعلام حينها، ولو أنه كان بيننا الآن لحتماً كان سيخطو هذه الخطوة، لأن الجمهور اليوم يعتمد على لغة الصورة.

فمنصة الهدف التلفزيونية هي المرحلة الثالثة من التطور الطبيعي للهدف الأولي، فمن المجلة انبثق موقع بوابة الهدف الإخبارية حين كانت الحاجة تلح للإعلام الرقمي. والآن انطلاقة المنصة التلفزيونية هي استكمال للبذرة الأولى. ونطمح مستقبلاً أن تصبح هذه المنصة محطة تلفزيونية كاملة.

تحقيق

بعد 58 عاماً على انطلاقتها.. بين التاريخ والمستقبل هل ستنجح الجبهة الشعبية في تجديد حضورها في عقول الشباب؟

تحقيق: بتول العرمي

58 عاماً من المقاومة والمواقف، 58 عاماً على انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يبرز سؤال يتجاوز كل العناوين في هذه المناسبة، إلى أي مدى يعرف شباب اليوم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؟ ماذا يعرفون عن تاريخها، قياداتها، فكرها ومحطاتها السياسية والعسكرية؟ هل مازالت تمثلهم في ظل تحولات الأرض المتسارعة؟

من هنا منذ الولادة وإلى يومنا هذا توسعت الجبهة الشعبية بروح الشباب الصاعد ولأن الشباب هم الركيزة الأولى وهم عماد الرايات الحمراء التي لا تموت يكشف لنا هذا التحقيق التحديات الأساسية لترجمة التاريخ للغة المستقبل القريب والبعيد.

متى انطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؟

خلال مقابلات مع ثلاث شبان من فئات عمرية وتعليمية مختلفة تبين وجود تباين واضح في معرفه تاريخ انطلاقة الجبهة، تقول رؤى مصطفى (19 عاماً) : «حسب علمي انطلقت عام 1966 بس بصراحة ما بعرف تفاصيل عن الانطلاقة». بينما تظهر سيدرا السكران (20 عاما) معرفة أدق حيث قالت إن «الجبهة الشعبية تأسست في 11 كانون الأول 1967 و قادها الدكتور جورج حبش لسنوات طويلة «. وليمار عبد الهادي (14 عاما) : أوضحت أن «الجبهة الشعبية تأسست عام 1967 على يد جورج حبش و هي ثاني أكبر فصيل ضمن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية».

القيادات ... أسماؤهم حضرت أكثر من أدوارهم في عقول الشباب

حضرت أسماء قيادات الجبهة الشعبية بقوة بين الشباب حيث ذكرت رؤى اسم غسان كنفاني مؤكدة أن كثيرا من الشباب يحفظون كلماته ويتداولونها حتى اليوم. بينما عددت سيدرا أسماء قيادات بارزين مثل جورج حبش، أحمد سعدات وأبو علي مصطفى، وأضافت ليمار أسماء أخرى كغسان كنفاني و جيفارا غزة ؛ على الرغم من تعدد الأسماء المذكورة يشير الشباب إلى معرفة محدودة مما جعلت تأثيرهم رمزياً و ليس عمليا.

فكر الجبهة ... قبول الأفكار مع عدم التعمق بها

حول فكر الجبهة الشعبية وتوجهاتها السياسية عبر الشباب عن معرفة عامة بالفكر اليساري و الماركسي تقول ليمار: «فكرها يساري ويسترشد بالماركسية» ، بينما ترى رؤى أن «فكر الجبهة يقوم على بناء جيل فلسطيني مثقف واع و مناضل) و أكدت أن «أفكارها قريبة من الشباب» ، بينما أبدت سيدرا وجهه نظرها قائله : إن «الفكر بحاجة لتطوير في طريقة طرحه ليكون أكثر وضوحاً لطريقة تفكير الجيل الجديد».

المحطات وإنجازات حاضرة في الذاكرة

أظهرت المقابلات تفاوتاً بمعرفة الشباب بأهم محطات الجبهة الشعبية رؤى تقول: «بصراحه ما بعرف محطات محددة « وفي المقابل تشير ليمار إلى محطات بارزة مثل (عملية مطار اللد واغتيال رحبعام زئيفي)، وأضافت قائلة بأن «العمليات هي رسائل المقاومة على القدرة للوصول لأي شخص مهما كان نفوذه « ، أما سيدرا ربطت مسيرة الجبهة بمحطات فكرية وسياسية أبرزها « التحول الى حزب ماركسي».

هل تمثل الجبهة شباب اليوم؟

تتوافق رؤى و ليمار بالرأي حيث أفادتا بأنها «تهتم بتثقيف وتوعية الشباب لبناء جيل متفرد بفكره) ، بينما سيدرا ترى أن الجبهة الشعبية «قريبة من فكر الشباب لكنها بحاجة إلى تطوير أدواتها».

الشبيبة: معرفة و رهان على مستقبل أفضل

يقول مسؤول الشبيبة في الجبهة الشعبية حازم عباس (30 عاما) بأن «مستوى معرفة الشباب بالجبهة الشعبية مرتبط بالوعي السياسي الثقافي وبعد السابع من اكتوبر عام 2023 شهدنا ازديادا في معرفة الشباب بالقوى الوطنية الفلسطينية نتيجة الحرب وانتشار التضامن الأممي مع القضية الفلسطينية»، وأضاف عباس مستفسراً « في حال قلنا بأن الجبهة الشعبية حزب كفاحي يساري استرشد بالماركسية فكم من شاب سيعرف هذا المعنى؟ «. وهذا يعود بنا نحو الإجابة عن السؤال الأول بأن الجبهة الشعبية مازالت (محصورة بين المثقفين) ونوه إلى ضرورة « ابتكار وسائل أكثر تأثيراً بعيداً عن الطرح التقليدي «

أكد لنا حازم بأن «الجبهة الشعبية بمبادئها الوطنية والأممية تعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني بكل فئاته وخاصة الشباب لأنها ترفض أي تمييز طبقي أو اجتماعي».

لماذا يبتعد أو يقترب الشباب من الجبهة؟

قال الرفيق حازم عباس: بأن «الشباب هم القوة الأكبر في عملية التحرير، لذلك فإن اقتراب الشباب أو ابتعادهم يرتكز على البرامج التي تلبي احتياجاتهم الحياتية والتنموية». و شدد على ضرورة الاهتمام بالبرامج الثقافية والتدريبية التنموية نظرا لامتلاك الجبهة الشعبية لكفاءات تعليمية واسعة يجب علينا استغلالها بشكل أفضل ، مؤكدا على أن الشباب هم الأمل في التغيير وهم طاقة العمل على أرض الواقع في المقاومة الصلبة التي لا تكسر بجميع أشكالها

احتفاء بالذكرى الثامنة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

فعاليات واسعة شهدتها مخيمات ومناطق عديدة في سورية ولبنان وغزة وتونس والجزائر

تمجيداً بالذكرى ودور الجبهة الشعبية في مسيرة العمل الوطني والكفاحي، ولدورها التاريخي المؤسس عبر مسيرتها المديدة

في سورية:

أقامت المنظمات الحزبية في كل من مخيم السيدة زينب، ومخيم خان الشيح، ومخيم سبينة، ودنون، ودرعا، وجرمانا، وركن الدين، وبرزة، وحمص، وحلب، واللاذقية حفل استقبال بهذه المناسبة، وبمشاركة ممثلي العمل الوطني والإسلامي والفعاليات الشعبية والثقافية والإعلامية في هذه المناطق، حيث قُدمت برقيات التهنئة والتبريكات بذكرى الانطلاقة، جرى التأكيد فيها على إبراز التضحيات الجسام التي قدمتها الجبهة من خلال كوكبة الشهداء من قيادة وكوادر الجبهة والأسرى الصامدين في سجون الاحتلال، وفي مقدمتهم الأمين العام أحمد سعدات، والعديد من الجرحى، وقد قُدمت في هذه الاحتفالات عروض فنية من قبل بعض الفرق الفنية في هذه المناطق.

في غزة:

بمناسبة الذكرى الـ58 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، انطلقت مسيرة جماهيرية في مدينة غزة، تأكيدًا على التمسك بخيار المقاومة، وتجديدًا للعهد مع الشهداء والأسرى، ومواصلةً لمسيرة النضال حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والعودة والاستقلال.

المحافظة الوسطى:

ونظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني بتاريخ 2025/12/14، حفل استقبال لمنظماتها في المحافظة الوسطى ضمن فعاليات انطلاقتها الـ 58، وحضر الاستقبال أعضاء وكوادر وقيادات الجبهة الشعبية في المحافظة في مخيم النصيرات والبريج ودير البلح والمخيم الجديد ومخيم المغازي وبلدة الزوايدة.

كما قامت الفرق التطوعية التابعة للجبهة بصيانة بعض البيوت وتركيب الشوادر في محافظة خانيونس، كذلك قامت بحملة تنظيف الشوارع في مخيم النصيرات وذلك ضمن فعاليات الانطلاقة.

في لبنان

أقامت الجبهة الشعبية ندوة سياسية في مخيم شاتيلا بتاريخ 12/15/ 2025، كما جرت فعالية وطنية ببيروت بتاريخ 11/ 12/ 2025، وضع فيها إكليل من الورد على النصب التذكاري لشهداء الثورة الفلسطينية، وافتتحت منظمة الشبيبة الفلسطينية ونادي عكا الرياضي، بطولة شهداء المقاومة للسنة الثانية على التوالي لكرة القدم على أرض ملعب الشهيد سعد صايل (جنين) في مخيم الرشيدية.

وفي منطقة صور نُظمت ندوة سياسية بتاريخ 2025/12/15، في قاعة المركز الثقافي الفلسطيني في مخيم البص.

كذلك أقيمت في مخيم البداوي ندوة سياسية تحدثت عن الانطلاقة كرد فعل على هزيمة الأنظمة في عام 1967، وكامتداد لحركة القوميين العرب.

كذلك شهدت منطقة صور وقفة بمناسبة الذكرى وُضعت خلالها أكاليل من الورد على النصب التذكاري للشهداء في مثوى الشهداء في مخيم برج الشمالي تكريماً لدماء الشهداء، وتجديداً للعهد في مواصلة درب الكفاح والمقاومة حتى التحرير والنصر.

كما نُظمت في مخيم نهر البارد ندوة سياسية جرى فيها تكريم عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الرفيق المناضل أبو جابر اللوباني، حيث قُدم له درع تذكاري تقديراً لعطائه من قبل الرفاق أعضاء قيادة الجبهة في لبنان.

وشهد مخيم البداوي مسيرة جماهيرية حاشدة إحياءً للذكرى، وبمشاركة قيادة وكواد الجبهة وحشد من الرفيقات والرفاق وأنصار الجبهة، وممثلو فصائل المقاومة وفعاليات شعبية فلسطينية ولبنانية.

كما نظمت لجان المرأة الفلسطينية واللجنة الاجتماعية في منطقة صيدا بتاريخ 2025/12/10، ندوة سياسية بحضور ممثلات المكاتب النسوية لفصائل العمل الوطني والإسلامي.

في تونس:

كذلك أحيت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالتعاون مع حزب الوطنيين الديمقراطيين الاشتراكي الذكرى الثامنة والخمسين لانطلاقتها في 14/ 2025/12، في فضاء (إيكار) الثقافي بالعاصمة التونسية، وشمل إحياء الذكرى مداخلات رئيسية تناولت التجربة التاريخية للجبهة الشعبية ودورها في النضال الوطني الفلسطيني، وحضورها على المستويين القومي والدولي، منها مداخلة ممثل الجبهة الشعبية في تونس والتي جاءت بعنوان (الجبهة الشعبية كحاجة وطنية وقومية وأممية)، ومداخلة لحزب التيار الشعبي التونسي، وللمناضلين التونسيين في صفوف الجبهة، ومن الجدير بالذكر أن قاعة (إيكار) احتضنت معرضاً تاريخياً عن الجبهة الشعبية ومسيرتها النضالية وقادتها التاريخيين، وأختتمت الفعالية بالتأكيد على مواصلة المقاومة على الدرب العتيد للجبهة من أجل فلسطين حرة محررة كاملة، وعلى العهد بفضل المقاومة المسلحة والباسلة، من أجل غد فلسطيني وعربي وأممي حر أكثر جمالاً.

في الجزائر:

وأحيت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذكرى الـ 58 لانطلاقتها في الجزائر، في منتصف كانون الأول بحفل وطني سياسي شهد حضوراً لافتاً من أحزاب وقوى فلسطينية وعربية وجزائرية وشخصيات وطنية هامة، جرى التأكيد فيها على الدعوة لاستراتيجية مقاومة موحدة، ورفض لمشاريع الوصاية، وألقيت خلال الاحتفال عدة كلمات في الاحتفال لممثل الجبهة الديمقراطية في الجزائر الذي ألقى كلمة القوى الفلسطينية، كذلك كلمة لسفير الجمهورية الصحراوية للجزائر، مشدداً فيها على أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين شكلت ولا تزال روحاً متجددة وإضافة نوعية أساسية لاستمرارية المقاومة الفلسطينية، فضلاً عن كلمات للمثل السياسي للجبهة الشعبية في الجزائر، ولحزب جيل جديد ولرئيس اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي.

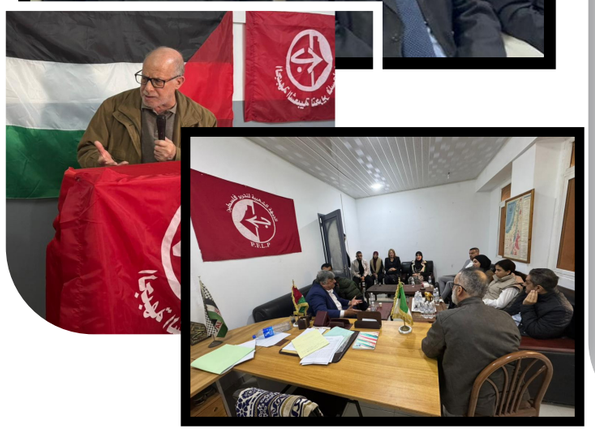

عام 2025
مسار الحرب والمفاوضات

حمزة البشتاوي - كاتب وإعلامي فلسطيني ـ لبنان

في نهاية عهد إدارة الرئيس الأميركي السابق جو بايدن وتحديداً في شهر كانون الثاني 2025، وافق المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي على اقتراح هدنة من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: هدنة مدتها 42 يوماً تتضمن إطلاق سراح النساء والأطفال من الأسرى الإسرائيليين إضافة لبعض الجثامين، مقابل انسحاب لجيش الاحتلال من المناطق ذات الكثافة السكانية وزيادة دخول شاحنات المساعدات، مقابل الإفراج عن نحو ألف أسير فلسطيني وعودة بعض النازحين، لكن هذه الهدنة كانت هشة منذ البداية وقام الاحتلال بعرقلة دخول المساعدات والتأخر بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين ، والاحتجاج على مشاهد إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين وبعد انتهاء المرحلة الأولى من الهدنة عاد الاحتلال مجدداً لاستئناف الحرب على قطاع غزة في 18 آذار 2025، وهذا ما أدخل قطاع غزة برمته بأسوأ كارثة إنسانية في العصر الحديث.

في مسار الحرب لم تتوقف الاتصالات والمفاوضات غير المباشرة التي رافقها الكثير من التعثر والمراوحة إضافة لعدد من الصيغ والمقترحات وسط إصرار فصائل المقاومة الفلسطينية على موقفها الثابت بوقف دائم لإطلاق النار.

ولم يحدث أي تحول في هذا الاتجاه إلا بعد التدخل العلني من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب الذي ظهر وكأنه أكثر حرصاً على أمن وبقاء كيان الاحتلال من بنيامين نتنياهو الذي رضخ لترامب وللضغوط الداخلية وعجز جيش الاحتلال الإسرائيلي عن تحقيق أهداف الحرب، مقابل إصرار وتمسك الفصائل الفلسطينية بالتوصل لاتفاق يوقف الحرب، ويؤدي إلى انسحاب جيش الاحتلال من قطاع غزة وإلى إدخال المساعدات وإنجاز صفقة لتبادل الأسرى تشمل أسرى فلسطينيين من أصحاب المحكوميات العالية وفتح المعابر، ورفضت الفصائل الفلسطينية مجتمعة أي اتفاق ينتقص من الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني المتمسك بخيار الصمود والمقاومة.

عوامل القوة

كان التنسيق والوحدة الميدانية بين كافة كتائب وسرايا المقاومة في قطاع غزة من أبرز عوامل القوة، إضافة للحفاظ على القدرات العسكرية والاحتفاظ بالأسرى الإسرائيليين والإبداع القتالي في الميدان، ويمكن الإشارة إلى بعض عوامل وعناصر القوة التي استند إليها المفاوض الفلسطيني بما يلي:

1- الصمود الأسطوري رغم أهوال وكوارث حرب الإبادة.

2- استمرار القتال من قبل كتائب وسرايا فصائل المقاومة والقيام بعمليات نوعية رغم قوة الهجمات الجوية والمدفعية.

3- بقاء بنية القدرة العسكرية لفصائل المقاومة واستمرار إدارتها للحرب بمواجهة جيش الاحتلال.

4- استمرار القدرة على الصمود والمواجهة والاحتفاظ بالأسرى الإسرائيليين القتلى والأحياء.

5- الدعم الشعبي للمقاومة في غزة والضفة والشتات.

6- التضامن الدولي.

7- جبهات الإسناد والتضحيات العظيمة التي قدمت في لبنان واليمن.

وهنا يجب التأكيد بأن ورقة الأسرى كانت هي الأقوى بيد المقاومة إضافة للصمود الشعبي الذي كان عاملاً حاسماً في مسار الحرب والمفاوضات، حيث كان المفاوض الفلسطيني يتحدث باسم مجتمع مقاوم تصدى بصبر وإبداع للقصف والدمار والحصار والتجويع ومحاولات كسر الإرادة الفلسطينية وتحطيم الحاضنة الشعبية للمقاومة.

الصمود الشعبي

شكل صمود الشعب الفلسطيني قاعدة ارتكاز أساسية في المفاوضات التي انتقلت بفعل هذا الصمود من محاولات إسرائيلية لفرض شروط إلى البحث عن مخارج لا تؤدي إلى إظهار صورة الفشل الإستراتيجي لكيان الاحتلال في تحقيق أهدافه بالحرب أو عبر المفاوضات التي اتخذت مساراً تصاعدياً منذ منتصف شهر تشرين الثاني عام 2025 مع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض وطرح ما سماه (الصفقة الكبرى) التي تشمل وقف الحرب مقابل تبادل الأسرى وترتيبات لإدارة انتقالية في قطاع غزة.

بين شهري شباط وآذار من العام 2025 كان قد تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، وسرعان ما تهاوى هذا الاتفاق بسبب عودة جيش الاحتلال لاستئناف الحرب وسط تراجع المؤيدين لها في المجتمع الإسرائيلي واتساع مساحة التضامن الدولي مع غزة التي دخلت مرحلة المجاعة لترسخ حرب الإبادة صورتها كأسوأ الكوارث الإنسانية في العصر الحديث، وهذا ما أدى لحدوث طوفان إنساني في الجامعات وشوارع لندن وباريس ومدريد ومدن أخرى دفعت الغرب إلى مراجعة مواقفه الأخلاقية تجاه كيان الاحتلال.

خطة ترامب وتحديات المرحلة التالية:

في شهر تشرين الأول عام 2025، وبعد أشهر من المفاوضات عبر الوسطاء، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطة من 20 بنداً لوقف إطلاق النار، وافقت عليها فصائل المقاومة بعد مشاورات فيما بينها جرت في القاهرة مع بعض التحفظات، والتأكيد على استمرار المشاورات لإدارة جولات جديدة من المفاوضات خلال عام 2026، بشأن تنفيذ الخطة وكل ما يتعلق بتحديات المرحلة الثانية التي يريد فيها الاحتلال بدعم من الإدارة الأمريكية إغراق المفاوضات بتفاصيل أمنية وسياسية والتلاعب بالبعد الإنساني كورقة ضغط، لإجهاض مطالب المقاومة الفلسطينية الأساسية المتعلقة بوقف كامل للحرب وانسحاب شامل لجيش الاحتلال ورفع الحصار وإعادة الإعمار. ولكن الإدارة الأمريكية وكيان الاحتلال يعتبران الخطة هي معادلة إذعان يمكن فرضها على الفلسطينيين وتجريدهم من أدوات المقاومة والسيادة، وتبقى غزة تحت سيطرة أمنية إسرائيلية مباشرة، وتفتح الباب أمام مخطط التهجير، وهذا يعني أن الخطة بالمفهوم الإسرائيلي الأميركي هي مسار لتصفية القضية الفلسطينية وليس لإنهاء الحرب التي تكسرت أهدافها أمام صمود الشعب الفلسطيني وبطولة المقاومة التي نجحت في تكبيد جيش الاحتلال خسائر في الأرواح وكشف عجزه وفشله في إطلاق سراح أسراه أو القضاء على المقاومة.

هل يستمر الاتفاق في العام 2026

استمرت الانتهاكات والخروقات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار وتعطيل تنفيذ المرحلة الأولى خلال العام 2025، ويتوقع أن تستمر في العام 2026، خاصة على صعيد المرحلة الأولى وهي الجزء الأقل تعقيداً في الاتفاق، مع كثير من الأسئلة المتعلقة بالمرحلة الثانية على صعيد إعادة الإعمار وحكومة التكنوقراط والانسحاب الكامل لجيش الاحتلال، وقوة حفظ السلام ودورها ومرجعيتها وأيضاً الحديث عن سلاح المقاومة، مع التأكيد بأن الاتفاق الذي تحول إلى قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي في 18 تشرين الثاني 2025 ويحمل الرقم 2803، وهذا ما رفضته فصائل المقاومة استناداً إلى رفض الشعب الفلسطيني لأي احتلال أو وصاية أو انتداب، إضافة لتمسكه بالمقاومة طريقاً لنيل الحرية والاستقلال والخلاص من الاحتلال الذي فشل في تحقيق أهدافه بالحرب وسيفشل أيضاً في تحقيقها عبر المفاوضات والمشاريع والخطط المشبوهة.

ولن يكون الانتقال إلى المرحلة الثانية سهلاً وسط الكثير من الأسئلة والمعوقات وارتباط التزام الاحتلال بتنفيذ ما عليه بمدى الضغط الذي تمارسه إدارة ترامب لتنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من الاتفاق.

ومع بداية العام 2026 تستمر مشاهد ملحمة الصمود الفلسطينية التي ترسم حدود معركة الحق والصبر والعدالة والمأساة في فلسطين وشعبها الذي يقبض على جمر البقاء والتمسك بالأرض حياة وهوية.

هل انتهى زمن المقاومة؟

موسى جرادات ـ كاتب سياسي فلسطيني – تركيا

هذا السؤال الذي يخاف من طرحه كل معني ومهتم ومنتظر على جمر التحديات، سؤال يحاول كل منا التهرب من إجابته، لأنه سؤال يغطي مسافة بين ما نتمناه، وبين معطيات الواقع التي تحولت إلى معادلات رياضية، فصلت على مقاس هزيمتنا، وألبستنا حالة الشك في ذواتنا، وخياراتنا ومساراتنا منذ قرن مضى .

هل فعلاً انتهى زمن المقاومة، بعد سلسلة الإخفاقات المدوية التي حولت منطقتنا إلى خراب، ومن يتحمل وزر الإجابة على هذا السؤال؟ لأن الإجابة تفترض تحمل المسؤوليات والانزياح عن الطريق وترك الباب أمام الأجيال القادمة لتقول كلمتها .

الإجابة على هذا السؤال تفترض مكاشفة نفسية وفكرية ومعنوية، لكي تقرأ الأمور على حقيقتها .

قد يفترض البعض أن المقاومة متعددة الأشكال ومتنوعة، تمارس تبعاً للظروف والمعطيات والتغيرات، لكن هذا تحريف كلي لحساب السؤال الأول، فعدونا واضح وصريح لدرجة الإلغاء الكلي لنا، حسبته واضحة جداً، لا يريدنا أنفاس على هذه الأرض، فماذا نحن فاعلون، هل ندفن رؤوسنا في الرمل، لكي لا نرى حولنا، أم أننا مازلنا ذواتاً فاعلة قادرة على اجتراح الحلول لهذا التحدي الوجودي، ولكي نصل إلى هذه النقطة بالذات، لا بد من نفض كل تجاربنا السابقة، والتخلص من الخطابات السريالية التي تكلست ولم تعد صالحة، والتخلص أيضاً من الأطر النظرية والعملية التي غطت فضائنا طوال قرن مضى، ودون ذلك نحن خارج مسرح التاريخ، لا نملك من أمرنا شيئاً، وأمام سيل الدم الذي غطى بلادنا، لا بد من بداية، فالتاريخ لا يقفل تماماً أمام من يريدون الحياة.

استحقاقات المقاومة ما بعد الحرب

أحمد عويدات - كاتب فلسطيني ـ السويد

تدور في أذهان أصحاب الشأن السياسي والوطني والنضالي تساؤلات عديدة حول ما ستؤول إليه الأمور والأحداث في ساحتنا الفلسطينية تحديداً و العربية عموماً ، بعد مضي نحو 15 شهرا من الحرب المدمّرة في غزة على وجه الخصوص والضفة الغربية ثانياً والمنطقة ثالثا. وهل يمكن البناء على ما تحقق؟ وما المطلوب من قوى المقاومة؟ إن تزاحم التصريحات والمقترحات والمبادرات بشأن المرحلة الثانية من خطة ترامب المتعثرة والمتهاوية تحت أقدام نتنياهو وقادة حربه ، بعد خروجها عن السكة والمسار الذي كان يطمح إليه هذا الأخير وقادة اليمين معه ، يدفع بالضرورة لوضع إستراتيجية تتناسب مع سمات وتطورات هذه المرحلة وهذه المبادرات. وقبل الغوص بما هو مطلوب والحديث عن هذه الإستراتيجية الجديدة لمواجهة تفاقم التعنت الصهيوني للقبول بأي حل سياسي ، وإدارة الظهر من قبل المجتمع الدولي لما تُرتكب من جرائم بحق الإنسانية من قبل دولة الكيان المارقة ، لا بد من الوقوف أمام عوامل انتصار الثورات وهزيمتها. إن بالعودة إلى تجارب الثورات التي انتصرت على مستعمريها، وتلك التي أسقطت أنظمة الطغاة والدكتاتورية ؛ نجد أن هذه الثورات استخدمت أشكالا عديدة من النضال والمقاومة لتحرير الأوطان ؛ أبرزها الكفاح المسلح وحرب العصابات ، كما حدث في الثورة الفيتنامية والثورة الكوبية والصين وأفغانستان، والولايات المتحدة والجزائر. كما لجأت الكثير من الثورات إلى أشكال أخرى من المقاومة السلمية واللاعنفية كتلك التي اتبعها القائد الهندي جواهر لالا نهرو في مواجهته للمستعمر البريطاني للهند، وتلك الاضطرابات والاعتصامات التي قامت بها «حركة الحقوق المدنية الأمريكية» في الولايات المتحدة ، وتلك التي حدثت في جنوب أفريقيا لمقاومة نظام الفصل العنصري «الأبارتيد» . إضافة هناك أشكال أخرى للمقاومة تراوحت ما بين العصيان المدني والإضراب العام والمقاومة الثقافية والمقاطعة الاقتصادية إلى ضرب المصالح وكسر الحصار ؛ كما حدث في غزة مؤخراً مع أسطول الصمود وما سبقه. وقدمت الانتفاضة الفلسطينية نموذجا فريداً من المقاومة استخدمت فيه الحجارة والزيت المغلي والماء الساخن وحرق الإطارات وزرع الشراك والزجاجات الحارقة ، هذا النموذج الذي حقق كثيرا من الإنجازات الوطنية، وأوصلت صوت الشعب الفلسطيني إلى العالم ، ونظمت سردية فلسطينية واقعية في مواجهة السردية الصهيونية الكاذبة، وكان قد سبقها وتلاها العمليات الفدائية ومنها الاستشهادية تحت شعار « العاصفة شعلة الكفاح المسلح « و « وراء العدو في كل مكان « و « الكفاح المسلح إستراتيجية وليس تكتيك « و « نصر أو استشهاد « و « ثورة حتى تحرير الأرض والإنسان « ، إلى أن جاء «طوفان الأقصى» الذي شكل انعطافه تاريخية ليست عسكرية فحسب ، بل أسس لمرحلة جديدة تغيّرت فيها قواعد الاشتباك والمعادلات السياسية وأيقظت من جديد الوعي الوطني للجماهير، وأجّجت المشاعر الثورية في الشارع العربي ، بعد فترة شهدت اعتداءات واغتيالات إسرائيلية متكررة طالت العديد من القادة والمناضلين، ومصادرة الأراضي واقتحام البلدات والمخيمات في الضفة الغربية ؛ لتطوي بجدارة صفحة اتفاقات أوسلو البائسة.

تأسيسا على ذلك، فإن عوامل انتصار الثورات تكمن أولاً بوجود برنامج سياسي واضح الرؤية والأهداف، ويتبنى كافة أشكال المقاومة وأبرزها الكفاح المسلح؛ لأننا أمام عدو عنصري إحلالي إجلائي توسعي يعتبر وجودنا نقيضا لوجوده فإما «نكون أو يكون». وقد أثبتت تجارب الشعوب أن «الحديد لا يُفلْ إلا بالحديد».

وكما قال الزعيم جمال عبد الناصر بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ « ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة «، دون أن يعني ذلك تجاهل الأشكال الأخرى من المقاومة السلمية. فالمقاومة الثقافية تهدف إلى المحافظة على الهوية الوطنية وإبرازها، وهذه تلقي بالمسؤولية على الفنانين والمثقفين والكتاب والمؤثرين، لنسج رواية فلسطينية حقيقية تقوم على الأدلة والبراهين والشواهد لتاريخ ونضال الشعب الفلسطيني، من شأنها دحض الزيف والنفاق الصهيوني، الذي عملت عليه الحركة الصهيونية في كافة أرجاء العالم وجعلت من «العداء للساميّة» قميص عثمان، وتعمل على فضح جرائم الإبادة وإرهاب الدولة الذي تمارسه دولة الكيان. هذه المقاومة تتم من خلال اللوحة والقصيدة والرواية والمقال والندوة والمحاضرة والمسرحية والصورة المرئية. وهناك أيضا المقاومة السياسية والدبلوماسية المناطة بسفرائنا وممثلينا إلى العالم. وهذا الشكل من المقاومة يستوجب إقامة أوثق العلاقات مع الأحزاب والحركات والهيئات الشعبية والنقابات والاتحادات المهنية والشخصيات الوطنية في كافة دول العالم، والعمل معها على تنسيق فعاليات نضالها ومواجهة وتفنيد الدعاية الصهيونية ؛ ومثال ذلك ما قام به السفير حسام زملط في بريطانيا و السفير إيمانويل حساسيان في الدنمارك اللذان تحدثا بثقافة تلك البلاد ، وقدما صورة وسردية مقنعة للعالم ؛ كانت كفيلة بالحصول على تأييدهم ودعمهم لقضيتنا وإدانتهم لجرائم الإبادة التي ارتكبها الكيان ، ما زاد عزلته الدولية. أما المقاطعة الاقتصادية فهي شكل آخر من المقاومة، وتقع مسؤوليتها على أبناء الشعب كافة، وعلى أصحاب الشركات والأعمال والمصانع والفعاليات التجارية.

أما ثاني عوامل الانتصار يفترض وجود بنية تنظيمية متماسكة تحكمها حياة ديموقراطية قابلة للتجدد محصنة ومنيعة على الاختراق. ثالثا، توفر قيادة واعية حكيمة قادرة على التخطيط الجيد وتقدير المواقف، ولديها مرونة التعامل مع المستجدات والظروف الطارئة، واستثمار الإنجازات العسكرية وتحويلها إلى انجازات سياسية تخدم الأهداف والمصالح العليا للشعب، وتملك القدرة على توظيف التكتيك المناسب بما يتناسب والمرحلة، وتعمل على تحشيد الدعم الدولي للقضية في كافة المجالات. ورابع هذه العوامل، وجود إدارة إعلامية قادرة على تعبئة الجماهير وتوعيتها وتأطيرها والاستفادة من إمكاناتها، وقادرة على تسويق نضالات المقاومة وانتصاراتها بما يخدم إستراتيجية الثورة، وقادرة أيضا على استخدام الحرب النفسية لاستنزاف معنويات العدو وتعميق أزماته وخلافاته وانقساماته، وتسليط الضوء على نقاط ضعف العدو وخسائره، وإبراز قدرة الجماهير على الانتصار، وقدرة المقاومة على تحقيق المفاجأة. خامساً، توفر حاضنة شعبية قادرة على حماية المقاومة ورفدها بالكوادر المؤهلة لقيادة العمل الوطني. ويبقى عامل الوحدة الوطنية بين مختلف فصائل العمل الوطني العامل الأبرز والأهم هنا.

إن الافتقاد إلى الإستراتيجية النضالية التي تسعى إلى تنفيذها قيادة واعية وحكيمة قادرة على قراءة المستقبل، والتأقلم مع كافة الظروف والتحديات المحيطة، وغياب البرنامج السياسي الواضح ، وضعف الهيكلية التنظيمية والإدارية، وغياب التشاركية في القرار والعمل الجماعي؛ يؤدي إلى تفشي الممارسات اللا ثورية والفساد ، ويؤدي بالنتيجة إلى فقدان الحاضنة الشعبية وبروز الخلافات والانقسامات والصراعات الداخلية ؛ ما يعزز فرص الهزيمة والانكسار أمام العدو.

مع استمرار الحرب حتى يومنا هذا، ومع اتضاح نوايا نتنياهو وحكومته، ومع تزايد دعوات نزع سلاح المقاومة من كافة الأطراف الإقليمية والدولية لا بد من وقفة تأملية ناقدة لما آلت إليه الأمور، ولا بد أيضا، من نظرة مستقبلية تضع إستراتيجية نضالية مقاومة. ليس فقط على صعيد الساحة الفلسطينية، بل في الساحة العربية أيضا؛ فالمطلوب من الأنظمة والحكومات العربية مغادرة سكة التطبيع مع الكيان، ووضع استراتيجية دفاعية للدفاع عن أوطانهم ومواجهة المشاريع والمخططات الإسرائيلية. أما فلسطينيا فالمطلوب وضع استراتيجية تتبنى كافة أشكال المقاومة السلمية والشعبية والمسلحة بعد دراسة موازين القوى بدقة ، وتحديد معسكر الأصدقاء والأعداء ، وتحديد أدوات المواجهة ، والبناء على ما تم إنجازه من جراء هذه الحرب واستثماره سياسيا ؛ دون أن يعني ذلك التخلي عن الأهداف والمبادئ التي انطلقت على أساسها الثورة، وتضمنها الميثاق الوطني الفلسطيني ، وأسست منظمة التحرير الفلسطينية بموجبه. مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف المشروع الصهيوني التي لا تقف عند حدود الضفة الغربية وغزة وفلسطين عموماً ، بل سعي قادة الاحتلال إلى تحقيق حلم

« إسرائيل الكبرى « ؛ وذلك بالسيطرة على مناطق تصل إلى أواسط السعودية والكويت مرورا بالأردن وسوريا ولبنان والعراق، وعدم المراهنة على أية مفاوضات، لا تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأهداف الوطنية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ونيل الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

ويبقى القول، إن حرباً بهذا الإجرام وهذا التدمير، وبهذه الإبادة المتعددة الأشكال - والتي لم تعشها البشرية طوال عقود عديدة، سواء في الحرب العالمية الأولى أو الثانية - لم ولن تضعف عزيمة وإرادة شعبنا ومقاومته في الاستمرار بالمقاومة ؛ هذا الحق المشروع كفلته كافة المواثيق والشرائع الدولية، سيما ما جاء بالمادة(٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.

إشكاليّات النّهوض العربي الرّاهن (1-3)

د. سامي الشيخ محمد ـ باحث أكاديمي سوري

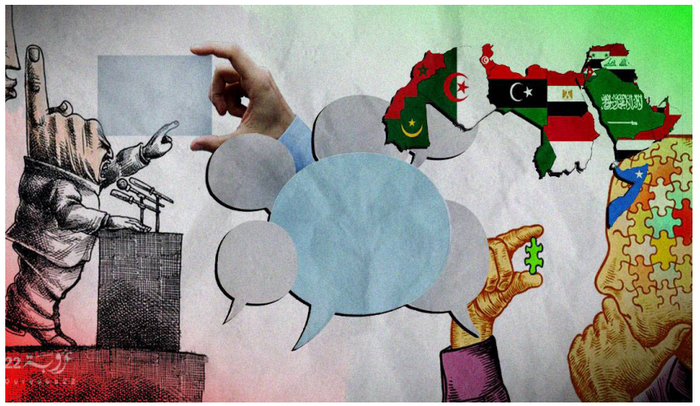

إبراهيم اليازجي، رزق الله حسني، يعقوب صرّوف، فارس نمر، علي مبارك، جرجي زيدان، عبد الله نديم، شبلي شميل، الشّيخ رشيد رضا، فرح أنطون، سليم بو حاجب، محمد بيرم الخاسي، وبشير صغار، إلى عبد الرحمن الكواكبي، محمد كرد علي، عبد الحميد الزهراوي، أمين الريحاني، انتهاءً بالمفكّرين المعاصرين: علي عبد الرّازق، لطفي السيّد، سلامة موسى، مصطفى كامل، جبران خليل جبران، زكي الأرسوزي، طه حسين، عبّاس محمود العقّاد، محمد حسنين هيكل، محمد عابد الجابري، محمد أركون، ساطع الحصري، زكي نجيب محمود، يوسف كرم، عثمان أمين، عبد الرحمن بدوي، عبد العزيز الحبّابي، كمال يوسف الحاج، حسين مروّة، مهدي عامل، هشام شرابي، الطيّب تيزيني، حسن حنفي، حسن التّرابي، صادق جلال العظم، عبد الله عبد الدّايم، علي حرب، أحمد برقاوي، يوسف سلامة، عبد الله النّفيسي، وآخرون، انصبَّ جهدهم على تشخيص الحال العربي، ووضع تصوّراتهم الفلسفية والسّياسيّة، وعرض وصْفاتِهم العلاجيّة لتجاوز حالة الضّعف والتمزّق والتّخلّف والتّبعيّة، والانتقال بالأمّة العربيّة إلى مصاف الأمم المتقدّمة الرّاقية، بوصفها ذاتاً قوميّة لها إسهامات كبيرة في صناعة الحضارة الإنسانيّة في برهاتٍ تاريخيّة معيّنة .

ثمّة أسئلة تطرح نفسها بقوّة: ما المعوّقات الّتي تحول دون تحقيق نهوضٍ عربيٍّ تقدّميٍّ فاعلٍ وملموس؟ وهل بوسعنا تحقيق نهضة عربيّة معاصرة تباري نهضة الأمم المتقدّمة؟ ومن أين نبدأ؟

من شأن نظرةٍ فاحصةٍ لواقعنا العربيّ إظهار نوع وطبيعة المعوّقات المعطّلة لنهوضه وتقدّمه، تلك المعوّقات تنقسم إلى قسمين: معوّقاتٍ داخليّة، ومعوّقاتٍ خارجية، أمّا الداخلية فتتمثّل في: عجز الوعي بالواقع، الفساد السّياسي والاجتماعي، الفساد الاقتصادي، عجز النّظام القضائي، الفساد الإداري، الفساد الدّيني والأخلاقي، عجز النّظام التّعليمي، وعجز النّظام الثّقافي والإعلامي. وأمّا المعوّقات الخارجيّة فتتمثّل في: التّبعيّة السّياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة لمعظم الدّول العربيّة للبلدان صاحبة القوّة والنّفوذ وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والعجز عن مقاومة المشّروع الصّهيوني وقاعدته المتقدّمة في المنطقة العربيّة (إسرائيل).

مقدّمة:

تستهدف هذهِ الدّراسة تشخيص الواقع العربيّ بجوانبِهِ المختلفة ووضع الحلول الملائمة للمشكلات المزمنة الّتي يُعاني منها. فثمّة حقائق تتعلّق بتخلّف العرب عن الالتحاق والمشاركة في بناء الحضارة الإنسانيّة المعاصرة ينبغي التوقّف عندها، بهدف الإفادة منها في إطار السّعي لاكتشاف السّبل المؤدّية للنّهوض العربيّ المأمول، والتّفاعل مع هذه الحضارة بما يعيد للعرب مكانتهم التّاريخيّة المفقودة منذ قرون خلت، فالحديث عن الواقع العربيّ المأزوم، وسبل النّهوض به من أهم الموضوعات الّتي شغلت أذهـان المفكّرين العرب منذ منتصف القرن التّاسع عشر حتّى يومنا هذا، نتيجة لحالة التّخلّف والانحطاط والجهـل والضّعف والتّبعيّة والتأخر، الّتي نعيشُها، وعجزِنا عن مواكبة التطوّر السّريع المتلاحق للعديد من دول العالم.

إنَّ الاعترافَ بعجزنا وبالمشكلات المُعطّلةِ لنهوضنا، _ وهي في معظمها مشكلات داخليّة لا علاقة للعالم الخارجيّ بها، يُشكّلُ خطوةً ضروريّة للخروج من أزمتنا الرّاهنة بأقلّ التّكاليف، واللّحاق بركب الحضارة الإنسانيّة المعاصرة. فالاعتراف بالعجز عن حلّ مشكلاتنا وتجاوز أزماتنا المُعَطّلة لنهوضنا العربيّ يُعدُّ أوّل درجات الخلاص ممّا نحنُ فيهِ، فقد أصبحنا خارج مضمار صناعة التّاريخ، وفي أحسن الحالات على أطرافهِ، نرقب التقدّم الحضاريّ للأمم المتمدّنة والمتقدّمة بروح اللاّمبالاة أو الأسف والنّدم، لأنّنا كنّا ذات يوم صانعين للتّاريخ منتجين للحضارة، ولم نعد اليوم كذلك: فرفاعة الطهطاوي، خير الدين التونسي، فرنسيس فتح الله مراش، بطرس البستاني، سليم البستاني، أمين البستاني، أديب اسحق، أحمد فراس الشّدياق، ناصيف اليازجي،

المعوّقات الدّاخليّة:

أوّلاً: عجز الوعي بالواقع:

من مظاهر هذا العجز: قصور الوعي عن إدراك حقيقة الواقع، والتّحدّيات الّتي تواجـهنا حاضراً ومستقبلاً. فالعجـز عن النّفاذ إلى صميم المشكلات المصيريّة في حياتنا يسمُ وعيَنا بالسّطحيّة، ويجعلَنا نرقدُ في أسرّتنا نرقب رحمة السّماء بقدوم مخلّص منتظر يتولّى حلّ مشكلاتنا الّتي عجزنا عن إيجاد حلولٍ عمليّةٍ ملائمةٍ لها.

على ضوء ذلك: هل بوسعِنا التّأسيس لواقعٍ حداثيٍّ جديدٍ باستخدام أدواتٍ متطوّرةٍ ومعايير حضاريّة متقدّمة في وقتٍ تجاوزت فيه العديد من دول العالم الحداثةِ إلى ما بعدها؟!.

لكي يصبحَ وعينا قادراً على تجاوز أزماته، وتحديد الأهداف الّتي نروم تحقيقها، والسّير بنا نحو التّغيير المنشود، ينبغي أن يكون وعياً نقديّاً، له القدرة على التّحليل والتّركيب والخلق، والتّشخيص الدّقيق للمشكلات المعطّلةِ لنهوضنا وتقدّمنا.

وواقع الحال أنّنا بحاجة لصدمةٍ قويّةٍ توقظنا من سباتنا، وتدفع بنا نحو التّفكير الجادّ والعمل الدّؤوب للنّهوض من كبوتنا الرّاهنة، والتأسيس لفكرة حضارية جديدة ملموسة الأثر، مستفيدين من تراثنا الحضاري، وتراث الإنسانيّة المعاصرة.

ينقسمُ حديثنا عن إشكاليّة النّهوض العربيّ إلى قسمين متداخلين، الأوّل معوّقات النّهوض والثّاني مقوّمات النّهوض، من خلال تشخيصٍ دقيقٍ للمشكلاتِ المعطّلةِ لتقدّمنا، واكتشافِ الحلول الصّحيحة لتلك المشكلات، وهذا ليس بالشّيء الهيّنِ واليسير.

ثانياً: الفساد السّياسي والاجتماعي:

ثمّة أسباب منتجة للفساد السّياسيّ والاجتماعيّ العربيّ، أبرزها: غياب الحريّة بأوجهها المتعدّدة، والدّيمقراطيّة القائمة على التعدّديّة السياسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، والمشاركة الفعليّة في النّظام السّياسي، والفرقة والانقسام، وعلاقة الدّولة بالمجتمع، والنّيل من العدالة الاجتماعيّة والكرامة الإنسانيّة.

مظاهر الفساد السّياسي:

غياب الحريّة:

الحريّة حقٌّ مقدّسٌ لجميع أفراد المجتمع حكّاماً ومحكومين ينبغي ألّا يطأ ساحتها أحد، في ظلّ المواطنةِ وسيادة القانون، وبالتّالي فقَصر هذه الحرّيّة على فئة دون أخرى من شأنه أن يفضي إلى العبوديّة للفئة المحرومة منها، بحيث لا يكون في وسعها الإسهام في عملية البناء والنّهوض والتّنمية، فلكي يسهم جميع أبناء الوطن في تقدّمه ورفعته يتعيّن عليهم أن يكونوا متساوين في حرّيّاتهم المدنيّة والسّياسيّة، ناهيك عن أنَّ سلب حرّيّة الإنسان يتعارض مع الفطـرة الإنسانيّة الّتي يولد البشر بموجبها أحراراً، بل إنَّ من شأن سلب حريته الإفضاء إلى الكراهية والحقـد والانتقام إزاء مَن ضيّق عليه حرّيته أو استلبها منه، الأمر الّذي يهدّد وحـدة المجتمع وقوّته وثباته وتقدّمه بأفدح الأخطار والعواقب.

والسّؤال: هل بوسعنا النّهوض من كبوتنا الحضاريـة واللّحاق بركب الحضارات المتقدّمة في الوقت الّذي نكابد فيه التّضييق علـى حريّتنا؟ الحقيقة الّتي لا شكَّ فيها أنَّ الحريّةَ ضرورةٌ ملحّةٌ ينبغي العملُ على تجسيدهـا إلى واقعٍ حيٍ ملمـوس بوصفها لازمةً من لوازم النّهوضِ والتّقدّم ومن دونها يتعذّر علينا النّهوض واللّحاق بركب الأمم المتقدّمة. ولكن ما أوجه الحرّية الّتي نحتاجُها؟

أوجه الحريّة:

ثمة أوجه للحريّة، أبرزها: الوجه السياسي، الوجه الاقتصادي، الوجه الاجتماعي، الوجه الثقافي. أمّا الوجه السياسي، فينصب على علاقة الحاكم بالمحكوم، والمحكوم بالحاكم، بوصفها علاقة دستوريّة قائمة على مبدأي التعاقد الحرّ والاحتكام للدستور، واعتماد الوسيلة الديمقراطية ـ القائمة على مبدأ الانتخاب الديمقراطي الحرّ والنّزيه ـ في اختيار الحاكم وعزله، وأن يعطى الأفراد الحق في تشكيل واختيار الأُطر السّياسيّة والنّقابيّة والمجتمعيّة الّتي تعبِّر عن مصالحهم وأهدافهم الخاصّة في إطـار المصلحتين الخاصّة والعامّة، (الوطنيّة والقوميّة). والحريّة بالمعنى السّياسي هي الوصفة السّحريّة للتخلّص من التسلّط والاستبداد في المجتمعات الّتي يكون فيها نظامُ الحكم أوتوقراطيّاً يتصرّف في حقوق المواطنين والمجتمع دون خوف تَبِعَةٍ أو احترام شريعةٍ إلهية أو قانون بشريّ«(1).

وأمّا الوجه الاقتصادي فقوامهُ: جعل النّشاط الاقتصادي نشاطـاً حرّاً يفسح المجال أمام مشاركة جميع أبناء الوطن الواحد، بمعزلٍ عن احتكار أيّ فئة اجتماعيّةٍ لهـذا النشاط بمفردها، وعلى أساسٍ من العلاقة المتوازنة بين أفـراد النشاط الاقتصادي والدّولة بما يكفل تحقيق مصالح كلٍ منهُما، من خلال المشاركـة المجتمعيّة الواسعـة في وضع القوانين والتشريعات الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما تفتقد إليه في معظم بلداننا العربيّة. آخذيـن بالاعتبار أنّه كلّما كانت القوانين والتشريعات عصريةً تعبّر عن مصالح المجتمع وتستجيبُ لمتطلبات التنمية، كلّمـا شهـدت الحياة الاقتصاديّة نهوضـاً وتقدمّاً ملحوظين.

أمّا الوجه الاجتماعي، فمعناه أن تكون العلاقة الاجتماعيّة بين الفرد ومحيطه الاجتماعيّ ابتداءً بالأسرة وانتهاءً بالمجتمع، علاقـةً حرّةً مسؤولـةً تنطوي على نبذ جميع أشكال القسر والإقصاء والاضطهاد، عبرَ امتلاك حريّة الرّأي إزاء مجمل القضايا الاجتماعيّة، وفي هذا السّياق تعدّ المشّاركة في الأنشطة الاجتماعيّة المختلفة لجميع أفراد المجتمع رجالاً ونساءً من مظاهـر الحريّة الاجتماعيّة المنشودة، كما أنَّ إعـادة النّظر في كثيرٍ من الطّقوسِ والعـاداتِ والتّقاليد، بما ينسجم ومنطق التطوّر وروح العصر دون خوفٍ أو مهابة، مظهرٌ آخر من مظاهر الحرّيّة الاجتماعيّة، فثمّة مظهر من مظاهر التّخلّف والانحطـاط لا يزال قائمـاً في حياتنا الاجتماعيّة ينبغي التّخلّص منه بقوة وثبات، لأنّه في واقـع الأمر ليس مظهراً أصيلاً يدعونا للتمسّك به والعمل بمقتضاه.

إنَّ من شأن الحريّة الاجتماعيّة تقوية الرّوابط الاجتماعيّة، وتفعيل الحوار الاجتماعي بين جميع أفراد المجتمع، دون النّظر للاختلافـات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسية والمذهبية والعرقيّة

الثّقافيّة فيما بينهم، والاعتراف بالآخر من حيث هو كائن لا من حيث ما ينبغي أن يكون عليه، وهو ما تفتقد إليه معظم مجتمعاتنا العربية.

أخيراً وليس آخراً الوجه الثّقافي، الّذي يعد التنوّع فيه مصدر إثراء لثقافة الأمّة وازدهارها، فمن حقّ كلّ فرد أن يختار الثّقافة الّتي يريد، سواءٌ أكانت ثقافة قوميّة أم دينيّة أم ليبراليّة أم غير ذلك، بمعنى ينبغي امتلاك حريّة الكلمة والتّعبير، والسّماح للأفكار المتعارضة بالظّهور، بعيداً عن الخوف والاضطهاد والمنع، على أساس الحرّيّة الثّقافيّة المسؤولة الملتزمة بآداب النّقد والنّقض والحذف والإضافة، والنّظر إلى اختلاف الأفكار والثّقافات على أنّهُ مصدر تنوّعٍ وإثراء في إطار الهويّة الثّقافيّة المتنوّعة والواحدة، فيصبح تقبّل الآخر تقبلاً جدليّاً لا إلغائيّاً، قائماً على الاحترام المتبادل بما يمكّن المثقّف العربي الحرّ لعب دورٍ نهضويٍّ هامٍّ في نقده للواقع بهدف الارتقاء به نحو الأفضل، في حين لا تزال كثير من الثقافات النخبوية في مجتمعاتنا العربية قائمة على مبدأي الإقصاء والإلغاء، ممّا يعقّد فرص الحوار والتّفاعل فيما بينها وبين المجتمع من ناحية، والآخر من ناحية أخرى، ويهدّد الوحدة الثّقافيّة الوطنيّة والقوميّة . ناهيك عن أنَّ غياب الحريّة الثّقافيّة من شأنهِ تضييق مساحة الحوار بين الأفكار المختلفة والمتعارضة، وتهيئة المناخ لولادة الأفكار والحركات المتطرّفة الهادمة بغضّ النّظر عن مرجعيّتها الفكريّة، فتسود ثقافة رفض الآخر والتّعايش معهُ، والحضّ على ممارسة العنف والاستيلاء على ممتلكاته.

فكلّما تجذّرت الحريّة الثّقافيّة في المجتمع واتّسعت مساحاتها، انحسرت الأفكار المتطرّفة واضمحلّت فاعليّتها، وفاعليّة المؤمنين بها، أفراداً وجماعات. من هنا تُعدُّ الحريّة الثّقافيّة بما تنطوي عليه من سماح للأفكار المتعارضة بالظّهور والحوار، وإجازة النّظر العقليّ بموروثنا الثّقافي الاجتماعيّ والسّياسيّ والدّيني والأخلاقيّ وفاقاً لروح العصر، وصفة العلاج المبتكرة للتخلّص من التطرّف وأهلهِ، وتعزيز ثقافة الاعتدال والتّسامح، والتّعايش مع ثقافة المجتمعات الإنسانيّة المتنوّعة على قاعدتي التّقاطع والاختلاف، والاحترام المتبادل.

(يتبع)

ملامح أزمة اليسار العربي في ضوء معركة طوفان الأقصى

د. عابد الزريعي - مدير مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء

معركة طوفان الأقصى أحد أهم الأحداث الكبرى التي شهدتها هذه الجغرافيا، التي تشكل تاريخها وتحددت ملامحه على وقع زرع وتمركز المشروع الصهيوني في القلب منها منذ عقود. وارتباطاً بهذا التمركز تجاوز تأثير الطوفان حدود هذه الجغرافيا إلى كل العالم، الذي لم يكن بعيداً أو غائباً يوماً، على مدى تلك العقود، عن المساهمة في زرع الكيان الصهيوني بالقوة المسلحة، أو عاجزاً عن اتخاذ موقف حاسم ضده. ويتسم الطوفان كما كل الأحداث الكبرى بمستوى فعلها وتأثيرها على كل ما حولها، ودفعه للتفاعل معها سلباً أو إيجاباً، وبالنتيجة اختبار قدرته من خلال هذا التفاعل، وقياس مداها واستعداداتها السابقة والمواكبة للحدث ومن ثم مع نتائجه. لذلك فإن هذه الأحداث تشكل محرار اختبار لكل ما يحف بها من بنى سياسية واجتماعية، على مستوى وعيها ومناعتها وبناها، على ضوء ذلك كان طوفان الأقصى محراراً صادقاً وحازماً لاكتشاف واقع وقدرات القوى السياسية العربية، خاصة وأنها لا تتماس معه عبر وسائط وإنما هي في قلبه، يرتطم صداه بكل حواسها السياسية والنظرية. هذا المقال محاولة لاختبار واقع اليسار العربي على ضوء حدث تاريخي وهو طوفان الأقصى.

أولاً: المشترك بين الطوفان واليسار العربي: يمثل طوفان الأقصى من حيث المبدأ، لحظة الاشتباك التاريخي القصوى — حتى اللحظة — وبأشكال مختلفة مع ثلاث قوى تتعدد وشائج وآليات ارتباطها مع بعضها البعض. فهو اشتباك مباشر وبالقوة المسلحة مع المشروع الصهيوني، المتجسد عملياً في إسرائيل ترجمته الدولانية القائمة على أرض مقتطعة من قلب الوطن العربي أولاً. واشتباك تاريخي كما مع الإمبريالية، التي تقف وراء هذا المشروع وجوداً، وإلى جانبه دعماً وإسناداً ورعاية عسكرية وسياسية واقتصادية ثانياً. واشتباك تاريخي مع الرجعية العربية أحد أهم مرتكزات الإمبريالية في المنطقة، وهي القوة التي اختارت الاصطدام مع الطوفان عن طريق التواطؤ بحكم ارتباطاتها ومصالحها ثالثاً. تتقاطع هذه الاشتباكات الثلاثة بدلالاتها العسكرية والسياسية والإستراتيجية، بالضرورة مع ثلاثية أساسية وحاسمة تتحدد من خلالها هوية اليسار العربي، وهي عداؤه المطلق للصهيونية والإمبريالية والرجعية ونضاله ضدهما، وبدون هذه الثلاثية سيكون اليسار العربي بلا لون او هوية، وفاقداً لمعنى وجوده أصلاً. ومن الجلي أنه لا يوجد أي حزب يساري عربي، في واقعنا الراهن، صدح بغير ذلك. وبالنتيجة يفرض هذا التقاطع وبالضرورة على اليسار العربي، أن يكون وبلا تردد على رأس القوى السياسية الواقفة إلى جانب الطوفان، والدافعة به إلى الأمام، والمنهمكة في مهمات الدعم والإسناد، والتضامن النضالي التشاركي في الساحة العربية، إضافة إلى توظيف كل رصيده على الساحة الدولية في عمليات الإسناد تلك. لكن الواقع كان غير ذلك إلى حد بعيد جداً، الأمر الذي يكشف عن أزمة عميقة وكامنة، ولم يكن طوفان الأقصى إلا محرار اختبارها وتظهيرها إلى السطح. فما هي ملامح هذه الأزمة؟

ثانياً: أزمة وعي وقدرات والتقاط: كشفت معركة طوفان الأقصى لحظة اندلاعها، عن أزمة وعي كامنة يعيشها كثير من قوى اليسار العربي، تبدت أول إطلالاتها في التعبير المرتبك والملتبس عن الموقف من معركة الطوفان لحظة اندلاعها. هنا نكتشف أول علامات الأزمة، وهي أزمة الوعي المتجسدة في الخلط بين نوعية التحالفات التي يفرضها النضال من أجل ترتيب العلاقات الطبقية داخل وطن، وتلك التحالفات التي يفرضها النضال من أجل استعادة وطن من بين براثن الاستعمار. وبما تقتضيه معركة التحرر الوطني من حشد أوسع القوى في مواجهة عدو خارجي، ومعركة الطوفان ليست سوى فعل نضالي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية، التي تتشكل قواها غالباً من تحالف عريض متجاوز للتصنيفات الطبقية والأيديولوجية، عدا من ارتمى في أحضان العدو. إضافة إلى أن القانون الدولي الذي يمنح حركات التحرر الوطني جانباً أساسياً من مشروعيتها، يؤكد على حق الشعوب التي احتلت أراضيها في النضال بكافة الأشكال من أجل تكريس حقها في تقرير المصير، دون أن يقصر المهمة على طبقات معينة، أو يحدد لوناً للراية الأيديولوجية لهذا النضال. وقد تبدت أزمة الوعي بشكل فاضح في إسقاط أغلب هذه القوى موقفها من قوى الإسلام السياسي في بلدانها، على حركة حماس، وبالنتيجة على المعركة التي تتقدمها كقوة أساسية لا يستطيع أحد التغاضي عنها. والمفارقة في هذا الجانب أن بعض قوى اليسار العربي وجد نفسه يلوك ذات الخطاب الليبرالي المتعالي عن كل ممارسة نضالية حقيقية، أو في ذات الخندق الذي تمترس فيه التيار المدخلي السعودي المعادي للطوفان.

لم تقف المسألة عند حدود الوعي بل تجاوزت إلى محدودية القدرات، خاصة وأن بعض فصائل اليسار العربي تجاوزت العقدة الأولى، بل ودافعت عن الطوفان بكل طاقاتها، ولكنها عجزت عن القيام بدورها على مستوى النضال التضامني، بما يستدعيه من قدرة على الحشد الجماهيري والاستقطاب وبناء الوعي وابتكار الأشكال النضالية، وترشيد القطاعات الجماهيرية المندفعة خاصة في شهور الطوفان الأولى، بما يعطي للعمل الجماهيري تأثيره الحقيقي. لقد كشفت معركة الطوفان عن محدودية العمق الجماهيري لليسار العربي، إضافة إلى افتقاده إلى أدوات وآليات العمل الجماهيري التي تسمح له بالانغراس في عمقها، وانهماكه في العمل الحلقي الضيق بما ترتب عليه من التشكل في صيغة أحزاب كادرية ونخبوية منعزلة عن قاعدتها الجماهيرية المفترضة. الحدث التاريخي بمعنى معين يشبه مواسم الخصب التي وإن وفرت ما تجود به، إلا أنها غير معنية بخبرة وقدرات الحاصدين واستعدادهم المسبق، فهذه مسؤوليتهم. اليسار العربي لم يكن قادراً على التقاط اللحظة التي توفرت في مستوياتها الثلاثة. أولاً لأنها تتقاطع مع رؤيته في الموقف المعادي للصهيونية والإمبريالية والرجعية، وثانياً لأنها خلقت ظرفاً مناسباً للحراك الجماهيري بما يسمح له بالاستقطاب والتنظيم، وثالثاً أن هناك قوى من نفس طينة اليسار ولونه مشاركة وفاعلة في معركة الطوفان، بما يسمح له أن يحيد الحرج الأيديولوجي — إذا كانت هذه هي الحجة – وهي قوى تحتاج إلى الدعم والإسناد، وذات تأثير في مسار النضال الوطني الفلسطيني، ومن خلالها يستطيع اليسار العربي أن يكون في قلب المعركة ضد الثالوث الإمبريالي الصهيوني الرجعي. لكن الموقف بقي أسيراً لرؤية أيديولوجية ضيقة ومتعنتة في كثير من الأحيان، والمسألة هنا ليست نتاج عناد على الرغم من سلبية العناد في هذه المواقف، وإنما انعدام أو ضعف قدرات وامتلاك أدوات قادرة على التقاط اللحظة التاريخية، بما وفرته من حالة موار جماهيري غير مسبوقة في كل المستويات والشرائح الاجتماعية التي تبحث وتحتاج لمن يشير ويقود ويؤطر.

خاتمة: خطأ وخطر الاستمرار: يستمر الطوفان بآليات تختلف عن تلك التي حكمت بداياته، كما يستمر بما حقق من إنجازات، وبما يواجه من تحديات جمة تستهدف تلك الإنجازات المتحققة، ويؤكد أن المجرى التاريخي الذي حفره بتضحيات لا تحد ولا تعد، يجب الحفاظ عليه. هذا المجرى الذي يشق قلب الثالوث الإمبريالي الصهيوني الرجعي، بما يعنيه ذلك من أهمية لليسار لطرح مشروعه المجتمعي، لكن الشرط التاريخي هو المضي في هذا المجرى بما يستدعيه من التفكير العميق للخروج من الزاوية الأيديولوجية المعتمة، وفي الأدوات وآليات العمل الجماهيري، وفي البناء التنظيمي الحزبي والجبهات المتحدة، وفي الإجابة الشجاعة على سؤال: ماذا يعني ان نكون يساراً عربياً في ظل وجود المشروع الصهيوني؟؟

سوريا بعد عام على السقوط

بين هشاشة الاستقرار وتحديات إدارة الانتقال

عزيز موسى ـ كاتب وباحث في الشؤون الدولية والأمنية - سورية

بعد عام كامل على سقوط النظام السوري السابق، لم تعد سوريا ذلك الخبر العاجل الذي يتصدر الشاشات، بل تحوّلت إلى ملف تُدار تعقيداته عبر اعتبارات متداخلة، داخلية وخارجية، تشارك فيها أطراف محلية وفاعلون إقليميون ودوليون، فسقوط النظام لم يُنتج انتقالًا سياسيًا تقليديًا بقدر ما أطلق سلسلة تحوّلات عميقة أعادت وضع سوريا على الطاولة الدولية، لا بوصفها قضية عدالة أو انتقال ديمقراطي، بل كمسألة تتصل بتغير طبيعة النظام، والاستقرار الإقليمي، والأمن العابر للحدود، بكل ما يحمله من إرث ثقيل من الأزمات والانقسامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

عام الانتقال

مع دخول المرحلة الانتقالية عامها الأول،، بدأت تتكشف بشكل أكبر نتائج النزاع الذي استمر 14 عاماً بشكل أكبر، وحجم الانقسام السياسي والاختلاف في الرؤى والتطلعات بين فئات ومكونات وتيارات سياسية واجتماعية واسعة، ومما زاد من حدة هذا الانقسام الانتقادات الواسعة التي طالت الإدارة السورية الجديدة على خلفية انعقاد «مؤتمر الحوار الوطني» في 24-25 فبراير شباط 2025 و «الإعلان الدستوري» في 13 آذار، إذ اعتبرته العديد من الأطراف والمكونات إقصاء لها بما لا يعكس حقيقة تمثيل المجتمع السوري وتنوعه الديني والعرقي والإثني.

ترافق ذلك مع موجات عنف وقتل بدءاً من الساحل السوري مروراً بمحافظة السويداء وصولاً إلى وجود حالة من الانفلات الأمني والقتل بخلفيات طائفية وجنائية نتيجة أسباب متعددة، أهمها مشكلة الفصائلية وانفلات السلاح وهشاشة البنى الأمنية والعسكرية ضمن هيكل الدولة الناشئة، مما أدى إلى تعميق الانقسامات وظهور حالة الانتماءات ما دون الوطنية القائمة على الهويات الضيقة، كما عزز حالة الاغتراب الهوياتي بين أبناء الشعب وما نتج عنه من ضرورة إعادة تعريف الهوية السورية وأسس المواطنة، التي أظهرت بشكل واضح حجم المشكلات الجوهرية داخل بنية الدولة نتيجة تراكم عقود من الإقصاء والتهميش والفوضى المتعددة.

على الجانب الآخر شهدت سوريا انتقالاً لافتاً في مناخ الحريات العامة، إذ اتسعت مساحات التعبير التي كانت محكومة بقبضة أمنية، إذ بدأت تتشكل بيئة مدنية أكثر حيوية بعد عقود من التضييق والرقابة الصارمة، هذا التحوّل يتيح الفرصة أمام عملية بناء المجال العام وترميم الثقة بين المجتمع ومؤسساته إذا ما تم استثمار هذه الفرصة، وبالتالي فتح الأبواب أمام عملية المشاركة السياسية والإعلامية الحقيقية، بعيداً عن نزعات الإقصاء و الاتهامات الجاهزة التي تقوم بها بعض الجماعات كحالة من الاستئثار بما يهدد بإعادة إنتاج انقسامات أوسع بصيغ جديدة تهدد البنية الاجتماعية في صيغة قيد الاختبار.

المشكلة لم تعد في غياب الحرية بل في هشاشتها، حرية بلا قوانين راسخة وبلا قضاء مستقل وبلا مؤسسات قوية قادرة على حمايتها، تتحول سريعًا إلى استثناء مؤقت لا إلى حق دائم، لذلك لم يغادر الخوف المشهد السوري، بل غيّر شكله، إذ لم يعد الخوف من الأجهزة ذاتها، بل من الفوضى ومن السلاح ومن خطوط غير مرئية لا يعرف أحد على وجه الدقة أين تبدأ وأين تنتهي.

معادلة الأمن وتهديداته

تواجه سوريا أحد أعقد تحدياتها منذ عقود، فسقوط النظام أدى إلى إنهاء عقود قديمة من مركزية القرار الأمني، إلّا أنه لم يؤسس بعد لمنظومة أمنية وطنية موحدة، فانتشار السلاح وعدم اندماج جميع الفصائل في المؤسسة العسكرية شكل حالة من إدارة التوازنات المحلية ذات التبعيات الأيديولوجية المتفرقة، الذي يتطلب مساراً مستمراً لمعالجته بما يمنع الانزلاق إلى فوضى وخطر الاحتراب الداخلي، وتُظهر تجارب الدول الخارجة من النزاعات أن ضعف الضبط الأمني يُعد معيارًا أساسيًا لقياس قدرة السلطة الجديدة على تثبيت الاستقرار، إذ إن أي اختلال واسع قد يؤدي إلى انفجار الأوضاع داخليًا، مع انعكاسات مباشرة على الإقليم.

في المقابل أدى الفراغ الأمني إلى صعود أطراف وفواعل استغلت حالة الهشاشة، أهمها إسرائيل التي عملت منذ سقوط النظام على فرض وقائع جديدة في طبيعة التعاطي مع سوريا بعد عقود من تجميد الجبهات واستثمار فائض القوة العسكرية والأمنية، من خلال توغلات مباشرة في الجنوب السوري والسيطرة على مناطق ومرتفعات إستراتيجية أهمها (جبل الشيخ) والتلال المحيطة به، واتباع إستراتيجية القضم التدريجي بما يخلق حزاماً أمنياً تحت حجة منع وصول «تنظيمات إرهابية» إلى المناطق القريبة من إسرائيل، إلّا أن هذا يعكس في الواقع الأهداف الإسرائيلية المتمثلة بما يمكن تسميته « الإخضاع عبر القوة» ومحاولة فرض شروطها في إطار أية عملية تفاوضية تتم مع الجانب السوري، والاعتماد على استراتيجيات أمنية مركبة تتراوح بين تثبيت وقائع أمنية، واستخدام أوراق داخلية (مثل خطاب حماية الأقليات)، وصولاً إلى خلق هوامش حركة واسعة تقيد حركة الإدارة السورية وتحكم تعاطيها مع الوقائع الجديدة ضمن خيارات محددة.

على خط موازٍ، أعاد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» تفعيل نشاطه مستفيدًا من الهشاشة الأمنية وتعدد الجهات المسلحة وغياب القيادة الأمنية الموحدة، ورغم أن هذا الواقع لا يتيح للتنظيم إعادة إنتاج نموذج «الدولة» الذي حاول فرضه سابقًا، فإنه يفتح أمامه مجالًا واسعًا لحرب العصابات، والضربات الخاطفة، والاغتيالات، واستهداف النقاط الرخوة في البنية الأمنية.

عداء التنظيم للسلطة القائمة هو عداء بنيوي لا ظرفي، إذ يرفض أي صيغة حكم لا تنطلق من رؤيته العقائدية المغلقة، ويعتبر السلطة الحالية امتدادًا لما يسميه «أنظمة كافرة». لذلك يضع الأجهزة الأمنية والعسكرية في صدارة أهدافه، سعيًا إلى إنهاك السلطة وتقويض شرعيتها، ودفعها نحو ردود فعل قمعية قد تعيد إنتاج مناخ الفوضى والاحتقان، فضلًا عن محاولات اختراق المؤسسات الأمنية عبر خلايا نائمة، كما ظهر في هجوم تدمر في 13 ديسمبر/كانون الأول.

خرائط النفوذ الجديدة

أدت التحوّلات التي حصلت في المشهد السوري خلال عام إلى إعادة رسم خرائط النفوذ الإقليمية والدولية، في الوقت الذي تراجع فيه الدوران الإيراني والروسي، صعدت مقاربات أخرى اعتمدت نموذج الانفتاح نحو الولايات المتحدة والدول الغربية إضافة لدور تركي وسعودي وقطري محوري، إذ أن خرائط نفوذ القوى وفاعليتها باتت تحكمها مجموعة من الديناميكيات الداخلية والخارجية، ولعلّ هذا التحول هو الأبرز والأكثر تأثيراً في الحالة السورية، نتيجة اتباع الإدارة السورية سياسة خارجية تقوم على الانفتاح المتوازن ورسم حدود التأثير الجديد.

ومع تصاعد الدور الأميركي برزت مقاربة مختلفة في التعامل مع سوريا، لم تعد واشنطن تميل إلى التدخل المباشر، بل إلى إدارة الانتقال وضبط مساراته عبر أدوات سياسية وأمنية، تركز هذه المقاربة على تعزيز السلطة القائمة، ودفعها نحو إنتاج حلول سياسية قابلة للحياة بين مختلف الأطراف، وصولًا إلى صيغة حكم شاملة يمكن التعامل معها دولياً، وتملك حداً أدنى من الشرعية الداخلية والاستقرار الوظيفي.

وتُدرج واشنطن هذا المسار ضمن حزمة أوسع من الأولويات، في مقدمتها الحفاظ على أمن إسرائيل، وإعادة ترتيب العلاقة بينها وبين سوريا عبر بوابة اتفاقيات التطبيع، التي يجري تسويقها باعتبارها ركنًا من أركان الاستقرار الإقليمي لا مجرد خيار سياسي ثانوي، كما تتقاطع هذه المقاربة مع جهود معالجة نزعات التطرف والتشدد، ومنع إعادة إنتاج البيئات الحاضنة للعنف في ظل تصاعد نشاط جماعات مسلحة تستثمر الهشاشة الأمنية والانقسام المجتمعي.

إلى جانب ذلك، تطرأ مسألة تنظيم شبكة مصالح إقليمية ودولية حول هدف مركزي يتمثل في منع انهيار الدولة السورية، وتفادي تحوّل البلاد إلى ساحة تنافس مفتوح بلا قواعد على غرار نماذج فاشلة في الإقليم، ويأتي منع عودة النفوذ الإيراني إلى واجهة المشهد السوري كأحد المحددات الصلبة لهذه الإستراتيجية.

هذا التحول في المقاربة الدولية انعكس بشكل مباشر على سلوك الإدارة السورية الجديدة، التي بدت أكثر ميلاً إلى تبني براغماتية محسوبة، لا سيما في علاقتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية، إذ أن عقوداً من القطيعة مع الغرب لم تُنتج سوى مزيد من العزلة والتهميش أسهمت في إضعاف موقع سوريا داخل النظام الدولي، ما دفعها إلى البحث عن إعادة تموضع واقعية، تحاول من خلالها موازنة ضرورات الداخل مع ضغوط الخارج، ضمن هامش ضيق لا يزال محكوماً بتعقيدات المرحلة الانتقالية.

تقف سوريا اليوم أمام سيناريوهات متعددة تتراوح بين احتمالية الذهاب إلى فوضى انعدام الاستقرار وتعقيدات الانقسام السياسي والاجتماعي واستمرارها، في ظل حالة من الاستعصاء السياسي الداخلي والتي تتطلب مقاربات أكثر جدية في بناء الدولة الحديثة، بعيداً عن الاستقطابات الأيديولوجية والتركيز على قضايا الحقوق الدستورية والعدالة الانتقالية والأمن الاجتماعي مع ضمان مشاركة عادلة للجميع، في حين تعكس سيناريوهات أخرى القدرة على تحقيق الانتقال التدريجي نحو نمط أكثر استقراراً من خلال تفكيك المعضلات السياسية والاجتماعية واستثمار مسألة إلغاء العقوبات المفروضة على البلاد في بناء نموذج الدولة الوطنية، في حين الاحتفاظ بعلاقات دولية قائمة على التوازن بعيداً عن محاولات الاصطفاف بما ينعكس إيجاباً على واقع المرحلة الانتقالية.

ما سيحسم هذا المسار ليس حجم الانفتاح الخارجي وحده، ولا كثافة الحضور الدولي، بل قدرة السوريين، سلطةً ومجتمعاً على التعامل مع أسئلة الأمن والهوية والشرعية بوصفها قضايا وجود لا ملفات مؤجلة، فالدولة التي لا تُبنى في لحظات التحوّل الكبرى، غالبًا ما تُبنى لاحقًا على أنقاض الفرص الضائعة.

سوريا الجديدة.. العام الأول من الجمهورية الثالثة.. هل أصبحت الحياة الاقتصادية أفضل من العام الماضي أم الأزمة المعيشية تتفاقم؟

د. أدهم هندي شقير ـ باحث في الشأن الاقتصادي ـ سورية

ها هو سقوط وهروب بشار الأسد قد حصل ومرّ عليه عام، ليكون تتويجاً لتضحيات وعذابات السوريين ليبدؤوا مرحلة جديدة ببناء جمهوريتهم الثالثة، بعد أول جمهورية تلت الاحتلال الفرنسي والثانية بعد الانفصال عن مصر وما يقال عن ثورة حزب البعث، وبعد مضي عام بالتمام والكمال على سقوط الطاغية، تبدو منطقة هروب بشار الأسد وانهيار نظامه بتلك الصورة المذلة والسريعة، فالذي جرى كان، وبأبسط الألفاظ، خروجاً عن كل التوقعات وأعظم من أقصى أحلام أكثر السوريين تفاؤلاً، لكنه ودونما دخول بسيناريوهات السقوط وأسبابه وفواعله.

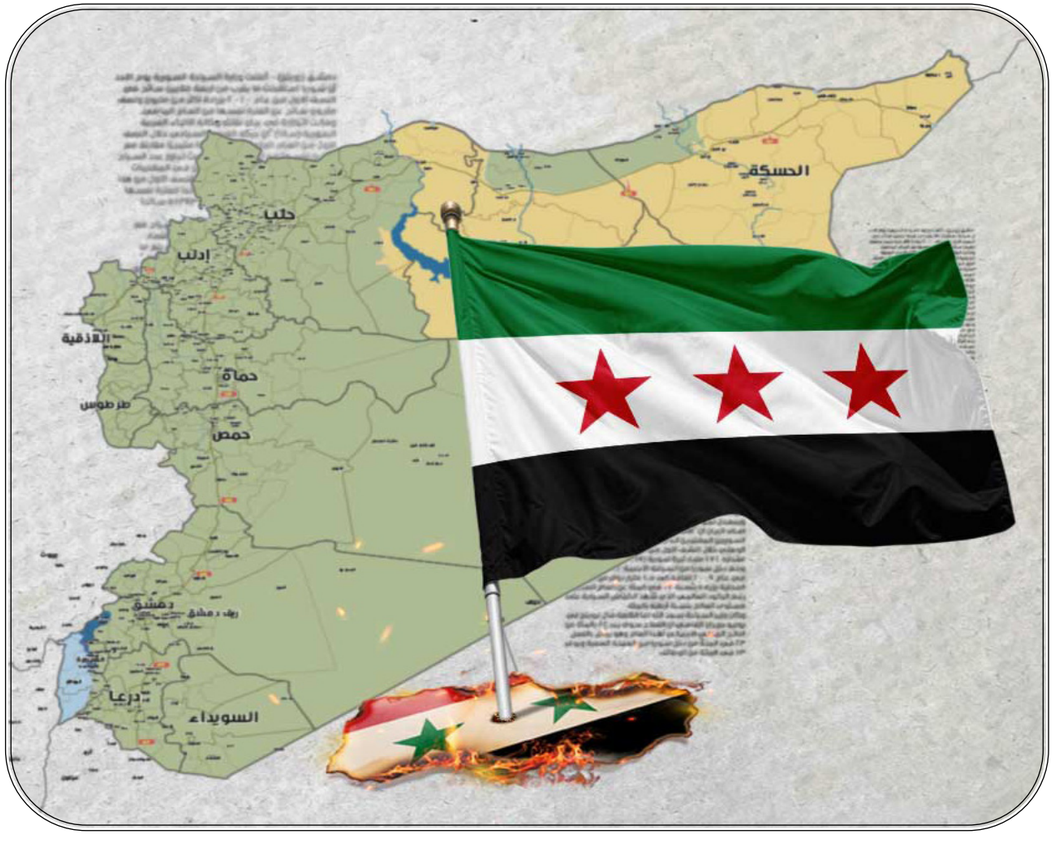

إذ باتت سورية وبعد هروب «النظام الاشتراكي البعثي» لا شرقية ولا غربية، بل تحاول السلطة في دمشق، إعادة تعريف سورية، هوياتياً واقتصادياً وسياسياً، آخذة من شعارات كبيرة، كالاقتصاد الحر والانفتاح على الجميع والانخراط بالنظام العالمي، المالي والاقتصادي وحتى السياسي، أدوات لتسريع الاندماج الاقتصادي مع المجتمع الدولي. وإلغاء العقوبات والبدء مع الجميع من مبدأ، انتصار الثورة يجب ما قبله وعفا الله عمّا مضى. ذاك «الانفتاح على الجميع» سينتج عنه عقابيل أو اختلاط وتضارب.

البعض يقول: إن النتائج حتى اليوم، تبدو جيدة إن لم نقل أكثر حيث عرفت السلطة بدمشق طريقها لواشنطن وزار رئيسها البيت الأبيض لتزال بعد ذاك العقوبات وتتحسن المعاملات المالية، فهذا إنجاز يحسب للدبلوماسية السورية، وأن تؤاخي بين الأضداد لتمد، بالوقت نفسه، الجسر من جديد مع روسيا ويزور الرئيس أحمد الشرع موسكو، فذاك يعظّم من الإنجاز.

وهكذا على صعيد دول المنطقة وما يقال عن اختلاف بالسياسات بين تركيا والسعودية ومصر أو بين دول الجوار ذاتها، بما فيها دول الخليج العربي التي كانت وجهة سلطة دمشق الأولى وكان للرياض والدوحة، الأثر الأهم ربما، بتسريع الانفتاح والدعم الإسعافي بُعَيد هروب الاسد، لتقف سورية على قدميها وتبتعد عن حافة الانهيار المجتمعي والاقتصادي .

والبعض الآخر له وجهة نظر متمايزة :

ثمة ملاحظات جلية وكبيرة يمكن تسجيلها على الاقتصاد السوري خلال عام،

أول تلك المشاهدات أن الاقتصاد السوري عاش عاماً كاملاً من دون موازنة عامة للدولة، نكتفي بما أعلنته رئاسة الوزراء «أيام الحكومة الانتقالية الثانية» أنها ستعتمد على مبدأ الموازنة الاثني عشرية لعام 2025 .

ببساطة الموارد اختلفت وكذا الإنفاق، الجاري والاستثماري، وتبدلت معهما، بواقع النهج الجديد، طرق الدعم والأجور والتعاطي الخارجي، ما يحيل القياس أو العمل وفق جزء اثني عشري من موازنة سابقة، تبرير أو تسويق، ليس إلا.

والحال ذاته ينسحب على موازنة العام المقبل التي توقع وزير المالية، محمد يسر برنية خلال مقابلة تلفزيونية (20 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي) أنها ستشهد فائضاً قليلاً، من دون أن يحدد قيمة تلك الموازنة أو حتى تقر من البرلمان أو يصدر بها مرسوم على اعتبار عدم وجود برلمان بسورية وقتذاك

عدم وجود موازنة عامة يعني ارتجالاً، ويعني غياب رقابة، ويعني فيما يعني أيضاً، إشارات استفهام وتعجباً حول الموارد والنفقات .

وربما ثاني المشاهدات خلال العام الأول من عمر سورية ما بعد الأسد، كان نسف هوية سورية الاقتصادية المختلطة بالسابق، بين التخطيط المركزي والاقتصاد الاجتماعي، ليتم ومنذ الأيام الأولى لوصول إدارة الحكم الجديد، إعلان اقتصاد السوق الحر.

ولا يزال مئات آلاف السوريين عاجزين عن الوصول لقراهم ومدنهم المهدمة، ولا يزال نظام الحكم متردداً في فتح ملفات الفساد الكبرى، ولا تزال قطاعات الصناعة والإنتاج والتصدير مهملة، ولا تزال الدولة غير مسيطرة على كل ثرواتها بما فيها النفط والغاز، ولا تزال أزمات الفقر والبطالة والعشوائيات تمثل تحدياً لصانع القرار، ولا تزال هناك علامات استفهام حول كيفية خلق بيئة جاذبة لإعادة الأموال المهاجرة .

- استرداد الأموال المنهوبة: لم تحقق الحكومة تقدمًا في استرداد الأموال المنهوبة، حيث لم يُعلن عن أي مبالغ مستردة، ويتطلب الأمر قضاءً مستقلاً وشفافية إدارية، مما يعزز شعور المواطنين بعدم جدية الحكومة.

رأي مخالف

نشطت التجارة الخارجية لسورية خلال العام الجاري بعد فتح الحدود أمام تدفق السلع من الدول المجاورة وغيرها، وتوفر الدولار في البنوك والصرافات، واختفت السوق السوداء للعملة مع زيادة تحويلات المغتربين والاستثمارات الأجنبية، وتوقف تهاوي المدخرات الوطنية، وعاد قطاع النقل العام ليعمل بانتظام بعد أن كانت تقطعه الحواجز وممارسات المافيا خلال عهد بشار.

عرفت الجمهورية الثالثة إدارة الاقتصاد على شعب يعيش أكثر من 90% منه تحت خط الفقر، بعيداً عن الانهيار، بل وأحدثت تحولات تحسب لها، سواء على صعيد توفير السلع والمنتجات وحوامل الطاقة، أو على مستوى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الاجور، أو وهو الأهم، حماية المنشآت والمؤسسات من الانهيار وإعلان الإفلاس بعيداً عن مخاطر التحول بالصدمة وما قد ينتج عنه من آثار، شكلية وبنيوية، على اقتصاد مهدم جراء الانفتاح ومنافسة عرجاء.

وبواقع نفاد كامل الاحتياطي النقدي بالمصرف المركزي وتراجع الإنتاج والتصدير، لحدود صفرية ربما، تأتي خطوة تثبيت سعر الصرف، بعد تحسنه المباشر إبان التحرير، من الملاحظات التي تحسب لدمشق، فإن قدرة إدارة الحكم أو السلطة النقدية على منع انهيار العملة السورية التي تفقد، عملياً وواقعياً، جميع مبررات الصمود واستمرار التداول إنجاز لها .

في خطوة متممة لهوية الجمهورية الثالثة، وإن فيها وعليها بعض المخاوف يأتي قرار تبديل العملة بعد حذف أصفار

ماذا عن الاستثمار:

وآخر الملاحظات الجليّة وأهمها ربما، هو الاستثمار وما قيل عن جذب سوريا لنحو 30 مليار دولار، أو بصيغة أدق، التعاقد لجذب هاتيك المليارات والتي لا شك تنتظر البيئة والمناخ وعوامل الجذب والاستقرار، لأن رأس المال محق وليس جباناً.

ولا يزال المستثمرون الأجانب مترددين في اقتحام الأسواق السورية، ولا يزال القطاع المصرفي متخلف الأنشطة والخدمات وغير قادر على حشد الموارد.

وفي سوريا البلد الذي يسعى للخروج من إرث ثقيل من الفوضى الاقتصادية والتهالك المؤسسي يحتاج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من الداخل، فهو يحتاج إلى التمويل وربط التمويل بالحوكمة، والحوكمة بالاستدامة، والاستدامة برؤية وطنية جديدة للنهضة.

حيث معمار الدولة الجديدة يلزمه تبني ثقة الأسواق بدل الارتباط بالمساعدات والاستثمار في الطاقة النظيفة والزراعة المستدامة بدل المعالجات المؤقتة .

لتقدّم نموذجًا اقتصاديًا يعكس مسؤولية

الدولة تجاه مواطنيها وتجاه العالم .

سوريا لا تواجه تحدّي النمو بقدر ما تواجه تحدّي إعادة التأسيس الاقتصادي وصياغة نموذج جديد قادر على استيعاب متطلبات مرحلة ما بعد النزاع والتحوّل السياسي .

مشروع إعادة بناء سوريا على أسس جديدة قادرة على الصمود أمام الأزمات المستقبلية، ومنفتحة على الاقتصاد العالمي، وقادرة على جذب رؤوس الأموال والمهارات يلزمه إعادة صياغة علاقة الدولة بالمواطن والشركات وفق منطق "القيمة"، لا منطق "التحكّم».

وتبني الاستدامة كجزء من الهوية الاقتصادية، وتعمل على دمجها في قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة .

ان الاقتصاد السوري يحتاج إلى إدارة تحوّل اقتصادي حقيقي، وفتح نوافذ تمويل لم تعد متاحة عبر القنوات التقليدية لا إلى معالجة مالية آنية. وهذا يعني أن سوريا يمكنها — إذا تبنّت معايير الحوكمة اللازمة — أن تجذب رؤوس أموال ضخمة دون الدخول في انتدابات سياسية أو ترتيبات مرهقة. فالمجتمع الدولي لا يشترط في التمويل سوى الامتثال للمعايير، ووجود نظم لقياس الأثر، والالتزام بقواعد الإفصاح .

في سوريا، حيث تعرّضت شبكات الكهرباء والمياه والبنية الزراعية لتدمير عميق، إن تمويل القطاعات تُعَدّ اليوم حجر الأساس لأي اقتصاد قابلٍ للحياة في المدى الطويل: الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والزراعة المستدامة، والبنية التحتية المرنة، ومعالجة النفايات. وهذه القطاعات ليست مجرد مشاريع تقنية، بل هي مشاريع بنيوية تحدِّد جودة النمو وكفاءته.

الطريق لا يزال طويلاً حتى نصل إلى نتيجة تقول إن الحكام الجدد في سورية وضعوا الاقتصاد الوطني على مساره الصحيح، أو إن هذا الاقتصاد بدأ يتنفس وينمو ويزدهر بقوة ويحقق نجاحات كبيرة، وإن المواطن السوري بدأ يشعر بنهاية حقبة الأسد التي عانى خلالها الغلاء والفقر والبطالة والفساد والاحتكار والذل والمهانة، وتدني مستويات المعيشة، وتردي خدمات الصحة والتعليم والسكن، بل وعانى من كل أنواع الموبقات المعيشية.

إعادة الإعمار المتعثرة:

لم تحقق الحكومة السورية تقدمًا في إعادة الإعمار بعد عام من التحرير، حيث بقيت الأحياء المدمرة على حالها وتواجه العائدين تعقيدات قانونية وإدارية، مع تقدير البنك الدولي تكلفة الإعمار بـ 216 مليار دولار.

الأموال المنهوبة

ومع تباطؤ ملف الإعمار، برز ملف استرداد الأموال المنهوبة بوصفه أحد أكثر الملفات حساسية لدى السوريين، الذين كانوا ينتظرون إجراءات واضحة لاسترجاع جزء من الثروات التي خرجت من البلاد خلال السنوات الماضية. إلا أن العام الأول لم يشهد أي إعلان مبالغ مستردة أو متورطين تمت محاسبتهم، إذ اكتفت الحكومة بتصريحات عامة عن مكافحة الفساد من دون كشف حجم الأموال أو طبيعة الملفات المفتوحة .

التضخم والغلاء

ويمثل التضخم التحدي الأبرز للسكان، إذ واصلت الأسعار ارتفاعها اليومي رغم حديث الحكومة عن استقرار نقدي مرتقب، ما جعل الرواتب عاجزة عن تغطية الاحتياجات الأساسية. وارتفعت أسعار الغذاء والمحروقات والدواء إلى مستويات غير مسبوقة، وسط غياب فعلي للرقابة، وفق ما يؤكده الخبراء. إن التضخم التراكمي بين 2011 و2024 بلغ 16 ألف في المئة، نتيجة تراجع الإنتاج المحلي، وانخفاض الصادرات إلى 6% من مستوياتها قبل الحرب، وتراجع السياحة، واتساع العجز التجاري إلى 35% من الناتج المحلي. كما أسهمت العقوبات، والأزمة المالية في لبنان، وخروج موارد النفط والقمح عن سيطرة الدولة في تفاقم الأزمة، ما رفع تكلفة المعيشة إلى حد لم يعد الحد الأدنى للأجور يغطي سوى خمس سلة الغذاء، مع تجاوز الفقر 90% وخروج أكثر من مليوني طفل من المدارس للعمل.

وأشار الخبير الاقتصادي عامر شهدا إلى أن الحكومة «رفضت طوال العام الاعتراف بأن الأدوات التي تستخدمها في ضبط التضخم لم تعد صالحة، وأن السياسات التقليدية لم تعد مجدية في اقتصاد يعتمد على الاستيراد ويعاني من ضعف الإنتاج المحلي وتراجع الثقة بالعملة الوطنية». وأضاف: «التضخم لم يكن نتيجة مباشرة للظروف الخارجية فحسب، بل لقرارات داخلية ساهمت في زيادة الكتلة النقدية، وتوسع الإنفاق غير المنتج، وضعف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية». وأكد أن عدم الإصلاح الجدي لمؤسسات الدولة، واستمرار العمل بعقلية إدارة الأزمة بدل التنمية، جعل أي محاولة لخفض الأسعار بلا قيمة حقيقية.

الخلاصة

بعد عام على التحرير، وجدت الحكومة السورية نفسها عاجزة عن تحويل خطابها الاقتصادي إلى نتائج ملموسة. فرغم الوعود بإصلاحات واسعة وانفراجات سياسية يفترض أن تفتح باب إعادة الإعمار واسترداد الأموال وكبح التضخم، بقيت الملفات الأساسية بلا تقدم، فيما تواصلت موجات الغلاء وبقيت الأحياء المدمرة على حالها. وبينما ترجع الحكومة الإخفاقات إلى العقوبات وإرث الفساد السابق، يؤكد خبراء أن المشكلة بنيوية وتتعلق بغياب القرار الاقتصادي الفعلي، ما يبقي البلاد في مأزق متجذر لا تعالجه التصريحات الرسمية .

رغم أن العام الأول لـ "سوريا الجديدة" شهد استقراراً نسبياً وتحسناً ملحوظاً في سعر صرف الليرة، إلا أن الأعباء الاقتصادية ما تزال تثقل كاهل السوريين، وسط سؤال لا إجابة حاسمة له حتى الآن: هل أصبحت الحياة المعيشية أفضل من العام الماضي أم الأزمة المعيشية تتفاقم؟

وثيقة الاستراتيجية الأمريكية

المصالح لا المبادئ "لازمة ترامب" "موجز القوة"!

د. محمد عياش - كاتب وباحث سياسي

بين الأولويات الأمريكية المتجددة بالإضافة ما كانت تعمل عليها طيلة فترة استغلال نهاية الحرب الباردة، وظهورها كقوة مهيمنة، وقادرة على فرض العقوبات لكل من يخالفها أو يقف في طريقها، تتجه السياسة الأمريكية اليوم لتعزيز مفهوم الأمن القومي الأمريكي NSS 2025، وتدعيم فكرة «أمريكا أولاً» (America First) ومفاده، التركيز على المصالح الأمريكية بشكل مباشر، ودعم الاستقرار في الشرق الأوسط والعمل على تهدئة الخلافات والاختلافات، وربطه بالمصالح الأمريكية التي ترى - عملية السلام أو مشاريع التنمية - فيه ليس مرتبطاً بالقيم بقدر ما هو ملحق بالمصالح الأمريكية المباشرة، وضرورة توفير الأمن لطرق الإمدادات، واستقرار السوق العالمية، وحماية الاستثمارات الأمريكية.

الوثيقة صدرت الخميس 4 كانون الأول/ديسمبر 2025، ممتدة على 29 صفحة؛ والهدف، إعادة إنتاج مرتكزات صغرى، ولكنها مفصلية أكدت عليها إستراتيجيات سابقة؛ متبوعة بمخاوف وهواجس خطيرة، راهن الحال يقول: إن الولايات المتحدة قسّمت العالم على الأقل إلى خمسة أقسام، وبالتالي فإن العمل، أو الواجب القيام به وعلى وجه السرعة، لطبيعة كل قسم على حدة، بالرغم من التشابك والتعقيد، وزيادة الحركة الرافضة للهيمنة الأمريكية .

وبالنظر إلى الأقسام أو المناطق، وإلى المبادئ والأولويات، واستقرارها أي الإستراتيجية على خمس مناطق، تعتبر نقلة نوعية تضرب المفهوم التقليدي - أوروبا والولايات المتحدة - كواجهة الغرب، وهذه المناطق جاءت حسب المصالح لا المبادئ أي أن نصف الكرة الغربي، الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، آسيا وأوروبا، والشرق الأوسط وأفريقيا؛ ولأن الولايات المتحدة نموذج حديث غير موغل بالتاريخ؛ وجب عليها إحياء لما يسمى" عقيدة مونرو" الشهيرة، وتعود إلى الرئيس الأمريكي الخامس جيمس مونرو سنة 1823، وتحظر على أوروبا، صراحة وليس تلميحاً، التدخل في شؤون دول أمريكا اللاتينية، لأن هذه المنطقة مجال حيوي أمريكي .

المكتوب يعرف من عنوانه، لأن المنطق البسيط يفترض الانطلاق من التفصيل، وبالتالي فإن قرابة 400 كلمة كتبها دونالد ترامب على سبيل تقديم الوثيقة كضامن لأن تبقى الولايات المتحدة الأمة الأعظم والأرفع، والقوة التي لا تقهر، وبيت الحرية على الأرض، وأشد جبروتاً من أي وقت مضى. في هذه الجزئية الأخيرة تكمن الوثيقة التي على عاتقها تنفيذ ما سبق، وإلا فإن المخطط له لن يجدي نفعاً إذا ما سار والقوة العسكرية وزيادة القواعد في العالم .

تكمن الوثيقة في قاعدتين أساسيتين، الإدراج بمعنى التطويع والتجنيد، ثم التوسع حتى إذا لزم الأمر التدخل العسكري المباشر (السينتكوم)، بالتوازي طبعاً مع آليات الترغيب والترهيب، مع التأكيد للأمم الأخرى ضرورة رؤية الولايات المتحدة الشريك الوحيد، والعمل أيضاً على عدم التعاون مع الدول المنافسة كالصين وروسيا وبعض الدول في أمريكا اللاتينية .

ما يهمنا نحن سكان الشرق الأوسط، والذي جاء باسم المنطقة الرابعة، حسب الوثيقة، حيث لا توفّر الإستراتيجية الجديدة انتقاد، وأحياناً تبخيس وتسخيف ركائز إستراتيجيات الولايات المتحدة على امتداد خمسة عقود ما قبل ترامب، بمعنى أنها تستذكر معطيات الطاقة، والمنطقة بوصفها ميدان تصارع القوى العظمى، والأزمات الإقليمية التي هددت بالانتقال إلى الجوار والعالم، اثنتان على

الأقل من أولويات الشرق الأوسط تبدلت في الحسابات الأمريكية، فلا الطاقة باتت حكراً هناك، خاصة وأن أمريكا اليوم منتجة ومصدرة، ولا أنساق نفوذ القوى العظمى بقي على حاله، وقد انقلب إلى مناورات للولايات المتحدة اليد العليا فيها، يعود ذلك لترامب، وأما إيران، قوة زعزعة الاستقرار الرئيسية، فقد أضعفتها الضربات الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023، وكذلك عملية "مطرقة منتصف الليل" التي أمر بها ترامب في حزيران الماضي .

الوثيقة وما فيها من جهد كتابي، تبعث على الاشمئزاز، إذ تؤكد الوثيقة بإلحاق العالم والرؤية الأمريكية، بغض النظر عن التحولات الإستراتيجية الدولية وبروز دول تتحدى الولايات المتحدة في وضح النهار فنزويلا وكولومبيا الذي هدد رئيسها غوستافو بيترو بقوله: لا توقظوا النمر؛ بلغة حادة وجادة، واستعداد كركاس للمواجهة وإلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة إذا تجرأت وأقدمت على العدوان أو ما شابه ذلك.. وفي الوثيقة أيضاً هناك إخفاقات أمريكية لم يتم ذكرها كالأزمة الروسية الأوكرانية، بل اكتفت باللوم على الإدارة السابقة وتحميلها المسؤولية الكاملة، وثيقة كهذه لا تستحق أن تلحق بالاستراتيجية لعدة أسباب وأهمها عدم قراءة المزاج الدولي، وغياب الإبادة الجماعية التي ترتكبها ما يسمى دولة الكيان الصهيوني بحق سكان قطاع غزة والضفة الغربية والاعتداءات اليومية على لبنان وسوريا، والتهديد المتواصل لإيران.

تغليب المصالح على المبادئ، خطأ كارثي وعدم فهم ودراية بطبيعة المبادئ التي من وجهة نظر أصحابها ومعديها بأنها لا تتجزأ، ولا يمكن استبدالها بالمصالح الاقتصادية مقابل السيادة والاستقرار، فكان على الولايات المتحدة أن تقرأ جيداً طبيعة وحساسية المنطقة، وهنا أشير بالطبع للقضية الفلسطينية التي قد تكون غائبة أو مغيبة نوعاً ما، والاكتفاء فقط بما تراه إسرائيل مناسباً، بالرغم من فشل السلام الإبراهيمي المزمع قيامه وخطة التطبيع العربية – الإسرائيلية.

إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وثباتها الدغمائي، حول كيفية تأمين الهيمنة والغطرسة، وتشدق رئيسها الحالي بالقوة العسكرية التي ربما تتسع مع قدوم العام الجديد، على خلفية التهديدات والمخاوف في القواعد العسكرية المنتشرة في العالم مع العلم أن واشنطن قامت بتغيير اسم وزارة الدفاع إلى الحرب، لأن ما وراء الأكمة ما وراءها .

تسعى واشنطن من خلال التقارب مع روسيا، والضغط على القارة الأوروبية لتقوم بدورها، الضغط على الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بتقديم التنازلات لروسيا ووقف إطلاق النار (الحرب)، لتجد قدماً بين روسيا والصين، وفي حالة كسب الروس لصالحهم تستطيع واشنطن تنفيذ سياساتها الخفية والإضرار بالاقتصاد الصيني الذي يسير بسرعة البرق.

أعتقد أن واشنطن فقدت البوصلة في تعزيز تفردها بقيادة العالم، وبالتالي فإن الأزمة الروسية – الأوكرانية أزمة قد تطيح بالعمق الأوروبي الأصلي للولايات المتحدة وبالتالي فأن واشنطن مضطرة على المدى القريب أن تسعى لتهدئة الأوضاع وربما تعمل على قيام انقلاب في أوكرانيا حتى يهدأ الدب الروسي ويوقف تمدده، على الأقل فترة الثلاث سنوات المتبقية للرئيس الأمريكي ترامب .

لا تتوقف الانتقادات الأمريكية اللاذعة لدول أوروبا، وكيفية الاتكال على الولايات المتحدة (عسكرياً) والتغافل عن الأطماع الروسية، والتركيز على الليبرالية الأوروبية، وكيفية ضياع الهيمنة على أغلبية الدول الأفريقية، ورفضها أي الأخيرة سياسة الوصاية والحماية، ما يؤشر إلى الضعف في البنية السياسية والعسكرية الأوروبية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة رفعت يدها لجهة دفع القسم الأكبر لحلف الناتو مقابل ضعف المدفوعات الأوروبية ، وعلى دول أوروبا أن ترفع ميزانياتها العسكرية وتتحمل مسؤولياتها المستقبلية ولا سيما الحرب الروسية الأوكرانية التي تهدد الشرق الأوروبي .

الوثيقة الأمريكية واضحة المعالم ولا تحتاج للتدقيق والتمحيص، فهي مباشرة وفيها تظهر "لازمة ترامب" وضرورة إخضاع العالم لرغباته، وترتيب الأعداء كل حسب قوته ونفوذه وتحالفاته، إذ لا تبعد كثيراً عن الفهم، ولا تحتاج إلى صيغ ومسوغات، تتحدث عن نفسها، وأزماتها المتراكمة مع العالم الذي لا تحترم فيه إلا من تجد معه المصالح والصفقات.

واشنطن بالآونة الأخيرة بدت وكأنها دولة الكذب الفاضح، ناهيك عن الأزمات والتحولات العامودية والأفقية، في الوقت الذي تتجه دول العالم إلى الصدق ومصالحة شعوبها وإخباره بالأطماع الأمريكية وشحذ الهمم للمواجهة المصيرية، تبدو واشنطن مضطرة لإصدار هذه الوثيقة كمناورة بالمقام الأول بأنها لا تزال الدولة الأقوى والأعظم وبالتالي الإعلان عن هذه الوثيقة بمثابة تذكير وتحذير وتثبيت الصورة الذهنية للعالم أن واشنطن لا تزال تتربع على القمة.

التغيير الملحوظ من التحول المفاجئ عن المبادئ إلى المصالح، قد يعكس السياسات فما كان عدواً بالأمس يصبح صديقاً، وما كان صديقاً يتحول إلى عدو إذا لم يتوفر لديه ما يربطه بالمصالح، تغيير بنيوي في السياسات الدولية، قد يترتب على ذلك محاذير ومخاطر، وبالتالي فإن رسم السياسات المستقبلية أصابها هزة «تكتونية» كبيرة لأن سياسة المصالح الاقتصادية لا تنظر إلى الأيديولوجيات كحال الإعجاب الأمريكي بالقيادة السورية الحالية كمثال واضح وبالتالي فإن نجاح العلاقات الاقتصادية يجب أن ترتكز على فهم واحترام رغبة الشعوب بالازدهار والاستقلال وعدم الاستغناء عن الهوية الوطنية.

أعتقد أن الوثيقة الأمريكية "موجز القوة" وإعلانها كإستراتيجية خطأ فادح، لأنها تجيب عن حالة التخبط والذعر من القوى الصاعدة، الدول الرشيدة تفكر بعيداً عن الكاميرات والبيانات والوثائق، وقريباً من الغد. الولايات المتحدة، التي وصفها وزير خارجية ألمانيا، يوشكا فيشر، ذات مرة بأنها «تعيد أخطاء الماضي بشكل مأساوي». ومكر التاريخ لا يبعد كثيراً عنها

العالم مع غزة

صفي الله الحسيني - باحث دكتوراه، جامعة دلهي

في تاريخ الإنسانية محطات حاسمة لا تقاس بامتدادها الزمني، بل بما تتركه من أثر عميق في الوعي الجمعي للبشر. هي لحظات يتوقف فيها الإنسان أمام ذاته، لا بوصفه فرداً معزولاً، بل بوصفه جزءاً من عالم أوسع، ويسأل نفسه بصدق مؤلم: ما موقفي من هذا الألم؟ وما القيمة الحقيقية لإنسانيتي إذا بقيت مجرد شعور صامت؟ ما تشهده غزة في هذه المرحلة هو من تلك اللحظات الفارقة التي لا تسمح بالمرور العابر، لأنها لا تختبر السياسات الدولية فحسب، بل تمتحن جوهر الضمير الإنساني في أعمق مستوياته. غزة، في معناها الجغرافي، ليست سوى مساحة محدودة على الخريطة، لكنها في معناها الإنساني تحولت إلى رمز كثيف للمعاناة والصمود معاً. هي ليست دولة عظمى، ولا تمتلك نفوذاً سياسياً مؤثراً، ولا تملك أدوات القوة التي يفاخر بها العالم المعاصر. يعيش فيها أكثر من مليوني إنسان في ظروف اقتصادية وإنسانية قاسية منذ سنوات طويلة، تحت حصار مستمر جعل الحياة اليومية معركة بحد ذاتها. ومع اندلاع الحرب الأخيرة، لم تعد غزة مجرد مكان يعاني، بل أصبحت مسرحاً مفتوحاً لألم إنساني غير مسبوق في كثافته ووحشيته.

القصف الذي تعرضت له المدينة لم يفرق بين حي سكني وآخر، ولا بين بيت بسيط ومبنى عام، ولا بين مدرسة يفترض أن تكون ملاذاً للأطفال ومستشفى ينتظر منه إنقاذ الأرواح. تحولت البيوت إلى ركام، والشوارع إلى مساحات للخوف، والمستشفيات إلى أماكن تعج بالجرحى دون إمكانات كافية للعلاج. آلاف العائلات فقدت منازلها، وآلاف الأطفال فقدوا أحد الوالدين أو كليهما، وكثيرون وجدوا أنفسهم فجأة بلا مأوى ولا أمان ولا أفق واضح للمستقبل. ما يضاعف من قسوة هذه المأساة أن العالم لم يعد يتلقاها عبر تقارير جافة أو أرقام مجردة، بل عبر صور حية تنقل تفاصيل الألم لحظة بلحظة. وجوه الأطفال، صرخات الأمهات، عجز الطواقم الطبية، مشاهد النزوح الجماعي، كلها أصبحت حاضرة في الشاشات والهواتف، تدخل البيوت في مختلف أنحاء العالم، وتكسر الحواجز الجغرافية والنفسية. هذه المشاهدة المباشرة فرضت سؤالاً أخلاقياً حاداً: هل يمكن لإنسان يرى هذا كله أن يبقى غير معني؟

اللافت في هذه اللحظة التاريخية أن قطاعات واسعة من شعوب العالم لم تختر الصمت. منذ الأيام الأولى، خرج الناس في مدن مختلفة ليعبروا عن رفضهم للعنف غير المبرر، وعن تضامنهم مع المدنيين الذين يدفعون ثمن صراعات لا يملكون قرار إشعالها ولا إيقافها. في شوارع أوروبا، امتلأت الساحات العامة بالمتظاهرين، رجالًا ونساء، شباباً وكباراً في السن، تجمعهم قناعة أخلاقية مشتركة بأن استهداف المدنيين لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة. في لندن، تكررت المسيرات الكبرى، وشارك فيها مئات الآلاف، في مشهد يعكس حجم التعاطف الشعبي مع معاناة غزة. وفي مدن أخرى مثل باريس وبرلين ومدريد وروما، خرجت تظاهرات مشابهة، رافعة شعارات تطالب بوقف القتل واحترام حياة الإنسان. كثير من هؤلاء المتظاهرين لم تكن لهم علاقة مباشرة بالمنطقة، لكنهم شعروا أن الصمت في هذه اللحظة هو تخلٍ عن أبسط المبادئ الإنسانية.

أما في الولايات المتحدة، فقد بدا المشهد أكثر تعقيداً، نظراً للفجوة الواضحة بين الخطاب السياسي الرسمي وصوت الشارع. في مدن كبرى مثل نيويورك وواشنطن ولوس أنجلوس، خرج آلاف المحتجين مطالبين بوقف فوري لإطلاق النار، ومؤكدين أن الدفاع عن حياة المدنيين لا يتناقض مع أي قيمة أخلاقية أو إنسانية. ورغم الضغوط الإعلامية والاتهامات التي وُجهت إلى بعضهم، فإن الإصرار على الاستمرار في الاحتجاج عكس شعوراً متنامياً بأن الصمت لم يعد خياراً مقبولاً. في مناطق أخرى من العالم، خاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، اتخذ التضامن مع غزة طابعًا وجدانيًا خاصاً. شعوب عانت طويلًا من الاستعمار والقمع والعنف السياسي رأت في ما يحدث للفلسطينيين صورة مألوفة من معاناة عاشتها بنفسها في مراحل مختلفة من تاريخها. هذا الشعور المشترك بالألم جعل التضامن أكثر عمقاً وصدقاً، بعيدًا عن الحسابات السياسية الضيقة.

وسط هذا الحراك العالمي، برز دور الجامعات بوصفها فضاءات حية للنقاش الأخلاقي والفكري. في كثير من الحُرُم الجامعية، نظم الطلاب اعتصامات ووقفات احتجاجية، مطالبين بمواقف واضحة تنسجم مع القيم التي تدرس في قاعات المحاضرات. لم يكن احتجاجهم تعبيراً عن موقف سياسي تقليدي، بل محاولة لربط المعرفة بالمسؤولية الأخلاقية. تساءل كثير من الطلاب عن

معنى التعليم إذا بقي منفصلًا عن آلام البشر، وعن قيمة البحث العلمي إذا عجز عن الانحياز للإنسان في لحظات المحنة. بعض الأكاديميين شاركوا طلابهم هذا القلق، مؤكدين أن الجامعة ليست مجرد مؤسسة تعليمية محايدة، بل فضاء يفترض أن يُنمّي الحس النقدي والضمير الأخلاقي. ورغم الضغوط التي مورست على هذه التحركات، فإنها كشفت عن حيوية جيل شاب يرفض القبول بالسرديات الجاهزة. إن الحضور القوي للشباب في موجة التضامن العالمي مع غزة لم يكن ظاهرة عابرة أو انفعالية، بل كان تعبيراً عن تحول عميق في طريقة تشكّل الوعي الإنساني في العصر الرقمي. هذا الجيل نشأ في عالم مفتوح على مصادر متعددة للمعلومة، ولم يعد يعتمد على خطاب إعلامي واحد أو رواية رسمية واحدة. لقد أصبح قادرًا على المقارنة، وعلى التشكيك، وعلى بناء موقفه الخاص انطلاقًا من صور حية وشهادات مباشرة. من هنا، لم تعد غزة بالنسبة له مجرد عنوان سياسي بعيد، بل تجربة إنسانية حاضرة في تفاصيل الحياة اليومية، تناقش في القاعات الدراسية، وعلى منصات التواصل، وفي الفضاءات العامة.

وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دوراً محورياً في كسر الاحتكار التقليدي للسرد. الصور القادمة من غزة، ومقاطع الفيديو القصيرة التي توثق لحظات الألم والخوف والفقدان، انتشرت بسرعة هائلة، وأعادت تشكيل الرأي العام العالمي. هذا الانتشار لم يكن مجرد نقل للمعلومة، بل خلق حالة من التفاعل العاطفي والفكري في آن واحد. كثير من المستخدمين لم يكتفوا بالمشاهدة، بل حاولوا الفهم والتحليل، وربط ما يحدث بقضايا أوسع تتعلق بالعدالة الدولية، وحقوق الإنسان، ومعايير الأخلاق في زمن الحروب. هذا التفاعل الرقمي ساهم في خلق مساحة عالمية مشتركة، تجاوزت الحدود الجغرافية والثقافية. في هذه المساحة، أصبح الألم الإنساني مفهومًا مشتركًا، وأصبح الصمت محل مساءلة. لم يعد من السهل تجاهل المأساة أو التعامل معها بوصفها شأنًا محليًا لا يخص إلا أهلها. غزة، بهذا المعنى، خرجت من إطارها الجغرافي الضيق لتصبح قضية إنسانية عالمية، حاضرة في النقاش العام، ومؤثرة في تشكيل الوعي الأخلاقي لجيل كامل.

في مقابل هذا الحراك الشعبي الواسع، برز التناقض الصارخ بين مواقف الشعوب ومواقف كثير من الحكومات. هذا التناقض لم يمر دون ملاحظة، بل أصبح موضوعًا للنقاش والنقد في الإعلام والجامعات والمنتديات الفكرية. كثيرون تساءلوا عن معنى القيم التي يرفعها العالم المعاصر، وعن مدى التزامه الفعلي بمبادئ حقوق الإنسان عندما تتعارض مع المصالح السياسية. هذا السؤال لم يكن موجها إلى جهة بعينها، بل إلى المنظومة الدولية ككل، التي بدت عاجزة عن ترجمة خطابها الأخلاقي إلى أفعال ملموسة. إن هذا التباين بين الضمير الشعبي والقرار السياسي كشف عن أزمة أعمق تتعلق بطبيعة النظام الدولي المعاصر. فبينما يزداد وعي الشعوب بأهمية الكرامة الإنسانية، تظل آليات اتخاذ القرار محكومة بحسابات القوة والنفوذ. غزة، في هذا السياق، تحولت إلى مرآة تعكس حدود الخطاب الأخلاقي الرسمي، وتكشف المسافة بين ما يُقال وما يُمارس. هذه المسافة هي التي دفعت كثيرين إلى إعادة التفكير في مفهوم العدالة الدولية، وفي دور المؤسسات العالمية في حماية المدنيين أثناء النزاعات.

من الناحية الأخلاقية، تطرح مأساة غزة سؤالاً جوهرياً حول معنى الإنسانية في زمن الحروب الحديثة. هل تظل حياة المدنيين قيمة عليا لا يجوز المساس بها، أم أنها تصبح مجرد تفصيل ثانوي في صراع المصالح؟ هذا السؤال ليس نظرياً، بل يتجسد يوميًا في مشاهد الدمار، وفي معاناة الأطفال والنساء وكبار السن. إن الإصرار الشعبي العالمي على التضامن مع غزة يمكن فهمه بوصفه محاولة جماعية للإجابة عن هذا السؤال، ومحاولة للدفاع عن فكرة بسيطة لكنها جوهرية، وهي أن الإنسان يجب أن يبقى في مركز أي نظام أخلاقي. كما أن هذا التضامن يعكس رفضاً متزايداً لتطبيع العنف. كثير من الشعارات التي رفعت في المظاهرات لم تكن سياسية بقدر ما كانت أخلاقية، تطالب بوقف القتل، وبحماية الأبرياء، وبالاعتراف بإنسانية الضحايا. هذا الخطاب الأخلاقي، رغم بساطته، يحمل في طياته قوة رمزية كبيرة، لأنه يعيد التأكيد على قيم أساسية يحاول العنف طمسها. في عالم اعتاد على مشاهد الحرب، يصبح التمسك بهذه القيم فعل مقاومة بحد ذاته.

من زاوية فكرية أوسع، يمكن النظر إلى التضامن العالمي مع غزة بوصفه لحظة وعي كوني، تتقاطع فيها التجارب الإنسانية المختلفة. شعوب من خلفيات ثقافية ودينية وسياسية متنوعة وجدت نفسها متفقة على موقف أخلاقي واحد، هو رفض استهداف المدنيين ورفض الصمت أمام المعاناة. هذا التقاطع لا يعني اختفاء الخلافات، لكنه يشير إلى إمكانية بناء أرضية إنسانية مشتركة، تقوم على احترام الحياة والكرامة. هذه اللحظة تطرح أيضًا تساؤلات حول دور المثقف والباحث في مثل هذه السياقات. هل يكتفي المثقف بالتحليل البارد، أم أن عليه مسؤولية أخلاقية في التعبير عن موقف إنساني واضح؟ كثير من الأصوات الأكاديمية اختارت كسر الصمت، معتبرة أن المعرفة لا يمكن أن تكون محايدة تماماً عندما يتعلق الأمر بآلام البشر. هذا الموقف لا يعني التخلي عن الموضوعية، بل توسيع مفهومها ليشمل البعد الأخلاقي للبحث والفكر.

إن الحديث عن العالم مع غزة لا يعني الادعاء بأن العالم موحد أو متفق بالكامل، بل يعني الإشارة إلى تحوّل ملموس في الوعي الإنساني. هذا التحول يتجلى في رفض متزايد للصمت، وفي استعداد أكبر للمساءلة، وفي إصرار على إعادة طرح الأسئلة الأخلاقية الكبرى. غزة، في هذا السياق، ليست مجرد قضية آنية، بل لحظة كاشفة تعيد تعريف علاقة الإنسان بالعالم من حوله. في النهاية، يمكن القول إن قيمة هذه اللحظة لا تكمن فقط في حجم التضامن، بل في نوعيته. إنه تضامن نابع من إحساس عميق بالمشترك الإنساني، ومن وعي بأن الألم إذا ترك دون مساءلة، فإنه يهدد الجميع. هذا الوعي، مهما بدا هشاً أمام قوة السلاح، يحمل في داخله إمكانية التغيير. فالتاريخ، كما أثبتت تجارب كثيرة، لا تصنعه القوة وحدها، بل تصنعه أيضاً لحظات الوعي التي ترفض النسيان.

حرب الإبادة تعيد تشكّل التضامن الأممي مع فلسطين

محمد صوان ـ كاتب سياسي فلسطيني ـ تركيا

منذ بداية حرب الإبادة الصهيوأمريكية على غزة، بدا أن قوى اليسار في الغرب تعيش حالة من الارتباك.. ففي الوقت الذي عبّر فيه عدد من الأحزاب الشيوعية واليسارية عن تضامنها المباشر مع الشعب الفلسطيني، ظلّ جزء من النخب الفكرية والثقافية المنضوية في إطار هذه الأحزاب متردداً أو صامتاً، وكأن التعبير عن موقف إنساني أصبح معضلة سياسية!

التحوّل المتدرج في مواقف اليسار مؤخراً طرح سؤالين أساسيين: لماذا كان التضامن ضعيفاً في البداية؟! وما الذي يدفع مثقفاً يسارياً إلى المجازفة بمستقبله المهني في الغرب حين يوقّع بياناً أو يكتب نصاً ينتقد فيه الممارسات الإسرائيلية، أو يشارك في كسر الحصار عن غزة عبر سفن الحرية؟.

تاريخياً، ظلّت أحزاب وقوى اليسار الغربية أسيرة ثقل « المحرقة » وما ترتّب عليها من إحساس بالذنب الجماعي تجاه « اليهود » في أوربا والولايات المتحدة.. هذا التعامل جعل أي نقد لإسرائيل محفوفاً بخطر اتهام صاحبه بـ « معاداة السامية «!.

مواقف التضامن والتعاطف الواسعة لم تأت من فراغ، فهناك ثلاثة عوامل ساعدت بهذا التحوّل :

1- الصور والمشاهد الميدانية المريعة: مشاهد الدمار والضحايا المدنيين – لا سيما الأطفال الفلسطينيين – فرضت نفسها على الوعي الغربي والرأي العام العالمي، ولم يعد ممكناً تبريرها بخطاب الحرب على «الإرهاب «!

2- الإرث الأخلاقي والحضاري لقوى اليسار، حيث ثمة شعور بين كثير من نخب اليسار بأن الصمت يجعلهم شركاء في الجريمة، ولهذا جاء في أحد البيانات لليسار الفرنسي:» إن صمتنا يعني أننا تخلينا عن جوهر رسالتنا الإنسانية والحضارية «!.

3 - تتالي التجارب السابقة، فمنذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى 87 93- والثانية 2000 – 2005 ، إضافة للحروب المتكررة على غزة، والتي رسّخت قناعة بأن الحياد أمام جرائم « إسرائيل « يضعف مصداقية اليسار الغربي أمام الرأي العام العالمي !.

لقد أدى تصاعد الإجرام الصهيوأمريكي في المحصلة إلى تبلور موقف جماعي عبّر عنه البيان المشترك بين عدة أحزاب وقوى يسارية أوربية ونشرته صحيفة ليبراسيون الفرنسية في شهر أيار 2025 ، وحمل تواقيع أسماء بارزة للعاملين في الحقول الأكاديمية والنقابية.. ودعا البيان إلى وقف فوري لإطلاق النار، وذكّر بضرورة احترام القانون الدولي، واعتبر «تخاذل المجتمع الدولي لا يليق بقيم العدالة والإنسانية التي يفترض أن يدافع عنها» واستخدم كلمة «إبادة» لوصف ما يجري في قطاع غزة !.

بعد عامين ويزيد لحرب الإبادة الصهيونية على قطاع غزة تبدلت خريطة المواقف في الشارع الأوربي والأمريكي على نحو دراماتيكي، من موقف رسمي داعم «لإسرائيل» إلى موجات تضامن شعبي ونقابي وأكاديمي آخذة بالتصاعد، فأصبحت معها القارة الأوربية ساحة مواجهة أخلاقية وحضارية بين الضمير الشعبي والتواطؤ الحكومي الرسمي، فأكثر من عامين كانا كفيلين بتفكيك السردية الصهيوأمريكية داخل الوعي الأوروبي والأمريكي، وطبعاً بعد أثمان فلسطينية هائلة على مستوى التضحيات والعذابات والدمار الشامل لقطاع غزة !.

منذ حزيران 2024 بدأ التمرد والاحتجاجات الطلابية والمقاطعات العمالية والأكاديمية تظهر في أوربا والولايات المتحدة، وكان لقوى اليسار دوراً مميزاً في وتيرة التصعيد الشعبي والنقابي والأكاديمي والقانوني، موانئ تغلق، ونقابات ترفض نقل السلاح، وجامعات تطالب بالمقاطعة الأكاديمية مع «إسرائيل» وعزلها.. أضف إلى ذلك استصدار مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بحق بنيامين نتنياهو ووزير حربه السابق يؤاف غالانت بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وإصرار دولتي جنوب أفريقيا وتركيا بمقاضاة قادة الاحتلال الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية بتهم ارتكاب إبادة جماعية وتطهير عرقي.. مما زاد بتوسيع حضور فلسطين في الفعاليات السياسية والثقافية وإطلاق أسطول الصمود والحرية لفك الحصار عن غزة، أيضاً اعترافات دولية جديدة بدولة فلسطين، وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على كيان الاحتلال الصهيوني!.

استنهاض الحركة العمالية والطلابية :

دخلت الحركة النقابية العمالية على خط التضامن مع فلسطين وغزة، وأصبحت جزءاً من المشهد المعني بمحاصرة السردية الصهيونية ومكانة كيان الاحتلال أوربياً وأمريكياً.. ويمكن تسليط الضوء على بعض الأمثلة: في إيطاليا رفضت نقابة «ميناء جنوة» تحميل سفن نقل أسلحة إلى

كيان الاحتلال، وكانت رسالتهم:

«لسنا أدوات للإبادة والتهجير» ، وفي إسبانيا نفذ اتحاد نقابات العمال c g t إضرابات تضامنية متتالية ، كما شاركت في أسطول الصمود ليتكامل موقفها مع الموقفين الشعبي والرسمي الذي يعبّر عنه رئيس الحكومة الاسبانية الاشتراكي سانشيز ، وفي النرويج طالبت نقابة العمال الوطنية « L o » بوقف التبادل الاقتصادي والعسكري مع كيان الاحتلال ، وفي بلجيكا نظّمت الحركة العمالية والطلابية قوافل إغاثة وشاركت في حملات الـ« b d s » للمقاطعة وسحب الاستثمارات، وفي الدانمارك والسويد ظهر دعم عمالي وشعبي مباشر أدى إلى فصل أعداد من العمال والأكاديميين من وظائفهم .. فما يوحد هذه التحركات هو استقلالها عن السلطات الرسمية، واعتمادها خطاباً أخلاقياً يرفض تحويل العمال إلى أدوات دعم لمشاريع الاحتلال، مشددة على تصعيد تضامنها وصولاً « للعصيان المدني « في وجه ممارسات الاحتلال بوصفه دولة أبرتهايد، يجري هذا رغم الأثمان التي تدفعها الحركة العمالية والطلابية لمساندة فلسطين، سواء بالتضييق أو الفصل من الوظائف والجامعات.. تلك التحركات أعادت الشرعية لحركة فرض العقوبات وسحب الاستثمارات «b d s» لقد تحولت الجامعات ومراكز البحث العلمي إلى ساحات مركزية للاحتجاج على حرب الإبادة الصهيوأمريكية في فلسطين.. من السوربون في باريس إلى أمستردام ولاهاي، ومن سويسرا والدنمارك إلى الولايات المتحدة، تصاعدت الاعتصامات الطلابية، ورفعت أعلام فلسطين، وارتفعت المطالب بقطع العلاقات الأكاديمية مع دولة الاحتلال الصهيونية، رغم محاولات قمع وشيطنة الحراك، والتهديد بالفصل والطرد من الجامعات ..

كل ذلك ساهم في تعميق الوعي بالحق الفلسطيني وعدالة قضيته، في هولندا نظّمت الحركة الطلابية « الخط الأحمر « واحدة من أكبر الاحتجاجات الطلابية، جمعت مئات الآلاف وأجبرت البرلمان الهولندي، رغم أنف اليمين المتطرف، على فتح نقاش واسع حول وقف التعاون العسكري والأكاديمي مع كيان الاحتلال، في بريطانيا شملت التحركات جامعات مثل اكسفورد وكامبريدج وغلاسكو، حيث نفذ الطلاب اعتصامات مدنية داخل المباني الجامعية - تتقدمهم حركة فلسطين أكشن - مطالبين بسحب الاستثمارات من « إسرائيل « وقطع العلاقات معها !.

منذ نيسان 2024 شهدت الجامعات الأمريكية موجة احتجاجات غير مسبوقة دعماً لفلسطين وشعبها ، ففي جامعة كولومبيا بنيويورك أقام الطلاب « مخيم اعتصام « مطالبين بإنهاء الشراكات الاقتصادية والأكاديمية مع كيان الاحتلال، ردّت الإدارة بالقمع، ودعت الشرطة لتشتيت الاعتصام ، مما أسفر عن اعتقالات جماعية ، تبعتها عقوبات أكاديمية بحق المئات من المدرسين والطلاب، تكرر المشهد في جامعات مثل تكساس – أوستن ، كاليفورنيا – إيرفين ، حيث واجهت الاعتصامات الطلابية تدخلاً أمنياً عنيفاً ، وتعرض الطلاب لعقوبات قاسية ، فيما رفعت الحركة الطلابية دعاوى قضائية ضد إدارات الجامعات واتهامها بانتهاك حقوق الطلاب .. رغم القمع شكّلت هذه الاحتجاجات رافعة تطور للوعي الطلابي الذي يرى في القضية الفلسطينية رمزاً لمناهضة الاستعمار والعنصرية، الأمر الذي دفع باتجاه مساءلة المؤسسات عن علاقاتها السياسية والمالية، وفتح نقاش وحوار عميق حول تمويل الاحتلال على حساب دافعي الضرائب !.

في صيف 2025 أبحر « أسطول الصمود « العالمي من موانئ في إيطاليا وإسبانيا وتونس وتركيا، حاملاً مساعدات ونشطاء برلمانيين ويساريين من «44 دولة» في محاولة جديدة لاختراق الحصار على غزة بعد محاولة أسطول «مادلين» منتصف العام ذاته، حيث وضعت التغطية الإعلامية والمتابعة الحقوقية الواسعة للحصار الإسرائيلي لغزة في قلب الأجندة الأوربية، محوّلة الحدث من مجرد قافلة إنسانية إلى تحدٍ عابر للحدود، وفضح لمنطق الحصار، وإعادة تعريف التضامن كفعل مقاومة مدني وإنساني أممي !.

خلاصة القول: ما بين تشرين الأول 2023 وكانون الأول 2025 انقلب المشهد، لم تعد فلسطين محاصرة، بل باتت « إسرائيل « تواجه حصاراً شعبياً وأممياً متزايداً، تحديداً داخل معسكر حلفائها الغربيين، حتى الرئيس الأمريكي ترامب أقر « بتراجع صورة إسرائيل « مركّزاً جهوده على « إنقاذها من العزلة».. جيل جديد في أوربا والولايات المتحدة بات يرى في القضية الفلسطينية مرآة لقضايا عديدة: مقاومة العنصرية ومواجهة الاستعمار والفاشية الصهيونية الجديدة، رفض الإبادة والتهجير للشعب الفلسطيني، التضامن الأممي اللامحدود مع الشعب الفلسطيني، لقد امتد التحول إلى أمريكا الشمالية وأستراليا وأمريكا اللاتينية، حيث يسطع دعم الرئيس الكولومبي غوستاف بيترو لفلسطين وشعبها، ويختزل أغلبية المواقف في القارة اللاتينية.. كذلك ساهمت موجات التضامن هذه في تباين مواقف أوربا الرسمية، إذ طرحت دول كـ «إسبانيا، إيرلندا، سلوفينيا، وبلجيكا» مشاريع ومقترحات بتجميد الاتفاقيات البيانية التفضيلية مع كيان الاحتلال، وتوسعت دعوات فرض قيود على التعاون الاقتصادي والأكاديمي معه !.

لقد فرض الشارع وقوى اليسار الأوربي عموماً إيقاعاً جديداً من الضغط عبر النقابات والجامعات وحملات المقاطعة وتحركات الموانئ والمصانع وأعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الاختبار الأخلاقي والإنساني للغرب !.

في غضون عامين ونيّف، خرجت فلسطين من الهامش الرمزي إلى قلب النشاط والحراك الشعبي واليساري في الغرب، ومن الهامش «التضامني الموسمي» إلى قلب الحركة الاجتماعية والسياسية في أوربا والولايات المتحدة، حيث أن ما بدأ مواقف فردية تحذر من الإبادة والتهجير قد تحوّل إلى تيار منظم يقوده اليسار ونخبه من أكاديميين ونقابيين وطلاب، فرض نفسه قوة ضغط متصاعدة على صانعي القرار.. هذا التحول لا يبشر بتغيير مؤقت، بل بإعادة تموضع طويل الأمد للقيم الإنسانية الغربية: من التواطؤ والصمت على جرائم الاحتلال الصهيوني إلى الانحياز الواضح لحركة التحرر الوطني الفلسطيني ولعدالة القضية الفلسطينية.. أفق التضامن الأممي يبدو واسعاً، ومرشح لأن يحدث تأثيراً سياسياً وثقافياً واجتماعياً فعلياً، خاصة مع صعود جيل جديد يتبنى قضايا التحرر والتقدم والسلام !..

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تدين العدوان الأمريكي على فنزويلا وتدعوا إلى صياغة موقف دولي موحد للتصدي لهذا العدوان

أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بأشد العبارات، ما وصفته بالعدوان الإمبريالي الأمريكي الغاشم على جمهورية فنزويلا البوليفارية، والذي تمثل في غارات جوية وقصف صاروخي استهدف العاصمة كاراكاس، ومنشآت حيوية ومدنية، إضافة إلى قواعد عسكرية ومجمعات سكنية، معتبرةً ذلك فصلاً جديدًا من فصول الإرهاب الأمريكي المنظم ضد الدول ذات السيادة.

وأكدت الجبهة، في تصريح صحفي يوم السبت (2026/1/3)، وقوفها التام واللامحدود إلى جانب فنزويلا قيادةً وحكومةً وشعبًا، وعلى رأسهم الرئيس المناضل نيكولاس مادورو، مشددة على أن فنزويلا التي انحازت على الدوام لقضايا المظلومين، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، تدفع اليوم ثمن مواقفها المبدئية الرافضة للهيمنة والاستعمار.

وأوضحت الجبهة أن العدوان الأمريكي على فنزويلا يشبه في جوهره وأهدافه العدوان الصهيوني الغاشم على الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن المجرم واحد، وأن العقلية الاستعمارية الساعية إلى كسر إرادة المقاومة هي ذاتها.

ورأت الجبهة الشعبية أن ذرائع الإدارة الأمريكية، سواء تحت مسمى «مكافحة التهريب» أو «حماية الديمقراطية»، ليست سوى غطاء زائف لممارسة قرصنة إمبريالية تهدف بوضوح إلى نهب ثروات الشعب الفنزويلي ومصادرة قراره السياسي المستقل، معتبرة أن ما تمارسه واشنطن في منطقة الكاريبي يمثل إرهاب دولة منظمًا ومتفلّتًا من كل المواثيق والأعراف الدولية والقيم الإنسانية.

وأكدت الجبهة على الحق الأصيل وغير القابل للتصرف للشعب الفنزويلي في المقاومة بكافة أشكالها والدفاع عن وجوده وسيادته الوطنية، مشددة على أن تماسك الجبهة الداخلية يشكل الرد الأمثل على محاولات الترهيب واختراق الأجواء.

ودعت الجبهة الشعبية جميع القوى الحرة والتقدمية في أمريكا اللاتينية والعالم إلى صياغة موقف دولي موحد للتصدي لهذا العدوان، الذي يهدد الاستقرار والسلم العالمي، مؤكدة أن غطرسة الإمبريالية ستتحطم حتمًا أمام وعي الشعوب المنحازة لحريتها وشجاعتها.

وحذرت الجبهة من أن استمرار الولايات المتحدة في هذا الجنون العسكري من شأنه تفجير بؤر صراع جديدة في العالم، مؤكدة أن العدوان على فنزويلا هو اعتداء على كل دولة تتمسك بقرارها الوطني المستقل.

وختمت الجبهة الشعبية تصريحها بالتأكيد على ثقتها المطلقة بأن فنزويلا «بوليفار وتشافيز ومادورو» ستخرج من هذه المحنة أكثر قوةً وصلابة، وأن قوى الإمبريالية، مهما امتلكت من تكنولوجيا القتل، ستظل عاجزة عن تحقيق أهدافها الاستعمارية أو كسر إرادة الشعوب الحرة.

وثيقة بحثية:
قراءة في المضامين والأهداف الحقيقية لاستراتيجيات الإبادة الصهيونية الممتدة من غزة الى الضفة الغربية

نواف الزرو ـ كاتب وباحث سياسي فلسطيني ـ الأردن

على ضوء ما جرى ويجري في غزة من حرب صهيونية إبادية، ومن تدمير شامل ومحو كامل عن وجه الأرض لأحياء كاملة وتهديمها على رؤوس ساكنيها في كافة مدن وبلدات وقرى قطاع غزة تطبيقا لسياسات التطهير العرقي، وعلى ضوء ما كشف النقاب عنه من مخططات تهجير لأهلنا في غزة، وفي ضوء تصاعد حملات الاجتياح والقتل والتدمير والتهجير في مخيمات شمال الضفة الغربية، يمكننا أن نوثق في الجوهر وفي الصميم أن هذه الحرب الاقتلاعية- الترحيلية لأهلنا في غزة وامتدادا الى الضفة الغربية إنما هي محطة اخرى في السياق الارهابي الصهيوني، واننا أمام أكثر من سبعة وسبعين عاما من سياسات التطهير العرقي وجرائم الحرب الصهيونية المفتوحة في فلسطين، ولم يحرك العالم ساكنا، و» لم يظهر العين الحمرا كما يظهرها في أماكن أخرى، «ولم تتحرك الجنائية الدولية أبدا..؟!

نستحضر ذلك ونتساءل على خلفية ما جرى ويجري في غزة وفي جنين ونابلس وطولكرم-نور شمس ومخيم عقبة جبر وغيرها من اجتياحات عسكرية دموية وتدميرية، فمنذ أن بدأت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا على سبيل المثال، لم نرَ دمارا شاملا أو قتلا جماعيا أو إبادة جماعية للأطفال والنساء والشيوخ، ولم نر حرقا لعائلات كاملة بنسائها وأطفالها كما نشاهد في فلسطين منذ بدايات النكبة والكيان، ولم نرَ تهديما كاملا للمدن والبلدات والقرى والاحياء كما لم نرَ محوا كاملا لحضارة شعب كما يجري في فلسطين وفي غزة على نحو خاص، وكل هذه الجرائم اقترفت وما تزال في فلسطين وتبث بالبث الحي والمباشر على مرأى العالم كله، ولم يحرك هذا العالم ساكنا ولم ترف له عين...!

«إسرائيل» وكلّ هذا الهدم..!..

وفي ضوء الكم الهائل من معطيات سياسة الهدم الإسرائيلية للبنى التحتية الفلسطينية نوثق أولا: أن سياسة هدم البيوت الفلسطينيّة «تشكل أداة من أدوات الاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ؛ لخدمة مشروعه القائم على فكرة الدولة اليهوديّة العنصريّة؛ ففي حين يشكّل النتاج البنائيّ؛ الشعبيّ والتاريخيّ والتراثيّ، بطابعه المعماريّ الفلسطينيّ، أداة مقاومة فاعلة تُرسّخ ذاكرة المكان وهويّة الجماعة، يوظّف الاستعمار سياسة الهدم لعبرنة الفضاء الفلسطينيّ، وتهويد الأرض، وطمس الهويّة الفلسطينيّة للمشهد العمرانيّ، إضافة إلى كونه إجراء أمنيًّا وعقابيًّا لردع أنماط المقاومة المختلفة- من دراسة لإيمان بديوي نشرت على موقع متراس12-/2023/09». فمنذ مطلع القرن الماضي، تعدّدت أساليب وممارسات الاستعمار الصهيونيّ لتحقيق الهيمنة المكانيّة على الجغرافيا المستعمَرة؛ في محاولة لنفي كلّ مقوّمات السيادة الفلسطينيّة على الأرض؛ فشكّلت «كلٌّ من التقنيّات والممارسات المرتبطة بالحيّز المكانيّ منظومة من السيطرة الكولونياليّة وأداة للفصل- نقلا عن ايمان بدوي عن-إيال وايزمان، أرض جوفاء: الهندسة المعماريّة للاحتلال الإسرائيليّ، ترجمة: باسل وطفه (بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر ومدارات للأبحاث والنشر، 2017)، بدءًا من النكبة وما رافقها من تهجير للفلسطينيّين، مرورًا بأحداث اجتياح القرى ومحوها، وحرق الممتلكات وسرقتها، وادّعاء يهوديّة بعض النماذج العمرانيّة، وتحويلها إلى مؤسّسات وبيوت إسرائيليّة، وإعادة تسمية بعض الأماكن والمباني الأثريّة بأسماء توراتيّة، كما «ظهرت أنظمة جديدة للترسيم والتمثيل البصريّ، ولعلّ تشويه الأسماء العربيّة للمناطق المحتلّة يُعَدّ أساسًا لخطاب احتلاليّ يبتغي إعادة إنتاج المكان إدراكيًّا بطمس مفاهيم ونحت أخرى»[عبدالله البياري، «معمار الاحتلال وإعادة اختراع المكان»، العربيّ الجديد، 2015/3/29، شوهد في: 2023/9/3:

https://www.alaraby.co.uk/%85%D8%85%D8%B9%D9%D9%A7%»، أضف إلى ذلك، جدار الفصل وإستراتيجيّات بناء المستعمرات الهادفة إلى تفكيك الروابط بين الأراضي الفلسطينيّة الواحدة بعزلها عن بعضها، وما يرافق ذلك من بناء لحواجز عسكريّة ونقاط تفتيش وأنظمة مراقبة، وصولًا إلى سياسة هدم البيوت الفلسطينيّة، الممارَسة منذ النكبة، والّتي تصاعدت في الانتفاضات، وما زالت السلطات الإسرائيليّة تشرّعها حتّى اليوم، وبدأت تتكاثف مؤخّرًا.

ويلاحظ أن سياسة الهدم الإداريّ هو الّذي يسعى الاستعمار من خلاله إلى تقييد حركة البناء الفلسطينيّ وتوسيع الاستيطان؛ لتهويد فضاءَي القدس والضفّة الغربيّة... وتتجلّى سياسة الانتقام والسلطة على العمارة الفلسطينيّة في الصور الّتي يهدّم فيها الاستعمار العمران البنائيّ في كلٍّ من القدس والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وأراضي 48، وتتمثّل في:

-1 الهدم العسكريّ-الأمنيّ، وهو ما نشاهده من صور قصف المباني والمنشآت باستهدافها جوًّا، في كلّ عدوان إسرائيليّ على غزّة؛ لإضعاف القوى الفلسطينيّة وإنهاكها بتصعيد حجم الخسائر.

-2 الهدم الإداريّ أو الجنائيّ (مخالفات البناء)، وهو الّذي يسعى الاستعمار من خلاله إلى تقييد حركة البناء الفلسطينيّ وتوسيع الاستيطان؛ لتهويد الفضاء الفلسطينيّ، وذلك من خلال رفض مَنْح الفلسطينيّين تصاريح بناء على أراضيهم وفي تجمّعاتهم السكنيّة، في مقابل صلاحيّات مفتوحة لليهود في بناء التجمّعات السكّانيّة؛ وهو ما ترتّب عليه هدم الاستعمار لبيوت الفلسطينيّين بحجّة أنّها غير مرخّصة. وفي هذه الحالة، يُجْبَر الفلسطينيّ على هدم بيته بيديه، وإن لم يفعل ذلك تهدم السلطات الإسرائيليّة البيت، وتُلزم أهله بدفع تكلفة ذلك باهظًا.

-3 الهدم العقابيّ، وهو استهداف لمنازل الأفراد المتّهمين بتنفيذ عمليّات ضدّ جنود الاستعمار والمستوطنين، ويمثّل أحد أشكال العقوبات الجماعيّة؛ فهو انتهاك مباشر لعائلة المنفّذ الّذي لا يشهد عمليّة الهدم أصلًا؛ فهو إمّا شهيد وإمّا مطارَد وإمّا أسير في سجونهم، وتمارَس عليه كلّ آليّات العقاب. وفضلًا على أنّها سياسة قمع ممنهجة؛ تتّخذ من الهدم وسيلة لردع الفلسطينيّين من تكرار العمليّات الفرديّة، وللسيطرة على حالة التوتّر والتخوّف، الّتي تثيرها العمليّات بين المستوطنين. -إيمان يديوي-المصدر السابق نفسه-.

ويشكل هدم مئات البيوت الفلسطينية كل سنة إحدى أقدم السياسات التي تنتهجها إسرائيل منذ نشأتها، ولا يمكن للفلسطينيين أن يضمنوا في ظل هذه الظروف حقهم في السكن، إذ يبقى البيت بالنسبة لهم، منذ النكبة، رمز السلب المتجدد الذي يتعرضون إليه... في فلسطين، يستخدم الاحتلال الإسرائيلي البيوت كعقاب لأصحابها ويقوم بهدمها من أجل ترحيلهم، أو يقوم بترحيلهم ثم هدمها، أو يهدمها ليعاقبهم على فعل مقاوم، أو يهدمها في حملات تهدف إلى التصفية الجماعية مثل الحروب على غزة، أو ضمن سياسات تهويد واسعة للمكان كما يحدث في القدس والأغوار شرقي الضفة الغربية، أو كوسيلة لتهديد الأسرى في السجون الإسرائيلية أثناء التحقيق: "إما هدم المنزل وتشريد العائلة أو تقديم اعتراف"... وقد دمر الاحتلال الإسرائيلي منذ النكبة أكثر من 500 قرية وبلدة فلسطينية. وقدر عدد المنازل التي هدمها الكيان منذ ذلك الحين بنحو 170 ألف مسكن فلسطيني. وفي النكبة نفسها هُجر نحو مليون فلسطيني من المناطق التي احتلت في العام 1948، والذين أصبحوا الآن حول سبعة ملايين في أنحاء العالم- تقرير خاص – (أوريان 21) 2021/10/26».

وفي هذا السياق المتعلق بإستراتيجيات الهدم والتهديم والتدمير الشامل الصهيونية نتابع بعضا من الوثائق والشهادات الأخرى المتعلقة بالتدمير المنهجي للمجتمع الفلسطيني والتي كنا اشرنا إليها مرارا في دراسات سابقة ونستحضرها هنا ثانية للتذكير دائما..!

إستراتيجية نتنياهو: تدمير المجتمع الفلسطيني...

وفي التوثيق فقد دفعت عملية السابع من أكتوبر/2023 نتنياهو إلى «اتخاذ القرار الأهم في حياته السياسية: تدمير المجتمع الفلسطيني في غزة وتهجيره، عقاباً له على ما حصل في مستوطنات الغلاف، مثلما تُروى النكبة الأولى في السردية الإسرائيلية على أنها عقوبة للفلسطينيين لرفضهم خطة التقسيم وهجومهم على المجتمع اليهودي. التنفيذ متذبذب والتصريحات مربكة، لكن الأفعال واضحة: «الحكومة تندفع نحو محو غزة»، حسبما قال وزير التراث عميحاي إلياهو. هذا هو «النصر الكامل» الذي وعد به نتنياهو- ألوف بن-هآرتس2025--7--31».

الأهداف الحقيقية الكبيرة غير المعلنة لجيش الاحتلال في غزة..!

مرة أخرى نعود لنذكر من أجل تصويب البوصلة: ما أعلنه نتنياهو وأعضاء المجلس الحربي الصهيوني على مدار الساعة عن أهداف الحرب لديهم وهي: القضاء على قدرات حماس العسكرية وتحرير الرهائن-الأسرى- ما هي إلا أهداف كاذبة واستهلاكية للرأي العام، فالأهداف الحقيقية غير معلنة لديهم هي الإبادة الجماعية للفلسطينيين وخاصة للنساء والاطفال والتدمير الشامل للبنى التحتية بمعنى تسوية كل ما هو فوق الأرض بالأرض، والتهجير الجماعي للفلسطينيين، كي يتحول قطاع غزة بكامله إلى مكان غير

صالح للسكن والحياة، وفي ذلك كشف ضابط إسرائيلي خدم في قطاع غزة الجمعة، أن المهام التي ينفذها الجيش هناك تقتصر بشكل شبه كامل على تأمين عمليات هدم واسعة، في إقرار صريح بأن التدمير الشامل للبنية التحتية والمنازل هو أحد الأهداف الرئيسية للحرب، ونقلت صحيفة "هآرتس 2025-7-18 "، عن الضابط الذي أشير إليه بالحرف الأول من اسمه "أ"، قوله: "على أهالي الجنود أن يفهموا ما يجري هناك. المهمة الأساسية، والوحيدة تقريبًا، للقوات هي تأمين أعمال هدم الجرافات والتدريبات». وأوضح أن العمليات تنفذ تحت تسمية عسكرية تُعرف بـ"السقف على الأرض"، لكنها "ليست مهمة عسكرية بطبيعتها"، وإنما تهدف إلى تدمير الأحياء والمنشآت بشكل ممنهج. وبحسب شهادة الضابط، فإن عمليات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة تقوم على "هدم هائل للمنازل"، دون امتلاك أي معلومات استخبارية دقيقة عن أهداف محددة. وقال إن "ما يحدث ببساطة هو تدمير واسع النطاق، يُنفّذ وفق خطة ومؤشرات عملياتية مسبقة".

فيما أكد رونين برغمان معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرنوت» في وقت سابق، أن «الضغط العسكري لا يؤدي إلى إطلاق سراح المختطفين في غزة والقيادة الإسرائيلية تعلم ذلك جيدًا، ولكنها تستخدمه كمبرر لاستمرار الحرب البرية-الإبادية والتدميرية-». بينما نشرت مجلة «ذي نيشين» مقالا ل»جوشوا فرانك» قال فيه «إن الوحشية بالنسبة لإسرائيل هي الهدف من حملتها ضد غزة». وأكد في مقاله «أن هدف إسرائيل من قصفها للقطاع هو جعله مكانا غير صالح للعيش بنهاية حملتها العسكرية التي لا ترحم- واشنطن- وكالات - الثلاثاء : 16--1 2024».

وحتى لا يبقى الكثيرون تائهين أو متسائلين عن الأهداف الصهيونية الحقيقية وراء هذه الحرب الإبادية على شعبنا في غزة، وكي نتابع الأحداث في ظل قراءة إستراتيجية لتطورات الميدان والأجندات السياسية الراهنة والمحتملة، نستحضر أيضا ما كان الكاتب الإسرائيلي يوفال أبراهام قد وثقه حول الأهداف المرسومة في المخطط الحربي الاسرائيلي فأوضح: «وفقا للمصادر التي تحدثت إلى فريق البحث المشترك، يمكن تقسيم الأهداف في غزة التي قصفتها الطائرات الإسرائيلية إلى أربع فئات تقريباً:

تتضمن الفئة الأولى ما يعرف بـ "الأهداف التكتيكية"، وتشمل أهدافا عسكرية معيارية مثل الخلايا العسكرية المسلحة، ومستودعات الأسلحة، وقاذفات الصواريخ الأرضية والصواريخ المضادة للدبابات، وحفر الإطلاق، وقذائف الهاون، والمقرات العسكرية، ومراكز المراقبة، وما إلى ذلك.

وتشير الفئة الثانية إلى "الأهداف تحت الأرض"؛ وبشكل أساسي الأنفاق التي حفرتها حماس تحت أحياء غزة، بما فيها الأنفاق تحت منازل المدنيين، ويمكن أن تؤدي الغارات الجوية على هذه الأهداف إلى انهيار المنازل فوق الأنفاق أو بالقرب منها.

أما الفئة الثالثة من الأهداف- وهي الأهم والأخطر-هي "أهداف القوة"، وتشمل المباني الشاهقة والأبراج السكنية في قلب المدن، والمباني العامة مثل الجامعات والبنوك والمكاتب الحكومية، والغاية أو الفكرة وراء القصف والتدميرالمتعمد لمثل هذه الأهداف هي دفع المجتمع الفلسطيني إلى الهجرة.

أما الفئة الأخيرة فتتألف من "منازل العائلات" والغرض المعلن من هذه الهجمات هو تدمير المساكن الخاصة من أجل اغتيال أحد السكان المشتبه في أنه ناشط في حماس أو الجهاد الإسلامي. إلا أن الإفادات الفلسطينية في الحرب الحالية تؤكد أن العائلات التي قتلت لم يكن من بينها أي ناشطين من هذه التنظيمات.

ويلاحظ أن الجيش الإسرائيلي يولي -كما يبرهن على مدار الساعة في غزة ولبنان-اهتماماً خاصاً ورئيسيا بالفئتين الثالثة والرابعة من «أهدافه التكتيكية» كما يزعم مع أنها هي الأهداف الإستراتيجية الكبيرة الحقيقية التي تعني عمليا الإبادة الشاملة لكل شيء فلسطيني فوق أرض قطاع غزة....!

إسرائيليون كلنا مجرمون ومن عائلة الإبادة الجماعية

وتحول المجتمع الصهيوني في أعقاب نتنياهو إلى مجتمع مجرم بالكامل، وفي ذلك أكد المحلل الاسرائيلي ميخائيل سفارد منهجية التدمير الشامل قائلا:»إسرائيل تدمر غزة الآن. سموا هذا تطهيراً عرقياً، سموه محواً، ويمكنكم تسميته إبادة جماعية، سموه ما شئتم. لا شك لدي بأن من وضع مفهوم إبادة جماعية، رجل القانون اليهودي البولندي رفائيل ليمكن، كان سيكتب بدموع الخجل أن دولة اليهود ترتكب إبادة جماعية في غزة. هي تدمر المكان وتصفي المجموعة الإنسانية التي تعيش فيه. إن التدمير المادي لفضاء غزة هو تدمير ممنهج، بيت وراء بيت، مبنى عام وراء مبنى عام، بنية تحتية وراء أخرى.. مكان كان بيتاً لأكثر من مليون شخص، أصبح تحت الصفر. مؤسسات تعليمية، عيادات، حوانيت، بنى تحتية للمياه والكهرباء والمجاري، شوارع وأرصفة، كل ذلك أصبح رماداً. بيانات تم حسابها استناداً إلى صور جوية، فإن 70 في المئة من مباني القطاع تم تدميرها بالكامل أو تضررت بشكل لا يسمح باستخدامها، هذا قبل عملية "عربات جدعون 2" وتنفيذ وعد وزير الدفاع لحاخامات "الصهيونية الدينية" بأن "غزة ستكون مثل بيت حانون- ميخائيل سفارد-هآرتس 2025/8/29».

أين اختفت المدن والقرى الفلسطينية....؟!

وفي سياق نهج التدمير الشامل لفلسطين منذ النكبة كان الدكتور وليد مصطفى وهو باحث متابع متخصص، قد أكد من جهته في دراسته التي نشرت بعنوان «التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية»: «أن 62.6% من مجموع القرى الفلسطينية التي كانت موجودة في فلسطين قد هدمت على أيدي السلطات الصهيونية، وإذا أخذ بعين الاعتبار أن بعض أقضية فلسطين لم تقع بأكملها تحت سيطرة العدو عام 1948، نجد أن الـ 468 قرية التي هدمت قبل 1967، قد شكلت 78.4% من مجموع القرى الفلسطينية الـ 598 التي خضعت للسيطرة الصهيونية في ذلك العام»، وجاء في جداول الدراسة الموثقة «أن عدد المواقع الفلسطينية التي كانت قائمة في فلسطين حسب التقسيم الإداري لعام 1931، بلغ 755 موقعاً، هدم منها خلال عام 48 (472) موقعاً، وقد بلغ عدد بيوتها آنذاك 52812 بيتاً، وبلغ عدد سكانها حسب إحصاء 338428.1945 نسمة».

وجاء في تقرير للكاتب الإسرائيلي «تسفرير رينات» نشر في هآرتس بعنوان: «أين اختفت القرى العربية»:

«إن المؤرخين الناقدين للحركة الصهيونية بصورة خاصة، مثل الدكتور ايلان بابيه، يقولون إن اختفاء القرى الفلسطينية من مواقعها هو جزء من سياسة منهجية مبرمجة لطمس وجودها من أجل بلورة تاريخ جديد يتلاءم مع الرواية الصهيونية التي تدعي أن البلاد كانت فارغة وأنها تحولت إلى أرض خضراء مزدهرة بسبب نشاطات الكيرن كييمت وأمثالها»، ويقول الدكتور ايلان في البحث: أن تاريخ فلسطين يُنقل إلى عهد التلمود القديم».

وجاء في دراسة أخرى أجرتها في السنوات الأخيرة ناغا كيدمون (في إطار دراسات السلام والتطوير بتكليف من جامعة غوتبرغ في السويد وبتوجيه البروفيسور أورن يفتحال من جامعة بن غوريون) وجدت «أن أحراش الكيرن كييمت التي تشمل (86) قرية فلسطينية، وتطلق عليها بأنها «مغربية»، وفي أغلبية المواقع توجد لافتات إرشادية، إلا أن 15 في المئة فقط تتطرق إلى القرية العربية في الموقع، وأغلبية النصوص في الكراسات والصحف والإعلانات لا تتطرق لاسم القرى الفلسطينية إطلاقا، ولا تتطرق إلى كونها عربية».

تدمير لحضارة كاملة!

وفي هذا السياق على نحو حصري كشفت صحيفة «هآرتس العبرية النقاب عن «حملة مبيتة لتفجير المساجد»، حيث أشار مراسل الصحيفة وهو ميرون رفافورت إلى «أن إسرائيل هدمت ما لا يقل عن 120 مسجدا في القرى الفلسطينية التي احتلتها العام 1948، إضافة إلى بعض الكنائس المسيحية، بل إنها هدمت خلال الحملة عدة كنس (أماكن العبادة اليهودية)»، ويوضح «بأن هذا الهدم الذي تم في كثير من الأحيان بعمليات تفجير بالديناميت كان غرضه القضاء على أي أثر عربي في البلاد والعمل بأكبر قدر ممكن للحفاظ فقط على ما تبقى من آثار يهودية فيها ومحو أي أثر عربي فيها، وكأن الإسرائيليون يريدون أن يقولوا إن هذه البلاد لليهود فقط، ولم يكن فيها أي أثر عربي».

ويضيف رفافورت في تقريره الموسع المقتبس من كتاب صدر مؤخرا في لندن لباحث إسرائيلي في علم الآثار يدعى راز كلتر، قوله إنه «لم يفاجأ بما فعله الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في ذلك الوقت من ترحيل وتدمير، لأنه «لو كان العرب هم الذين انتصروا، لما فعلوا غير ذلك».

ويقتبس رفافورت من كتاب كلتر: «إن ما حدث تدمير جذري لمدن وقرى، وتدمير لحضارة كاملة، بحاضرها وبماضيها، ومن معالم للحياة خلال 3000 سنة، وحتى الكنس الباقية في الأحياء العربية التي هدمت، فسيفساء وقلاعا، ولولا بعض الناس المجانين في هذا الموضوع أمثال بيفين وغيره لكانوا مسحوا كل شيء على وجه الأرض»، ويؤكد «بأن الهدم كان يهدف إلى القضاء على بقايا الوجود العربي الذي أزعج القادة الإسرائيليين».

دور الجيش في إزالة آثار المدن والقرى!.

وهكذا إذن: تظهر الوثائق المفرج عنها من أرشيف الجيش الإسرائيلي: «أن الجيش الإسرائيلي عمل منذ قيام الدولة العبرية في العام 1948 على إزالة آثار قرى وبلدات عربية تم تهجير سكانها ومحوها من الوجود وتنفيذ حملات غايتها تفجير مساجد وأضرحة أولياء بأوامر صادرة عن قائد الجبهة الجنوبية في حينه موشيه ديّان، الذي حول حسب المؤرخ الإسرائيلي: فلسطين إلى صحراء مدمرة لطمس الحضارة العربية التي كانت قائمة وإقامة إسرائيل عليها».

وإذا ما أضفنا إلى ذلك جملة لا حصر لها من الوثائق الإسرائيلية والفلسطينية والبريطانية، فإنه يمكن التأكيد أن سياسة التهديم الشامل للمدن والقرى الفلسطينية، وسياسة الترحيل الشامل للشعب الفلسطيني اعتبرت ركيزة أساسية من ركائز الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل.

كما اعتبرت هذه السياسة من أشد الأسرار صونا في الحياة الإسرائيلية كما يؤكد البروفسور الإسرائيلي «إسرائيل شاحاك» قائلاً: «قبل العام 1948وضمن نطاق الأراضي المقامة عليها دولة إسرائيل، تعد المسألة من أشد الأسرار صونا في الحياة الإسرائيلية، فلا توجد نشرة أو كتاب أو كراس يتحدث عن عددها أو مواقعها، وهذا أمر مقصود، وذلك من أجل أن تكون الأسطورة الرسمية المقبولة عن بلاد فارغة، قابلة للتعميم في المدارس الإسرائيلية، ولروايتها للزوار والسياح».

ولذلك نقول ربما تكون الوثائق والشهادات العبرية/الصهيونية المتعلقة بالنكبة ومشهد التطهير العرقي والتدمير الشامل لفلسطين على أيدي التنظيمات والدولة الصهيونية، التي يكشف عنها تباعا على مراحل زمنية متباعدة، من أهم الوثائق التي من شأنها إدانة جنرالات تلك التنظيمات والدولة الصهيونية باقتراف جرائم حرب مع سبق التبييت والتخطيط، بل وتجلبهم إلى الجنايات الدولية لو جد جد العالم، ولعل معطيات المشهد الفلسطيني الراهن حيث تقترف دولة الاحتلال المحرقة الشاملة ضد اهلنا في غزة تشكل لائحة اتهام صارخة ضد الجرائم الصهيونية تستدعي تقديم ساسة وجنرالات الاحتلال إلى الجنايات الدولية بلا أي تردد لو جد جد العالم....؟!

أحقية المقاومة الفلسطينية
وسلاحها خيار إستراتيجي للدفاع عن الأرض والكرامة

نعيم إبراهيم ـ صحفي وكاتب فلسطيني ـ سورية

من المؤكد أن إصرار العدو الصهيوني وإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على نزع سلاح المقاومة الفلسطينية للبدء في المرحلة الثانية من اتفاق غزة ، يدلل على أن جوهر الاحتلال والسيطرة والهيمنة سيبقى قائما تحت عنوان براق هو «شروق الشمس» الذي يمثل شكلا جديدا من الاستعمار، يغلف بالحداثة والتكنولوجيا. مقابل صمت كامل عن الانسحاب الصهيوني أو إنهاء الاحتلال والعدوان .

فالمرحلة الثانية من الخطة، التي تشمل «إنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار وتشكيل مجلس السلام وحكومة من التكنوقراط وملف الإعمار، وانسحاب إضافي للجيش الإسرائيلي من القطاع»، لن تكون ممكنة من وجهة النظر الصهيونية دون تجريد المقاومة الفلسطينية فعلياً من سلاحها.

نتساءل الآن وفي كل آن :

لماذا الإصرار على هذا السيناريو وهل المقاومة خيار عابر وهل يمكن تحقيق السلام والتعايش مع الاحتلال ؟

لا شك أن خلف اللغة الناعمة عن الإعمار والحداثة في خطة «شروق الشمس»، تتبدّى مقاربة تتعامل مع غزة كمساحة قابلة لإعادة التشكيل، لا كأرض لشعب يملك حقوقاً وطنية وسياسية غير قابلة للتصرف وأن الخطة تعيد تعريف السكان من أصحاب أرض إلى مقيمين أومستأجرين، في نموذج اقتصادي يقوم على الجباية والعمل المأجور، لا على الملكية والاستقرار والسيادة.

كما أن الخطة تتعامل مع غزة على أنها «أرض بلا شعب»، وتنكر ملكية سكانها للأرض وتاريخهم، بما يعكس منطق «غنيمة الحرب»، وهو ما يشبه تجربة الولايات المتحدة في نشأتها على حساب السكان الأصليين من الهنود الحمر.

تاريخيا راكم الشعب الفلسطيني في مقاومته الاستعمار بكل أشكاله وتمسك بالحقيقة الوطنية الجامعة حول وحدة الأرض والشعب والقضية مؤمنا بأن المقاومة كفكرومنهج هي تعبير عن إرادة شعبية عامة تمتد عبر محطات مسيرة حركته الوطنية وعلى اتساع مختلف مكوناتها بهدف دحر العدو ومن أجل الحرية والاستقلال الوطني.

وفي العصر الحديث مرت المقاومة الفلسطينية بعدة مراحل وتطورات ما بين السلاح والوسائل الشعبية والإضرابات والعصيان المدني ضد الاستعمار البريطاني والاحتلال الصهيوني، في محاولات مستميتة كان يقوم بها الفلسطينيون للمحافظة على أرضهم ووطنهم فلسطين التاريخية. ومنذ العام 1948، تأثرت هذه المقاومة بالعامل العربي والتفاعلات الدولية سلبا وإيجابا، مجسدة بذلك منعطفا حادًا امتزج فيه البعد الفلسطيني مع العربي، وانتزع من سياقه الفردي إلى روحه القومية مع بدء مرحلة الصراع العربي الصهيوني، حيث جاءت انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة العام 1965 في هذا السياق وشهدت الساحة الفلسطينية ولادة العديد من الفصائل والحركات الثورية التي نادى غالبيتها باعتماد الكفاح المسلح طريقا وحيدا لمواجهة المشروع الصهيوني الاستعماري الرجعي ، مرورا بانتفاضات الحجر والسكين، ووصولا إلى انطلاقة فصائل مقاومة حديثة مثل حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما ، في تأكيد أن المقاومة لم تمت، بل تتجدد بأشكال مختلفة، وتُثبت أن القضية الفلسطينية ستظل حيّة مهما تعددت التحديات وتكالبت عليها المؤامرات التي تتجلى خطورتها اليوم بما تسمى خطة شروق الشمس الامريكية .والشمس خلقها الله لخدمة مخلوقاته (نورا ودفئا و حياة) بينما شمس ترامب جاءت لتحابي (وهذا ديدن السياسة الخارجية الأمريكية) أهداف الاحتلال الصهيوني في إبادة الشعب الفلسطيني .

ما يريده الأمريكان والصهاينة وكثير من الرسميات الغربية والعربية اليوم هدفه وضع القضية الفلسطينية في سياق المقايضات والمصالح الاقتصادية والسياسية مستغلين حالة الانقسام السياسي داخل الساحة الفلسطينية وهجمة التطبيع مع الاحتلال الصهيوني من قبل بعض الرسميات العربية

وبعد ..

معلوم أن عشرات القرارات صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم حركات التحرر الوطني في نضالها من أجل الاستقلال وتقرير المصير، بما في ذلك الكفاح المسلح. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، حظر إعلان العلاقات الودية (القرار 2625 لعام 1970)، الذي يعكس القانون العرفي، استخدام القوة ضد الشعوب المستعمرة واعترف بحق المقاومة ضد العمل القسري الأجنبي الذي يحرم الشعب من حقه في تقرير المصير (الأمم المتحدة اعترفت للشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير). وذكر أن «على كل دولة واجب الامتناع عن أي عمل قسري يحرم الشعوب من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال».

كما أكد القرار 43/37 للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في العام 1982، على شرعية نضال الشعوب من أجل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال الأجنبي بجميع الوسائل المتاحة «بما في ذلك الكفاح المسلح». واعترف هذا القرار صراحة بالحق في استخدام القوة ضد الاحتلال الأجنبي غير الشرعي والذي اعتبره أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وذكر حالتي ناميبيا وفلسطين.

كما أن محكمة العدل الدولية أكدت في فتواها بشأن بناء جدار الفصل العنصري 2004 ردا على الادعاء الصهيوني بأن بناء الجدار يأتي دفاعاً عن النفس بالقول «إن هذا الحق لا أهمية له استناداً إلى حقيقة أن إسرائيل تمارس سيطرة فعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة».

بناء على ما سلف يصر الشعب الفلسطيني ومقاومته على الاحتفاظ بالسلاح كخيار إستراتيجي للدفاع عن الأرض والكرامة، في مواجهة احتلال متفوق عسكريا وسياسيا لأن تسليمه يعني تنازلا يطيح بالقضية الفلسطينية.

التحولات البنيوية في الكيان الصهيوني
وإفرازاتها الأيديولوجية والسياسية

إبراهيم أبو ليل ـ كاتب سياسي فلسطيني – سورية

منذ صعود تيار الصهيونية الدينية إلى سدة الحكم في الكيان الصهيوني وسيطرته على قرارات الحكومة الإسرائيلية، يشهد الكيان الصهيوني تغيّرات اجتماعية واقتصادية على الصعيد الداخلي، تلعب من خلالها قوى أيديولوجية متطرفة؛ وفئات اجتماعية من المتدينين اليهود المتشددين، دوراً فاعلاً في رسم المشهد السياسي والثقافي السائد في الكيان الصهيوني. فقد ازدادت النزعة العنصرية والفاشية رسوخاً في الحياة الإسرائيلية، في ظل الدعم المطلق للقرارات والمواقف التي تُتخذ على الصعيد الرسمي، وخصوصاً في المؤسستين الأمنية والعسكرية. وقد ظهرت تجليات هذه السياسة في جميع الممارسات اليومية داخلياً وخارجياً، وكان أبرزها تلك التي طالت الأسرى الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

تحولات اجتماعية في الجمهور الإسرائيلي

أظهرت دراسات وأبحاث إسرائيلية عديدة حجم التحولات الديموغرافية والاجتماعية العميقة التي شهدها الكيان الصهيوني منذ تسعينيات القرن الماضي، في ظل تدفق موجات من اليهود المتدينين «الحريديم» وتوجههم نحو التجمعات الاستيطانية، بتشجيع وإشراف الأحزاب والمنظمات اليهودية المتطرفة، ما جعل الجمهور الإسرائيلي يتحول تدريجياً إلى تجمع مهاجرين يهود أكثر تديناً ويمينية، وتشير الدراسات إلى أن هناك ازدياداً مضطرداً في عدد اليهود الحريديم، في مقابل انخفاض عدد العلمانيين، وتراجع مستمر لقوة التيارات الصهيونية العلمانية «الأشكنازية» التي قادت تاريخياً الكيان الصهيوني وحكمته حتى عام 1977.

وتشير معطيات كتاب «الإحصاء السنوي للمجتمع الحريدي»، الذي نشره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، في 14 كانون الأول/ديسمبر الجاري، إلى أن عدد السكان الحريديم في عام 2025 بلغ نحو 1,452,350 نسمة، أي ما يقارب 14.3 في المئة من إجمالي سكان الكيان الصهيوني، ونحو 20 في المئة من السكان اليهود، في مقابل نسبة أقل من الثلث هم من العلمانيين. وهذه الأخيرة آخذة بالانخفاض في ظل حكومة نتنياهو التي يسيطر عليها تيار الصهيونية الدينية ويدعم بقوة العدوان على الفلسطينيين وحرب الإبادة على قطاع غزة. في هذا السياق تندرج نتائج استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية الذي كشف أن 39% من اليهود العلمانيين عموما، وبشكل خاص الأكاديميون يفكرون بالهجرة من الكيان الصهيوني، بسبب الوضع الأمني وعدم الثقة بالمنظومة السياسية، حيث إن المعطيات التي ميزت فترة العدوان وجرائم الإبادة في قطاع غزة و»الانقلاب القضائي» على الصعيد الداخلي، تعكس بالأصل توجهاً آخذاً في الازدياد.

وتتوقع الدراسات أن تنخفض نسبة العلمانيين في الكيان الصهيوني أكثر في العقود المقبلة، إذ أظهرت الإحصائيات أن نسبة الخصوبة بين المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة منذ 1967 تزيد عن معدلها داخل أراضي 1948 بكثير. وتنفذ الحكومة الإسرائيلية سياسات تهدف إلى تشجيع الانتقال للعيش في المستعمرات، وزيادة أعداد المستوطنين فيها بشكل مستمر. ويعيش الحريديم في 16 مستعمرة فقط في الضفة الغربية (من بين الـ 167 مستعمرة)، حيث يعيش في 9 منها 94 في المئة من الحريديم الذين يشكلون أغلبية مطلقة في مستعمراتهم. فلم يعد تجمع اليهود الحريديم مجرد جزء من الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل تحول الى قلبه النابض ومحرك النمو الاستيطاني الكبير.

سيطرة التيارات الدينية على مركز القرار الإسرائيلي

شكل صعود الصهيونية الدينية اليهودية المتطرفة (تكوما وعوتسما يهوديت ونوعم) لأول مرة إلى سدة الحكم في الكيان الصهيوني في انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام 2022، انقلاباً في السياسة الداخلية الإسرائيلية، إذ احتلت مناصب وزارية حساسة في الحكومة الإسرائيلية التي تعد الأشد تطرفاً في تاريخ الكيان الصهيوني، بدعم من حزب الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو مقابل دعمها له وتقويض الإجراءات القضائية ضده. فقد حصلت كتلة الصهيونية الدينية على وزارتي المالية والأمن الداخلي، ما وفر لها صلاحيات في الإشراف على الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود، وازداد نفوذها على الجيش، كما تولت المسؤولية عن الإدارة المدنية ومكتب منسق شؤون الحكومة في الضفة الغربيّة.

ويتزعم الصهيونية الدينية وزير المالية ورئيس حزب تكوما بتسليئيل سموتريتش الذي يدير «جمعية رغافيم» اليمينية المتطرّفة التي تلاحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وأراضي عام 1948. وتدعو الصهيونية الدينية إلى تطبيق التعاليم الدينية اليهودية وبناء الهيكل مكان المسجد الأقصى. وتتعهّد في برنامجها السياسي بالالتزام بـ»مبدأ أرض إسرائيل، وشعب إسرائيل، وفقاً للتوراة». وتدعم الاستيطان وإضفاء الشرعية على «البؤر الاستيطانية غير القانونية»؛ وتنادي بالقدس عاصمة لإسرائيل. وتعمل بالاتفاق مع نتنياهو على توسيع الشوارع التي يستخدمها المستوطنون في الضفة الغربية، تنفيذاً لمخطط الحكومة الإسرائيلية الذي يهدف إلى توسيع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين، ما يهدّد بمصادرة الأراضي الفلسطينية، فيما يقوم بن غفير وزير الأمن الداخلي ورئيس حزب عوتسما يهوديت بملاحقة المعلمين الذين يعارضون سياسته، ومنع توظيف أشخاص في جهاز التربية والتعليم؛ في حال انتقادهم للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، أو شاركوا في احتجاج ضد ممارسات الحريديم. ويتعامل بن غفير مع الشعب الفلسطيني بقسوة بالغة مع تحريض المستوطنين وتشجيعهم على حمل السلاح وإطلاق النار والقتل العمد، وممارسة القبضة الحديدية على أبناء الضفة الغربية.

ويتلقى عناصر الحريديم الذين يشكلون المحرك الديموغرافي الرئيسي للمستوطنين، دعماً كبيراً من تيار الصهيونية الدينية الذي يعتبر عماد الاستيطان الأساسي، ويشكل 35 في المئة من المستوطنين، ويتمثل بـ14 عضواً في الكنيست، بينما تعتبر أحزابهم بمثابة الأركان الرئيسية التي تقوم عليها حكومة نتنياهو الذي يتماهى مع التوجهات الدينية الاستيطانية، بعد أن فقد طابعه اليميني الليبرالي؛ ونقل حزب الليكود إلى أقصى اليمين الإسرائيلي.

تأثير الخطاب الأيديولوجي المتطرف وتجلياته العنصرية

تركز الأحزاب المتطرفة المسيطرة في الكيان الصهيوني على المخاوف الأمنية وخطرها الوجودي، ما يثير حالة من القلق الدائم وعدم الاطمئنان في الأوساط الإسرائيلية، كشفت عنها نتائج استطلاع أجراه معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، تناول مستوى الشعور بالأمن لدى الجمهور الإسرائيلي الذي يعبّر، إلى جانب شعوره بالقلق من التهديدات الأمنية الخارجية، عن قلق شديد إزاء التوتّرات والتصدّعات الاجتماعية الداخلية. فالخوف في حياة الإسرائيليين هو النمط المعروف الذي يولد شعوراً مستداماً، يسري من خلال تلاعبات قادة الكيان الصهيوني، وهو جزء من البيئة السياسية الإسرائيلية؛ لا يرتبط بالمعطيات الأمنية وحدها، بل يتأثر أيضاً بالانتماء الحزبي والموقع السياسي. وتوفّر هذه الحالة قدراً واسعاً من الشرعية، لاستمرار تفضيل الخيارات العسكرية والأمنية، وتفشي النزعة العدوانية العنصرية داخل الجمهور الإسرائيلي. وما يفعله نتنياهو من إثارة للمخاوف الأمنية بشكل مستمر في ظاهرة استيطانية عمياء، استمرأت الظلم السياسي والأخلاقي للسيطرة بالقوة على الأرض الفلسطينية، يجسد الفهم العدائي للتاريخ ويبرر السياسة العدوانية للسلطة القائمة على الخوف، متكئاً على السرديات الزائفة وأوامر التاريخ اليهودي، التي تجسدها الممارسات العنصرية ضد الشعب الفلسطيني.

ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 تتم ترجمة الخطاب الذي أطلقه القادة الإسرائيليون إلى واقع ملموس وبشكل دقيق، كما حددته اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية للعام 1948، حيث إن الجيش الإسرائيلي يتصرف نازعاً الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين، لتحقيق غاية لا حدود لها عن طريق القتل والتدمير، وإبادة كل شيء في الحياة الفلسطينية. فبعد يومين من بدء العدوان على قطاع غزة أعلن وزير الحرب الإسرائيلي، يوآف غالانت: «نحن نقاتل حيوانات بشرية، ويجب أن نتصرف وفقًا لذلك»، وأضاف «إن إسرائيل تدمّر حياً تلو الآخر في قطاع غزة». ومنذ سنوات طويلة مارست سلطات الاحتلال وما زالت تمارس جرائم الاغتيالات

والقتل المتعمد والإعدام الميداني بحق الفلسطينيين، وجعلت من الإعدام بديلاً للاعتقال في أوقات عدة وأزمنة متباعدة، من دون قانون يمكن أن يحرجها أمام العالم، إذ تَعالت أصوات إسرائيلية، رسمية وشعبية، تُطالب بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين. وقد لوحت المحاكم كثيراً وهددت مراراً باللجوء إلى الإعدام، وطالبت النيابة الإسرائيلية مرات عديدة بفرض عقوبة الإعدام بحق أسرى ينحدرون من الأراضي المحتلة عام 1967، إرضاءً للتيار الصهيوني المتطرف الذي يزداد نفوذاً وتأثيراً في الجمهور الإسرائيلي. وفي 7 نوفمبر 2025تشرين الثاني أصدرت منظمات إسرائيلية تعنى بحقوق الإنسان، تقريراً وجهته إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، ذكر أن سلطات الاحتلال فككت قواعد وشروط حماية السجناء العرب التي كانت موجودة سابقاً. وتمارس اليوم عمليات تعذيب وإساءة معاملة خلال جميع مراحل الاعتقال؛ على يد جميع القوى الأمنية المسؤولة عن الاحتجاز، وذلك بموافقة المستويات العليا؛ من دون رقابة أو تدخل سلطات وآليات عمل قضائية أو إدارية، وبمشاركة طواقم طبية. وفي تاريخ 11 نوفمبر تشرين الثاني الماضي، صادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، بالقراءة الأولى على مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين. وتعمل سلطات الاحتلال على تحقيق هذا الهدف من خلال الموت البطيء للأسرى الفلسطينيين عن طريق «التجويع المنهج» وتطبيق ما يطلق عليه «حمية بن غفير»، وخصوصاً ضد الأسرى القادة الذين يتمتعون بصفة مميزة لدى الفلسطينيين؛ ولهم تأثير كبير في المسيرة الكفاحية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتهم الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات الذي يشهد تدهوراً حاداً في وضعه الصحي؛ ويحرم من العلاج اللازم.

إن الممارسات العنصرية والفاشية هي سياسة راسخة في المؤسسة الصهيونية، تستند على موروث ديني يهيمن على كل التشريعات الرسمية الإسرائيلية، ويزخر بالنصوص التي تحض على أقصى درجات القسوة والوحشية، ويدفع إلى قتل الفلسطينيين وإبادتهم من أجل إخراجهم من التاريخ. وقد وصلت جرائم الاحتلال الصهيوني إلى مستوى غير مسبوق في ظل سيطرة الصهيونية الدينية التي عززتها التحولات الاجتماعية، والميول المتطرفة للجماعات الاستيطانية التي تشكل البناء الأساسي والذخر الإستراتيجي للكيان الصهيوني.

هندسة السيطرة الإسرائيلية الشاملة: إستراتيجية الحسم والضم الممنهج

د. سعيد سلّام – مدير مركز فيجن للدراسات الإستراتيجية

تمثل الفترة الممتدة من يوليو 2023 حتى ديسمبر 2025 مرحلة «الانقلاب الإستراتيجي» في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، حيث غادرت المؤسسة الإسرائيلية مربع «إدارة النزاع» لتدخل فعلياً في مرحلة «حسم الصراع». هذه الهندسة لا تستهدف فقط السيطرة الأمنية، بل تسعى لإعادة صياغة الحيز الجغرافي والديموغرافي بما يضمن استحالة إقامة كيانية سياسية فلسطينية مستقلة. لقد تضافرت أدوات القمع العسكري مع التشريعات العنصرية لتخلق واقعاً يتجاوز مفاهيم الاحتلال التقليدية نحو «الاستعمار الإحلالي الشامل»، مستغلةً الغطاء السياسي الذي وفرته الأحداث الإقليمية مع بدء حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة في أكتوبر 2023 لتسريع تنفيذ مخططات كانت حبيسة الأدراج لعقود، وصولاً إلى اللحظة الراهنة في نهاية عام 2025 التي تشهد مأسسة كاملة لعملية الضم.

مأسسة العنف وشرعنة مليشيات المستوطنين

شهدت الضفة الغربية تحولاً بنيوياً وعميقاً في وتيرة ومنهجية العنف، حيث غادر مربع القمع التقليدي المقتصر على جيش الاحتلال ليدخل مرحلة «عنف الدولة الموازي» عبر مليشيات المستوطنين التي أُدمجت وظيفياً لتصبح جزءاً أصيلاً من الجهاز السيادي والأمني للدولة. وتكشف المعطيات المحدثة حتى ديسمبر 2025 عن حصيلة دامية بلغت أكثر من 1150 شهيداً، بينهم 150 ارتقوا في النصف الأخير من العام ذاته، تزامناً مع تسجيل إصابات طالت عشرات الآلاف بجروح متفاوتة الخطورة.

وتكمن الخطورة الإستراتيجية في هذا التحول في «مأسسة الإرهاب» من خلال تشكيل ما يُعرف بـ «فرق الاستجابة السريعة» التي حظيت بتسليح مباشر ورعاية من وزير «الأمن القومي» إيتامار بن غفير، حيث مُنحت هذه المليشيات صلاحيات شرطية وقانونية كاملة للعمل في المناطق المصنفة (ج). إن هذا التمكين الرسمي أدى إلى خلق بيئة من «الإرهاب الممنهج» استهدفت بشكل خاص التجمعات الرعوية والقرى الفلسطينية المتاخمة للمستوطنات، مما أسفر عن موجات نزوح قسري لعشرات العائلات تحت وطأة التهديد المباشر وبالتنسيق الميداني مع الجيش. وتُصنف هذه العمليات ضمن استراتيجية «التطهير المكاني» التي تهدف إلى إفراغ الخزان الجغرافي الفلسطيني وتوطين المستوطنين بدلاً منهم، مع إرساء منظومة حصانة قانونية كاملة تحمي المعتدين من الملاحقة القضائية، وتكرس واقعاً يصبح فيه المستوطن هو الأداة التنفيذية لتثبيت واقع الضم على الأرض.

الهجوم الاستيطاني وهدم التواصل الجغرافي

تجاوز المشروع الاستيطاني في عامي 2024 و2025 طور التمدد العرضي ليدخل مرحلة «الطفرة الإستراتيجية الحاسمة»، حيث لم تكن المصادقة على تأسيس 22 مستوطنة جديدة في مايو 2025 مجرد إجراء إداري عابر، بل مثلت حلقة مركزية في مخطط إستراتيجي يهدف إلى صهر الكتل الاستيطانية الكبرى في كتلة جغرافية واحدة، وخلق تواصل مكاني إسرائيلي يمزق الأوصال المتبقية للضفة الغربية. ويبرز في هذا السياق مشروع «E1» كأحد أخطر الأدوات الهندسية للاحتلال، حيث بدأ التنفيذ الفعلي لبناء 15 ألف وحدة استيطانية في هذه المنطقة الجيوسياسية الحساسة، وهو ما أفضى عملياً إلى بتر التواصل بين شمال الضفة وجنوبها وعزل القدس الشرقية تماماً عن فضائها الفلسطيني. وتتكامل هذه التحركات مع «خطة القدس الكبرى 2050» التي تسعى لابتلاع مساحات شاسعة من الأراضي المحيطة بالمدينة المقدسة وضمها للمنظومة الاستيطانية، مدعومةً بخطاب سياسي لوزراء اليمين المتطرف الذين ينفون الوجود الوطني الفلسطيني عبر تكريس مسمى «يهودا والسامرة» كجزء لا يتجزأ من السيادة الإسرائيلية المطلقة. هذا الواقع تُرجم ميدانياً عبر تشييد شبكة معقدة من الطرق الالتفافية «للمستوطنين فقط»، والتي تعمل كشرايين حيوية لربط المستوطنات بالعمق الإسرائيلي، بينما تحوّل القرى والمدن الفلسطينية إلى «كانتونات» وجزر معزولة ومحاصرة، مما يكرس نظام «الأبارتهايد» ويعدم أي إمكانية جغرافية أو سياسية لإقامة دولة فلسطينية مستقبلاً.

تكتيك الأرض المحروقة وتدمير البيئة الحياتية

تبنّت سلطات الاحتلال في النصف الثاني من عام 2025 عقيدة «الأرض المحروقة» كإستراتيجية عسكرية وأمنية عليا في استهدافها الممنهج للمخيمات الفلسطينية، لا سيما في جنين ونور شمس وطولكرم، حيث تجاوزت العمليات سياق الردع الأمني لتتحول إلى تدمير هيكلي شامل للمقومات الأساسية للحياة. وقد وثقت التقارير الميدانية تجريفاً متعمدًا لأكثر من 40 كيلومتراً من شبكات إمداد المياه و11 كيلومتراً من منظومات الصرف الصحي، بالتوازي مع الاستهداف الكلي لمحولات الطاقة وأبراج الاتصالات، في مسعى واضح لتحويل هذه الحواضن الشعبية إلى بيئات «غير قابلة للحياة» ودفع السكان، وبشكل خاص الكفاءات والطبقة الوسطى، نحو خيارات «التهجير الناعم» بحثاً عن الاستقرار المفقود.

ولم يتوقف هذا العدوان عند التدمير المادي، بل تلازم مع «هجوم تشريعي» كاسح عبر إقرار «قانون التسوية» و»قانون سيادة الأغوار» في عام 2025، وهما التشريعان اللذان وفرا غطاءً قانونياً لمصادرة ما يزيد عن 45 ألف دونم من الملكيات الخاصة تحت ذرائع «المصلحة القومية». إن فرض القانون المدني الإسرائيلي على غور الأردن يمثل عملياً إعداماً للوجود القانوني الفلسطيني في تلك المناطق وتحويل المواطنين الأصليين إلى «رعايا» يفتقرون للحقوق الأساسية ويخضعون لنظام حكم عسكري تعسفي، في حين يتمتع المستوطن المقيم على الأرض ذاتها بامتيازات قانونية ومدنية كاملة، مما يكرس نظام «الأبارتهايد» في أبشع صوره ويعيد تعريف الوجود الفلسطيني كحالة طارئة في وطنها التاريخي.

القدس وحرب الهوية السيادية

شهدت مدينة القدس المحتلة تحولاً إستراتيجياً فارقاً، حيث انتقلت سلطات الاحتلال من سياسات «التهويد الهادئ» إلى مرحلة «الأسرلة الشاملة والفرض السيادي العلني»؛ إذ يبرز شروع الاحتلال في تنفيذ مشروع «تلفريك القدس» في أكتوبر 2025 كأداة استعمارية لترسيم مشهد بصري وتاريخي هجين يطمس الهوية العربية العريقة للمدينة، ويهدف بنيوياً إلى ربط الشطر الغربي بالمؤثرات الاستيطانية في قلب بلدة سلوان. وتتوازى هذه المشاريع الجيوسياسية مع حملة تطهير عرقي «ناعمة» من خلال تصاعد وتيرة أوامر الهدم الجماعي والتهجير القسري في أحياء بطن الهوى، والشيخ جراح، وأم طوبا، حيث تُقتلع العائلات الفلسطينية من جذورها لتوطين غلاة المستوطنين مكانهم في سياق إحلالي صريح. أما في المسجد الأقصى المبارك، فقد سجل عام 2025 انتهاكاً جسيماً لما عُرف تاريخياً بـ «الوضع القائم»، عبر شرعنة الصلوات التلمودية العلنية وتكثيف الاقتحامات التي يقودها وزراء رسميون بصفة سيادية، في سعي حثيث لفرض التقسيم الزماني والمكاني كأمر واقع نهائي وغير قابل للنقاش. وتمتد هذه الحرب الوجودية لتطال الجبهة الثقافية والتربوية، من خلال تشديد الخناق على المنهاج التعليمي الفلسطيني ومحاربة الرواية الوطنية، في محاولة هندسية تهدف إلى صياغة وعي جيل مقدسي منزوع الجذور والهوية، وإلحاقه إدارياً وقسرياً ببلدية الاحتلال لضمان السيطرة المطلقة على مستقبل المدينة وسكانها.

المشهد الاقتصادي المنهار

يعد المشهد الاقتصادي الركيزة الأساسية والمدخل الأكثر دقة لفهم عمق الكارثة البنيوية التي تعصف بالكيانية الفلسطينية؛ إذ تشير التقارير الصادرة عن منظمة «الأونكتاد» والبنك الدولي لعام 2025 إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد دخل فعلياً طور «الاحتضار الهيكلي» جراء سياسات التدمير الممنهج. لقد أفضت هذه السياسات إلى محو ما يربو على 22 عاماً من المكتسبات التنموية في غضون عامين فقط، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً دراماتيكياً بنسبة قاربت 30%، ما أدى إلى ارتداد نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى مستويات عام 2010، وهو ما يعني عملياً إبادة عقد ونصف من التطور الاقتصادي.

تجلت «حرب التجويع المالي» في أبشع صورها عبر القرصنة الممنهجة لأموال المقاصة، والتي تمثل الشريان الرئيسي للموازنة العامة بنسبة 65% من إجمالي الإيرادات؛ حيث استُخدمت هذه الأموال كأداة ضغط سياسي وابتزاز إستراتيجي لتقويض أركان المؤسسات الفلسطينية، مما تسبب في شلل شبه كامل في قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وأدى بالتالي إلى تدهور حاد وانهيار متسارع في جودة الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. بالتوازي مع ذلك، سجلت معدلات البطالة أرقاماً قياسية غير مسبوقة في الربع الأول من عام 2025، حيث قفزت إلى 31.7% بين الرجال و33.7% بين النساء، نتيجة القرار القسري بمنع قرابة 200 ألف عامل من الوصول إلى سوق العمل داخل الخط الأخضر، الأمر الذي أدى إلى تجفيف السيولة النقدية وحرمان الدورة الاقتصادية المحلية من أموال ضخمة كانت تمثل صمام أمان للقوة الشرائية.

وتؤكد التقارير الأممية الموثقة أن إسرائيل انتهجت سياسة «التدمير القطاعي» المتعمد، مستهدفةً القطاعات الإنتاجية الحيوية كالزراعة والصناعة عبر إحكام السيطرة العسكرية على المناطق المصنفة (ج) وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم المائية وأراضيهم الخصبة. إن هذه الممارسات لا تهدف فقط إلى شل القدرة الإنتاجية، بل تسعى إلى تكريس واقع «التبعية القسرية» وتحويل الضفة الغربية إلى مجرد سوق استهلاكي تابع كلياً للمنظومة الاقتصادية الإسرائيلية، وهو ما يجسد بوضوح استراتيجية «الضم الاقتصادي» كركيزة أساسية وخطوة استباقية لإتمام مشروع الضم السياسي والسيادي الشامل على كامل التراب الوطني.

التحليل الحقوقي والاستجابة الدولية المطلوبة

تُجمع كبريات المنظمات الحقوقية الدولية، وفي مقدمتها «هيومن رايتس ووتش» ومنظمة العفو الدولية، على أن المنظومة السياسية والقانونية التي تطبقها إسرائيل في الضفة الغربية قد تجاوزت حدود الاحتلال العسكري لتستقر في مربع «جريمة الأبارتهايد» (الفصل العنصري) مكتملة الأركان، وهي جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي، تتغذى على نظام مؤسسي من القمع والهيمنة العرقية. وقد جاء الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية في سبتمبر 2025 ليحدث زلزالاً قانونياً وضع المجتمع الدولي بأسره أمام التزاماته الموجبة بضرورة الإنهاء الفوري وغير المشروط للاحتلال، ووجوب امتناع الدول عن تقديم أي عون أو مساعدة تساهم في ديمومة المشروع الاستيطاني، بما يشمل قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية مع الكيانات العاملة في المستوطنات. إن إمعان سلطات الاحتلال في سياسة «الإفلات من العقاب» وازدرائها المنهجي لقرارات الأمم المتحدة، والذي تجلى بوضوح في إدراجها المخزي ضمن «القائمة السوداء» لمنتهكي حقوق الأطفال نتيجة استهدافها الممنهج للقاصرين، يفرض حتماً «انتقالة نوعية» في آليات الضغط الدولي؛ بحيث يتم تجاوز لغة الإدانة البروتوكولية نحو تبني «منظومة عقوبات ذكية» ورادعة تستهدف كبار قادة المستوطنين، والشركات الدولية المتواطئة، والمؤسسات المالية الداعمة للاستيطان. كما يستوجب هذا الواقع تفعيل مبدأ «الولاية القضائية العالمية» لملاحقة المسؤولين عن جرائم الحرب أمام المحاكم الوطنية والدولية، بالتوازي مع تحرك دولي عاجل لبناء «شبكة أمان مالية» سيادية ومستدامة تدعم صمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته، كخط دفاع أول في مواجهة سياسة «القرصنة المالية» المتمثلة في احتجاز أموال المقاصة، وبما يضمن حماية الكيان السياسي الفلسطيني من الانهيار المخطط له إسرائيلياً.

الضفة الغربية كساحة لحسم الصراع

يُظهر المشهد الجيوسياسي مع نهاية عام 2025 حقيقة لا تقبل التأويل؛ وهي أن الضفة الغربية قد غادرت في العقيدة السياسية والأمنية الإسرائيلية تصنيف «الأرض المحتلة» بالمعنى التقليدي، لتستقر بوصفها «ساحة حسم» نهائية ومسرحاً لتصفية القضية الفلسطينية. إن مخطط الانهيار المالي الممنهج للسلطة الوطنية، وتغول المشروع الاستيطاني الذي بات يلتهم العمق الجغرافي، ومأسسة إرهاب المستوطنين وتحويله إلى ذراع سيادي للدولة، ما هي إلا أدوات تنفيذية ضمن إستراتيجية موحدة ترمي إلى إحداث قطيعة تامة مع خيار الدولتين، وإحلال واقع استعماري إحلالي يرتكز على محو الوجود السياسي الفلسطيني.

إن حماية الوجود الفلسطيني المادي والبقاء فوق الأرض لم تعد مجرد شعار، بل أضحت المهمة الوطنية والإنسانية الأكثر إلحاحاً ووجودية في التاريخ المعاصر؛ الأمر الذي يستوجب بلورة إستراتيجية فلسطينية وعربية ودولية شاملة وعابرة للمواقف البروتوكولية، تهدف إلى التصدي لـ «هندسة السيطرة» الإسرائيلية وتقويض أركانها، قبل أن يتحول الضم الفعلي المفروض بقوة السلاح إلى واقع قانوني ومؤسسي يستحيل نقضه أو التراجع عنه في المدى المنظور.

بروحها أشعلت سبل الشهادة

ديمة داوودي ـ كاتبة وصحفية سورية

لم يكن معترك الحرية خياراً سهلاً على أحد، لقد كان قراراً تشربته الخلايا مع رشفات الحليب الأولى، خصوصاً حينما يتعلق الأمر بالوطن والقضية، واسترداد الحقوق، هنا تتساوى المرأة مع الرجل تماماً، فقد كانت السباقة نحو ساحات المعارك لتبذل دمها طاهراً مديداً يعرش ياسمينه على تراب يتحرر..

الشهيدة شادية أبو غزالة بيادر قمح لم تغوها سنواتها التسع عشرة لتعيش ريعان الصبا وتتجمل بجدائل الشمس والغار فانغمست في طريق التحرير لتكون أول شهيدة تكلل جبهة الشهادة وتتكلل بها أول شهيدة فلسطينية بعد احتلال الضفة الغربية في 1967 وأول شهيدات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين..

بعد أن انتسبت في السادسة عشرة من عمرها إلى حركة القوميين العرب التي تحولت بفرعها الفلسطيني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حيث تلقت تدريباتها العسكرية بسن غضة وفضلت الحفاظ على انتمائها للجبهة والنضال على الالتزام الدراسي فدمها سيكون منارة تنثر ياسمينها على تراب الوطن الغالي، شغفتها العمليات العسكرية والعمل السري لتنظيم الأفراد وتجنيد المقاومين فلم تكتف بالتظاهر والتضامن ولا الاعتصامات فقد عشقت القيادة العسكرية لعدة عمليات نفذتها بعد أن شغلها إعداد القنابل المتفجرة تحضيراً للعمليات الكبيرة لتستشهد في 28 نوفمبر تشرين الثاني عام 1968 لتكون عروس الشهادة الفلسطينية الأولى بسبب قنبلة بزنة 22 كيلو غراماً من مادة شديدة الانفجار، أعدتها بيديها كعادتها للقيام بعملية عسكرية.

لم يغير الانخراط العسكري من طبيعة شادية الحانية والإنسانة فحين أخبرتها صديقتها ذات مساء، عصام عبد الهادي، أن المناضلين في الجبال ترتعش مفاصلهم من البرد، عادت إليها في الصباح التالي لتجد بيتها مليئاً بالملابس الشتوية والأغطية، التي جمعتها من زميلاتها، فكدستها في حقائب كبيرة ونقلتها للمقاومين.

كانت شادية مؤمنة بتحرير الإنسان وتحرير الأرض، آمنت أن «لا حركة ثورية من دون نظرية ثورية» فعملت على تثقيف الشباب وجمعهم سياسياً وعسكرياً كما جمعت بين التعليم والتثقيف الأدبي والعسكري فالتحقت بجامعة النجاح في نابلس لمواصلة تعليمها وتسخيره في مسيرتها النضالية لتوسع دارة تواصلها وتنظيمها المقاوم لخدمة القضية الفلسطينية، كما جمعت بين حب الأدب والفلسفة وأخذت بأسلوب سارتر الفلسفي فدمجتهما معاً في تركيبة تخصها لتشكل مشاعل النور لنساء جيلها وما بعدهن، فقد كانت المتفوقة والسباقة الأكثر التصاقاً بالإنسان الفلسطيني بكل أبعاده، وساهمت في تكوين هوية المرأة الفلسطينية المحاربة على شتى الأبعاد ضد كل تهويد وتشريد.

لن ينسى التاريخ قول الشهيدة: «من أجل الثورة في دمائك، والحق يجري سيولاً في أضلعك، والصدق والإيمان رمز إخلاصك من أجل الحرية، تحيطها بمن حولك، والسر يسكن في سرداب أعماقك، اشتقت لك».

تلك العبارات المحمومة بالتوق للحرية والثورة رسمت ملامح نساء أقسمن على نيل حرية الوطن نساء مثل شادية أبو غزالة قدسن الشهادة وسط عشق ممزوج برائحة أشجار الزيتون الفلسطيني، عشق لا يتخفى وراء عمليات شادية الفدائية من إعداد القنابل وتفجيرها في سيارات الإسرائيليين وأبنيتهم. والتاريخ لن ينسى كيف فتحت شادية باب الشهادة لتنتقل بالمرأة من المشاركات الشعبية والعمل خلف الكواليس إلى العمل العسكري وجهاً لوجه مع العدو، ضمن عمليات أتقنتها النساء الفلسطينيات حتى اليوم أينما كن وكيفما كن، فما زلن يستقبلن شهداءهن بالزغاريد ويقسمن ألا تخلو الأرض من ليمون أطفالهن المقاوم مهما خلت البطون وقست السنون، فليمون فلسطين دوماً ينجب آلاف المقاومين إلى أن تزغرد العصافير بكل شبر من أرض كنعان.

حوار الهدف الثقافي

مع الأديب والناقد الفلسطيني
د. يوسف حطيني

حـوار:
أمينة عباس – صحفية سورية

غالباً ما يُشار إليه بابن المخيم، والمخيم بالنسبة له ليس مكاناً جغرافيا بل حالة رمزية ووجدانية، يقول د. يوسف حطيني:»هو الذاكرة التي لم تغادرني والهوية التي صاغت وعيي، على أنّ المخيم ليس هو الوطن، لكنه الطريق إلى الوطن.. فيه تعلمت معنى الانتماء والكرامة، ومنه انطلقت نحو الحلم الأكبر:» فلسطين التي تسكنني حيثما كنت.. وأن أكون ابن المخيم يعني أن أحمل الوطن في قلبي أينما كنت، المخيم سقف مؤقت ننام تحته ونحلم بالعودة».. في رصيد حطيني وهو الأستاذ الجامعي والشاعر والباحث والقاص خمسون كتاباً في الإبداع والنقد والتأليف الجامعي من بينهم مشروعين مهمين هما: موسوعة الشعر الفلسطيني 2021، وموسوعة الرواية الفلسطينية 2023.

■ الرسالة التي أردت إيصالها من خلال هذين المشروعين؟

إنّ العمل على هاتين الموسوعتين لم يكن مجرّد مشروع توثيقي، بل كان فعل انتماء ووعي بالهوية الثقافية الفلسطينية. فالموسوعتان ثمرة سنوات من البحث والتنقيب في ذاكرة الإبداع الفلسطيني، في الشعر والرواية، بما يتجاوز الجهد الفردي إلى مشروع وطني وثقافي جماعي. لقد أردت من خلالهما أن أقول إنّ الثقافة الفلسطينية ليست هامشاً في تاريخ الأدب العربي، بل هي ركيزة أصيلة فيه. فالشعب الفلسطيني، رغم ما واجهه من نكبات وتشريد، ظلّ قادراً على إنتاج ثقافة حية، متجددة، تعبّر عن عمق انتمائه الإنساني وحصانته الحضارية.

لقد سعيت في كل موسوعة إلى أن أجعل من التوثيق أداة للفهم والتحليل، لا مجرد رصد للأسماء والعناوين. فالغاية لم تكن فقط حفظ الإبداع من النسيان، بل أيضاً الكشف عن البنية الجمالية والفكرية التي شكّلت وجدان الفلسطيني. من هنا، جاءت الرسالة الأساسية للمشروعين: أن الفلسطيني كائن ثقافي بامتياز، وأنّ حضوره في المشهد الإبداعي العربي دليل على أن الذاكرة لا تُمحى، وأنّ الأرض التي أنجبت هذا الإبداع عصيّة على الاقتلاع.

■ ما أهمية وجودهما في المكتبة العربية؟

تشكل الموسوعتان إضافة نوعية للمكتبة العربية التي ما زالت بحاجة إلى أعمال موسوعية متخصصة تتجاوز الطابع التجميعي إلى فضاء التحليل والنقد. فالكثير من الموسوعات العربية تكتفي بتجميع المعلومات دون الغوص في الأبعاد الفنية والجمالية للنصوص. أمّا هاتان الموسوعتان، فقد حاولتا ملء هذه الفجوة من خلال الجمع بين الدقة التوثيقية والرؤية النقدية، لتكونا مرجعاً للباحثين والنقاد وطلبة الجامعات، ولكل من يسعى لفهم تطور الوعي الأدبي الفلسطيني عبر الزمن.

إنّ وجود هاتين الموسوعتين في المكتبة العربية يعني الاعتراف بأن الأدب الفلسطيني بل مكوّن رئيسي في الأدب العربي، له لغته الخاصة، ورموزه، وتجربته الإنسانية الفريدة التي تجمع بين الجرح والأمل.

■ حرصت على إطلاق هذين المشروعين من دمشق. لماذا؟ وهل ما زالت دمشق اليوم الياسمين الذي يحمي حدود الحلم الفلسطيني؟

دمشق بالنسبة لي ليست مدينة فحسب، بل ذاكرة وانتماء.. فيها تنفست أول هواء عربي مشبع برائحة التاريخ، ومن شوارعها تعلّمت أن فلسطين ليست بعيدة ما دام في الأمة من يؤمن بعدالة القضية الفلسطينية. دمشق هي الماء الذي شربت منه، وهي الشجرة التي احتميت بظلها، وهي الياسمين الذي ظلّ رغم الجراح يحرس الحلم الفلسطيني.

حين أطلقت المشروعين من دمشق كنت أؤكد أن الوعي الثقافي الفلسطيني لا يعيش في عزلة، بل يتنفس عبر فضاء الأمة العربية التي تبقى دمشق أحد أهم رموزها الحضارية. كلما رأيت تمثال صلاح الدين في قلبها، شعرت أن القدس أقرب، وأن الحلم ما زال حيّاً في العيون التي لا تنام على الذلّ.

■ وثقت من خلال موسوعة الشعر الفلسطيني مسيرة قرن كامل من رحلة الشعر... بم تختلف هذه الموسوعة عن الموسوعات الأخرى؟

ليس في نيّتي أن أقيّم تجارب الآخرين، بل أن أضيف إليها. ما يميز «موسوعة الشعر الفلسطيني» هو شمولها وتفصيلها وقراءتها المتعمقة للظواهر الشعرية، وليس الاقتصار على العرض أو التصنيف. فقد تناولتُ في واحدٍ وعشرين فصلاً القضايا التي شكّلت الوعي الشعري الفلسطيني: من مفهوم الشهادة وصورة الشهيد، إلى رمزية الوطن والمنفى، وموضوع العودة، ثم البعد القومي والديني والاجتماعي والإنساني في الشعر الفلسطيني. كما توقفت عند التحولات الفنية: في الإيقاع، والرمز، واللغة، وبنية الصورة الشعرية، وتناصّات الشعر الفلسطيني مع تراثه العربي والعالمي. إضافة إلى الملحق الذي ضمّ أكثر من ثلاثة آلاف مجموعة شعرية فلسطينية، لتكون الوثيقة الأدقّ لمسار هذا الشعر منذ بداياته حتى اليوم. وهكذا لم تكن الموسوعة مجرد سجلّ، بل تحليل لمسار الروح الفلسطينية في الشعر.

■ ما هي النتيجة التي خرجت بها حول دور الشعر الفلسطيني في المعركة؟

الشعر الفلسطيني كان دوماً جزءاً من المعركة، بل شكّلَ في كثير من المراحل مقدّمتها. كان الشاعر يخرج إلى الشارع يقود المظاهرات، مثلما فعل شعراء كبار في تجارب أممية أخرى، من لوركا إلى نيرودا. فالشعر في الوعي الفلسطيني ليس زينة لغوية، إنما فعل مقاومة وثقافة وجود.. لقد أدركت من خلال قراءتي لمسيرة الشعر أن الكلمة كانت دائماً سلاحاً موازياً للبندقية، وأنّ الشعر لم يكتفِ بتسجيل المأساة بل صاغ رؤية إنسانية عميقة تعطي الأمة وجهها الحضاري؛ فالشعر يربّي الوجدان كما يوقظ الضمير.

> موسوعتا الشعر والرواية ليستا مجرّد مشروع توثيقي بل فعل انتماء ووعي بالهوية الثقافية الفلسطينية

■ تبعت هذه الموسوعة بموسوعتك عن الرواية. في مقارنة بين الشعر والرواية، أيهما أقدر على التوثيق والتأثير برأيك؟

الشعر والرواية جناحان في فضاء الإبداع الفلسطيني، ولا يمكن المفاضلة بينهما لأنهما يؤديان أدواراً متكاملة. الشعر هو التعبير المكثّف عن اللحظة، هو صرخة الوجدان، بينما الرواية هي ذاكرة الزمن الطويل، تروي حكاية الوجود الفلسطيني في تفاصيله اليومية والإنسانية.

الرواية توثّق، والشعر يضيء، وكلاهما يسهم في حفظ الهوية. فإذا كان الشعر قد شكّل وجدان المقاومة، فإنّ الرواية أسهمت في تأريخ التجربة الفلسطينية من الداخل، في فضاءٍ يمزج الواقعي بالرمزي، والوطني بالإنساني.

■ تناولت تجارب لأجيال مختلفة. عند أي جيل بلغ الشعر والرواية ذروتهما؟ وماذا عن حضور المرأة؟

يمكن القول إنّ الجيل الجديد أكثر قدرة على التعامل مع فن الرواية تحديداً، بحكم انفتاحه على التجارب العالمية، وتطوّر أدوات السرد عربياً. ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن كل جيل أضاف لبنة في صرح الأدب الفلسطيني. فالجيل المؤسس هو الذي حمل الهم الوطني والرمز الجمعي، بينما عمّق الجيل اللاحق البنية الجمالية والفكرية للنص. أما حضور المرأة في الموسوعتين، فهو حضور فاعل ومؤثر. فهي ليست فقط موضوعاً للحب أو رمزا للوطن، بل هي ذاتٌ مبدعة، تكتب وتحتجّ وتؤرخ، وتتماهى في كثير من النصوص مع فلسطين ذاتها، لتصبح تجسيداً للجمال المقاوم والخصب الدائم.

■ ما العلاقة بين الأدب والتاريخ في الرواية الفلسطينية؟ ومتى يصبح تحول الروائي إلى مؤرخ مقبولاً؟

الرواية التاريخية ليست التاريخ نفسه، بل هي رؤيا فنية للحدث التاريخي. فالمؤرخ يروي الوقائع كما هي، أما الروائي فيعيد بناءها وفق رؤيته الجمالية والفكرية. وحين ينجح الروائي في أن يجعل من التاريخ خلفية لإنارة الحاضر واستشراف المستقبل، يصبح هذا التحول مقبولاً ومثمراً.

والروائي الفلسطيني، إذ يكتب عن النكبة أو الانتفاضة أو الشتات فإنه لا يسرد الحدث فحسب، بل يعيد تشكيله في ضوء الوعي الجمعي، ليكشف ما هو إنساني في التجربة، ويمنح التاريخ بعده الوجداني العميق.

■ أفردت فصلاً في موسوعة الرواية لموضوع الشخصية الفلسطينية. ما أبرز ما لفت انتباهك؟

الشخصية الفلسطينية في الرواية مرت بتحولات كبيرة. في البدايات كانت شخصية نمطية، بسيطة التكوين، تمثل الضحية أو المناضل أو الخائن أو الطاغية أو المناضلة أو المتمردة إلخ.... لكن مع تطور السرد، بدأت الشخصية تتعمق سيكولوجياً، لتصبح أكثر تركيباً وواقعية.

لقد درست هذه الشخصيات من حيث بعدها النفسي والجسدي والاجتماعي، فلاحظت أن الرواية الفلسطينية الحديثة أصبحت أكثر جرأة في تفكيك الذات الفلسطينية، والغوص في صراعاتها الداخلية، ولم تعد مجرد رمز وطني، بل إنساناً كاملاً يعيش التناقض بين الحلم والخذلان، بين الحنين والمنفى.

■ كيف تجد الإيقاع الروائي للصراع العربي الصهيوني؟ وما أسوأ مرحلة مر بها؟ وعلى أي وتر يجب أن يعزف الروائي الفلسطيني اليوم؟

الرواية الفلسطينية والعربية تناولت الصراع العربي الصهيوني من زوايا متعددة، وانتصر معظم الروائيين لعدالة القضية، غير أن الغالبية عجزت عن تصوير سيكولوجية المحتل تعقيداً وعمقاً، إذ ركزت على تصوير المظلومية الفلسطينية أكثر مما اشتغلت على تفكيك العقل الصهيوني.

أسوأ مراحل هذا الصراع أدبياً هي تلك التي طغى فيها الخطاب المباشر على الحس الفني، حين تحولت الرواية إلى بيان سياسي. أما اليوم، فعلى الروائي الفلسطيني أن يعزف على وتر الوعي الإنساني، وأن يجعل من قضيته مرآة للعدالة في العالم، دون أن يفقد خصوصيته الوطنية. الوتر الأكثر نشازاً هو خطاب الهزيمة والاستسلام الذي يحاول أن يُجمّل الواقع بدل أن يغيّره.

> الثقافة الفلسطينية ليست هامشاً في تاريخ الأدب العرب

■ في حرب الإبادة التي تعرضت لها غزة... كيف نظرت إلى الكتابات التي ظهرت تحت القصف؟ وما قيمتها المستقبلية؟

الكتابة تحت القصف ليست مجرّد فعل توثيق، بل هي مقاومة بالكلمة. من يكتب في لحظة الخطر يكتب بدمه لا بحبره، ولهذا فإن تلك النصوص تمثل أصدق أشكال الأدب الإنساني، ولا يحقّ لنا أن نحاكمها بأدوات النقد الصارمة، لأنها تُكتب من قلب الجرح. وهذه النصوص ستكون وثائق أدبية وتاريخية للأجيال القادمة، لأنها تسجّل نبض الواقع بلغة الحياة والموت معاً. إنها ليست مجرد أدب حرب، بل أدب بقاء وإصرار على الوجود.

■ تُعدّ من أهم منظّري فن القصة القصيرة، وقد اخترت لهذا الفن مجموعة «جمل المحامل».. كيف وجدت قدرته على إيصال الهم الفلسطيني؟

القصة القصيرة جداً فنّ دقيق يحتاج إلى مهارة استثنائية في التكثيف والإيحاء. في مجموعة «جمل المحامل» حاولت أن أُقدّم فلسطين من خلال مئة قصة تمثّل مئة زاوية في الوجدان الفلسطيني.

هذا الفنّ قادر على احتضان القضايا الكبرى، لأن المسألة ليست في حجم النص بل في طاقته الدلالية. القصة القصيرة جداً مرآة حادّة تُظهر ما وراء السطح، ولهذا استطاعت أن تلامس الجوهر الإنساني للقضية الفلسطينية، بعبارة واحدة أحياناً تختصر تاريخاً كاملاً.

■ كانت روايتك «رجل المرآة» من الأعمال التي تناولت عوالم المحتلين. كيف نجحت في اختراق هذه العوالم؟

«رجل المرآة» كانت مغامرة فكرية وإنسانية في آن واحد. حاولت فيها أن أنظر إلى المحتل من الداخل، لا من الخارج. قرأت كثيراً عن المحرقة النازية وكيف استثمرتها الحركة الصهيونية لبناء سرديتها السياسية. أردت أن أقدّم رؤية مغايرة تفضح هذا التوظيف الممنهج للألم الإنساني في تبرير الظلم.

لقد كان الهدف أن أُظهر أن الجلاد يمكن أن يكون ضحية سابقة، لكن ذلك لا يمنحه شرعية ليصبح جلاداً جديداً، وقد كانت تلك الرواية محاولة لفهم التناقض الإنساني في عمقه لا في ظاهره.

د. يوسف حطّيني

فلسطيني، ولد في دمشق عام 1963، تلقى علومه في دمشق، وتخرّج في جامعتها حاملاً شهادة الدكتوراه في النقد العربي الحديث، محاضر في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الإمارات العربية المتحدة، من كتبه الكثيرة نذكر: السرد في الرواية الفلسطينية، القصة القصيرة جداً بين النظرية والتطبيق، في سردية القصيدة الحكائية (محمود درويش نموذجاً)، دراسات في القصة القصيرة جداً، مصطلحات السرد في النقد الأدبي، بنفسجة في سحابة - قصائد قصيرة - الرواية العربية في الغرب (سبعة ألوان سردية في قوس قزح مهاجر)، الصوت والصدى (ست نوافذ على السرد العالمي)، القصيدة القصيرة جداً (جذورها تداخلاتها ـ ملامحها) يوم عادي في حياة عرفان-قصص-.

عالميّة الأدب الفلسطيني فدوى طوقان نموذجاً

د. ثائر يوسف عودة ناقد وأستاذ جامعي فلسطيني - سورية

بعد عقدين ونيّف على رحيل الأديبة العالمية فدوى طوقان (1917–2003)، نتساءل ماذا تبقى من أدبها؟ وأين يمكن أن يُصنّف ما تركته من نتاج أدبي؟ وهل يمكن أن نغامر ونقول إنه أصبح أدباً عالمياً خالداً لا يمكن أن يطويه الزمن؟ وهل ذاك النتاج صالح ليدخل مكتبة الأدب العالمي؟ وما موقع أدبها في سياق أدب المقاومة والأدب الإنساني العالمي؟

في محاولة للإجابة عن بعض تلك التساؤلات - بشكل موجز - سنتقصى ملامح العالمية في نتاجها الأدبي، ليصار إلى إعادة قراءته من طرف الأجيال المعاصرة من الكتّاب والمهتمين بغية الوصول إلى ملامح بارزة للأدب العالمي فيما لو أطلق هذا المصطلح على أي نتاج أدبي، ووُصف بأنه عالمي؛ لذلك سيتناول هذا المقال، هنا، مفهوم عالميّة الأدب الفلسطيني من خلال تجربة فدوى طوقان، ويبحث في المرتكزات الجمالية والفكرية التي منحت شعرها وسيرتها الذاتية بعداً عالمياً بوصفها نموذجاً شعرياً استطاع تحويل التجربة الوطنية والذاتية إلى خطاب إنساني شامل.

يُثار مفهوم «العالميّة» في الأدب غالباً بوصفه إشكالياً، إذ يُساء فهمه أحياناً على أنّه تخلٍّ عن الخصوصية الثقافية لصالح خطاب كوني مجرّد، في حين يرى الألماني «غوته» في مفهوم «الأدب العالمي» أنّ النصّ يبلغ العالمية حين يتجاوز حدوده القومية دون أن يتنكر لها. ويربط المفكّر إدوارد سعيد في كتابه (الثقافة والإمبريالية) بين النصوص الكبرى وبين قدرتها على مساءلة السلطة والهيمنة باسم الإنسان. فعالميّة الأدب، بحسب النقد الحديث، تُعرَّف بأنّها قدرة النصّ على التعبير عن تجربة إنسانية مشتركة تتجاوز حدود الثقافة واللغة والتاريخ، مع احتفاظه بخصوصيته السياقية، ولا تعني العالمية الانتشار وحده، بل العمق الإنساني، وقابلية الترجمة الجمالية، ومرونة الدلالة.

تبيّن تجربة فدوى طوقان أنّ الطريق إلى العالمية يمرّ عبر تعميق المحلي، لا تجاوزه، فقد انطلقت من فلسطين – جغرافياً وتاريخياً ووجدانياً – واستطاعت أن تجعل من هذه التجربة نموذجاً يمكن قراءته بوصفه نصّاً عالمياً من حيث البنية والرؤية، لا من حيث التداول فقط، وخطاباً إنسانياً مفتوحاً على كلّ قارئ في العالم، فلم تتعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها شعاراً سياسياً، بل جعلت من الخصوصية الفلسطينية منبعاً للكونية، وأصبحت مأساة إنسانية مركّبة، شكّل الاحتلال في شعرها قهراً يوميّاً، وتهديداً للوجود كسّر الزمن الطبيعي للحياة. وفي دواوين مثل «وحدي مع الأيام» – «أعطنا حباً» - و»على قمة الدنيا وحيداً»، تتحوّل فلسطين من مكان جغرافي إلى

رمز كوني للإنسان المسلوب الإرادة، وهذا ما يجعل القارئ غير الفلسطيني قادراً على التماهي مع النصّ، لأن الألم ليس محصوراً في سياق سياسي بعينه.

وإذا كانت العالمية لا تعني الانتشار والترجمة وحدهما، بل تعني القدرة على تمثيل التجربة الإنسانية في بعدها المشترك، بحيث يجد القارئ – مهما اختلفت ثقافته – ذاته في النصّ، فإنّ فدوى حقّقت هذه العالمية عبر ثلاث دوائر متداخلة: الذات الأنثوية الإنسانية الفردية (المرأة، الألم، العزلة، الحب، الفقد)، الذات الجمعية (الشعب، الوطن، القهر، المقاومة)، الضمير الإنساني الكوني (الحرية، العدالة، الكرامة). وسنحاول أن نتوقف، بإيجاز، عند كل دائرة من هذه الدوائر:

- البعد الإنساني للذات الأنثوية

من أهم مرتكزات عالميّة أدب فدوى تمثيلها للذات الأنثوية بوصفها ذاتاً إنسانية لا فئوية. فهي لا تكتب «أدب المرأة» بمعناه الضيق، بل تكتب عن القمع الاجتماعي، والحرمان العاطفي، والصراع مع السلطة الذكورية، وقد جاءت هذه الكتابة خالية من الخطاب النسوي الأيديولوجي المباشر، ما منحها طابعاً إنسانياً عاماً؛ فالمرأة في شعرها ليست حالة محلية، بل صورة للإنسان المحاصر داخل بنى القهر، وهو ما يقرّبها من تجارب شعرية عالمية دون تقليد أو استنساخ. لقد انطلقت فدوى من تجربة فلسطينية شديدة الخصوصية، إذ نشأت في بيئة نابلسية محافظة، حاصرت المرأة اجتماعياً وثقافياً، ومنعتها من التعليم النظامي المبكر، وهذا الحرمان شكّل جرحاً تأسيسياً في وعيها، سرعان ما تحوّل إلى دافع داخلي للمعرفة والكتابة، وكان لشقيقها الشاعر الكبير إبراهيم طوقان دور محوري في صقل موهبتها، غير أن تجربتها اللاحقة أثبتت استقلاليتها الفنية والفكرية، ولم تقع في أسر الخطاب الشعاري أو الأيديولوجي المغلق؛ فالنكبة، والاحتلال، والمنفى، ليست في شعرها أحداثاً سياسية مجرّدة، بل مآسٍ إنسانية: الأم المكلومة، الإنسان المقهور، الجسد الجريح، الروح المنفية. وإن انبثاق صوت فدوى من فضاء الإقصاء الاجتماعي جعل شعرها في بداياته تعبيراً عن المرأة المحاصَرة، قبل أن يصبح لاحقاً تعبيراً عن الوطن المحاصَر؛ وهنا تتجلى وحدة المصير بين الأنثى وفلسطين في تجربتها، وبهذا التحويل الجمالي، تصبح فلسطين في شعرها رمزاً للإنسان الجريح في كل مكان، كما أصبحت مدينة «غرينيكا» في شعر لوركا، أو فيتنام في شعر نيرودا؛ وبالتالي فإنّ إحدى ركائز عالميّة أدب فدوى هي تحرير الصوت الأنثوي من خصوصيته الضيقة وتحويله إلى خطاب إنساني شامل، فهي لا تكتب «امرأة فلسطينية» بمعنى الهوية الضيقة، بل تكتب المرأة بوصفها كائناً مقموعاً في بنية اجتماعية أبوية، وتكتب الجسد بوصفه ساحة صراع بين الحرية والقيد، وتكتب الحب بوصفه حاجة إنسانية مهدَّدة بالقهر والتاريخ.

- البعد الإنساني للذات الجمعية

شهد شعر فدوى طوقان تطوراً لافتاً من مرحلة الرومانسية الذاتية المبكرة حيث يهيمن الحزن والوحدة والبحث عن الحب إلى مرحلة الالتزام والمقاومة فتتقدّم الجماعة والوطن، ثم إلى مرحلة التأمل الوجودي العميق في الموت، الزمن، المعنى، والعدم، حيث يصبح المصير موضوعاً مركزياً، وهذا التحوّل يعكس نضجاً شعرياً وفكرياً، ويضع تجربتها ضمن المسار الكلاسيكي لكثير من الشعراء العالميين الذين بدأوا بالذات وانتهوا بالأسئلة الكونية الكبرى، إذ تصبح التجربة الشخصية وسيلة للتفكير في المصير الإنساني، لا مجرّد تعبير ذاتي، كما شكّلت نكبة 1948، ثم نكسة 1967، منعطفاً حاسماً في تجربتها؛ ما جعل القصيدة منبراً للوعي الوطني لا فضاءً ذاتياً مغلقاً، وتجلّى ذلك بشكل ناصع في دواوين مثل: « أمام الباب المغلق » و « الليل والفرسان»، وهنا نلاحظ انتقالاً من ضمير الفرد إلى ضمير الجماعة، وتصاعد النبرة الاحتجاجية، وحضور الأرض بوصفها كياناً حيّاً، فتتداخل صورة المرأة بصورة الوطن، بعيداً عن المباشرة أو الخطابية، مع احتفاظ قصيدتها الوطنية بعمقها الإنساني.

البعد الوجودي العالمي للذات الأنثوية

تتجلّى عالميّة أدب فدوى بوضوح في تمثيلها للذات الأنثوية بوصفها ذاتاً وجودية جريحة ومأزومة، وهو ما يضعها في حوار ضمني مع عدد من الشعراء العالميين، ولأن المقام لا يتسع هنا، نذكر منهم، على سبيل التمثيل لا الحصر، رائدة الأدب الاعترافي الشاعرة والروائية الأمريكية سيلفيا بلاث (1932-1963)، التي تتجلى لديها الذات الأنثوية بوصفها ذاتاً مكسورة، تعيد بناء نفسها عبر الألم، وتتحوّل المعاناة الفردية إلى سؤال وجودي حول الجسد والموت والمعنى. تقول بلاث: الموت فنّ مثل أي شيء آخر... وأنا أجيده تماماً... وتقابلها فدوى في نبرة وجودية مماثلة: وحدي أُصارع ظلّي... وحدي أفتّش عن معنى... للحياة... وللموت. وإذا كان الاختلاف السياقي واضحاً هنا، فإن الاشتراك الوجودي في الموضوع أعمق، فكلا الشاعرتين تكتب من حافة الألم، وقد تحول الجسد والروح إلى فضاءين للصراع، والقصيدة إلى أداة للنجاة لا للزينة، وهنا يكمن وجه العالمية المشترك في تحويل التجربة الفردية القاسية إلى سؤال إنساني مفتوح وخطاب إنساني شامل حول المعنى والهوية والمصير، وهو ما يرسّخ عالميّة التجربتين.

كما تتقاطع تجربة فدوى طوقان مع تجربة الشاعرة الروسية آنا أخماتوفا (1889- 1966)، ولا سيما في تحويل المعاناة الوطنية إلى شهادة شعرية تاريخية إنسانية، إذ تكتب أخماتوفا عن القمع الستاليني من منظور المرأة/الأم، وهو الموقع ذاته الذي تكتب منه طوقان عن الاحتلال. تقول أخماتوفا: تعلّمتُ كيف تنحني الوجوه... وكيف يخرج الرعب من تحت الجفون... وتقول طوقان: نحن باقون هنا... كالصبار في الحلق... وفي العينين نار. ففي كلا النصين، تتحوّل المعاناة السياسية إلى تجربة جسدية ونفسية، لا إلى خطاب أيديولوجي، فالخوف عند أخماتوفا، والصمود عند طوقان، يُصاغان بلغة بسيطة مشحونة مكثّفة، تجعل القصيدة شهادة إنسانية على القهر صالحة لكل زمان.

في شعر فدوى طوقان تُقدَّم فلسطين بوصفها تجربة وجودية، إذ يتحوّل الوطن في قصائدها إلى كيان حيّ يسكن الجسد والذاكرة، وهو ما يضعها في تقاطع واضح مع الشاعر التشيلي الكبير بابلو نيرودا، الذي كتب الوطن بوصفه جرحاً شخصياً وجمعياً في آن، ولا سيما في ديوانه «النشيد العام» حيث يتحوّل الوطن إلى جسد حيّ، يتألّم ويقاوم، يقول: وطني ليس اسماً... بل جرحاً مفتوحاً في صدري... وتقول فدوى: وطني ليس حقيبة سفر... ولا ذكرى... بل نبضٌ يسكنني... مهما ابتعدت... في كلا النصين، يتجاوز الوطن حدوده الجغرافية ليصبح علاقة وجودية بين الإنسان والمكان، وكياناً وجودياً يسكن الشاعر وهي علاقة كونية تفسّر قابلية هذا الشعر للتلقّي العالمي، وهذا التصوير يمنح القصيدة بعداً عالمياً، لأن علاقة الإنسان بالمكان علاقة كونية لا تخصّ شعباً دون آخر.

كما أصبحت مدينة «غرينيكا» في شعر فيديريكو غارثيا لوركا رمزاً للخراب الإنساني، تتحوّل فلسطين في شعر فدوى طوقان إلى رمز مماثل، فالرمز عندهما لا يلغي الواقع، بل يضاعف أثره الدلالي، ويتحول الجرح الجمعي إلى رمز إنساني. يقول لوركا: الدمُ لا يرى ضوء النهار ... حين يُذبح القمر... لا يبقى للدم ضوء... وتقول طوقان: في بلادي... يُصلب الفجر... قبل أن يولد... كلا النصين يستخدم الرمز الكوني (القمر، الفجر) للتعبير عن عنف تاريخي يتيح للنص أن يتجاوز حدثه التاريخي المحدّد ليغدو تعبيراً عن الاعتداء والعنف ضد الحياة ذاتها.

تُعدّ سيرة فدوى «رحلة جبلية... رحلة صعبة» و« الرحلة الأصعب » من أهم النصوص السردية في الأدب العربي الحديث، فقد تجاوزت فيهما البعد التوثيقي التقليدي لتقدّم تحليلاً نفسياً للذات، ونقداً اجتماعياً للمجتمع الأبوي، وشهادة امرأة على القمع الاجتماعي، وشهادة تاريخية لمثقفة على الاحتلال، وشهادة إنسان على هشاشة الوجود. وهذه الخصائص تجعل من سيرتها جزءاً من أدب السيرة العالمي، القائم على كشف الذات بوصفها مرآة للعالم، وهذه السرديات تُقرأ اليوم

مواسم البكاء في رواية واحدة

لمى الشطلي ـ كاتبة صحفية فلسطينية ـ سورية

ضمن أدب السيرة العالمية، لما تحمله من صدق، وجرأة، وتحليل نفسي واجتماعي عميق، إذ تكتب فدوى سيرة ذاتية تتجاوز الاعتراف الشخصي لتغدو وثيقة اجتماعية وتاريخية، وهذا ما يضعها في تقاطع مع سِيَر عالمية مثل «مذكرات فتاة مطيعة» لسيمون دو بوفوار، حيث تتحوّل التجربة الفردية إلى سؤال فكري عام، والذات الفردية إلى مرآة لبنية القمع الاجتماعي تربط بينه وبين تشكّل الوعي النسوي والإنساني، ويجعل السيرة الذاتية وثيقة إنسانية لا اعترافاً شخصياً فقط.

تبيّن هذه الإطلالة العجلى على أدب فدوى طوقان أنّ العالميّة لديها ليست نتيجة استعارة نماذج عالمية، بل ثمرة اشتراك عميق في الأسئلة الإنسانية الكبرى: القهر، الحرية، الجسد، الوطن، والمصير. لقد كتبت من فلسطين، وعن الإنسان الفلسطيني؛ مما مكّن تجربتها من حجز مكام لها ضمن سياق الأدب الإنساني العالمي، دون أن تفقد خصوصيتها الثقافية أو التاريخية، فأدبها لا يقوم على التشابه السطحي مع الشعر العالمي، بل على وحدة الأسئلة الوجودية، وتشابه آليات تحويل الألم إلى جمال، واشتراك التجربة الإنسانية رغم اختلاف السياقات، والتقت – شعرياً وروحياً – مع شعراء عالميين في النقطة الأعمق: الدفاع عن إنسانية الإنسان بالكلمة، دون تجاوز الهوية الفلسطينية، بل تعميقها لتصبح إنسانية، من خلال الكتابة من الجرح الفلسطيني وعنه، ومخاطبة الضمير الإنساني، إذ عبّرت عن امرأة محاصرة نطقت باسم الإنسان المقهور في كل زمان ومكان، فأصبحت شاعرة وطنية وشاعرة كونية في آن، لم تكن نتيجة انفتاح شكلي على الآخر، بل ثمرة تجربة إنسانية عميقة صاغتها بلغة صادقة ورؤية جمالية ناضجة، كتبت فلسطين بوصفها جرحاً إنسانياً، وكتبت المرأة بوصفها كائناً كونياً، وكتبت الذات بوصفها سؤالاً وجودياً مفتوحاً، ما جعلها تمثّل أحد أبرز الوجوه الأدبية العربية التي نجحت في تحويل الألم المحلي إلى قيمة إنسانية عالمية.

بكينا بما فيه الكفاية. صرخةٌ غزيةٌ أتعبها النداء؛ لكنها ما تزال تطرق صمم السامعين. هل بتنا إلى هذا الحد؟ مشهد مأساوي يأخذ حيزه من نشرة الأخبار. وأما عن المذلة، فتلك رواية أخرى، وحده الله من يأخذها على محمل الجد. وما بين المأساة والذلّة، حكايةُ أرضٍ لم تكتفِ من لحم الغزي، لكنها تقيأت بكاءه ووجعه، فما عادت تكترث بالخيام التي جرفتها، ولا كمًّا من الآمال التي اقتلعتها رياحها.

لا يؤلمنا خذلان العالم، ولا وجع أن نصبح صورةً لاختبار ضمير الإنسانية فينا. بل تلك المعادلة التي تفرض صمودًا جديدًا بغضب الطبيعة، وكأن السماء استمدّت من الاحتلال طابعها الوحشي لتزيد فتكًا بكل الأجساد الغزية. وحده السخطُ سيّدُ الموقف؛ فالوطن تحوّل إلى خيمة، والبقاءُ صار طلاسمَ تنجرف مع الرمال المتحركة. وفي كل مرة ينزاح فيها وجه الحياة، تُضاف فاجعةٌ جديدة إلى سجلّ الاحتلال.

هاك شهيدًا هناك؛ قتلته طائرةٌ مسيّرة، وآخر استُهدف بصاروخٍ موجَّه. وهنا شهيدٌ من نوعٍ آخر، كان يعانق حلمًا بسيطًا بأن يحيا كأيِّ إنسانٍ عاديٍّ في هذا العالم. غير أن الماء ابتلعه في لحظةٍ قرّر فيها أن العودة إلى الديار تستحق كل هذا العناء، ولو كانت على سطح خيمةٍ متهالكة تتقاذفها الرياح.

أمّا عن الخلاص، فبوابةُ الرحمة عقدت اتفاقًا ضمنيًا، ممزوجًا بدماءٍ مصيرية، مع الإله نو. وكانت الأجساد الغزية — ما بقي منها وما خفي — قربانًا يتجدّد به العالم على إيقاع التبلّد والغربة والاندهاش. فكم مرة سنُستدعى قربانًا لتجديد الجنس البشري؟ وهل تشبَع الآلهة من غضبها التاريخي من الإنسان؟ وما ذنب الغزي من كل هذا؟

انظر كيف نفرغ الغرق من عدّادِ الوقت. هل تتسع الهوية لكل هذه الصفات: الشهيد، والغريق، والجائع، والمكلوم، والمفجوع، والمقهور، والسائل، والساخط، والصامد، والمقاوم؟ نعدُّ التسمياتِ واحدةً تلو الأخرى، ثم نصمت طويلاً. وحين تُقال عبارة «أنا من غزة» — هل نسأل؟ أخيل: كيف يكون الغزي بطلاً أسطورياً؟ مع فارقٍ واحد قاتل: أنه إنسان. أيُّ غباءٍ هذا الذي يغلّف الشعور الإنساني بعباءةٍ فضفاضة من الانتصارات؟ ففي الهزيمة انتصارٌ ما، وفي الانتصار هزائم كثيرة. وبين الاثنين، أجد غزة بكل من فيها تُحاكم بصفةِ الأرض والهوية.

في معادلة الأرض والاحتلال وغزة، تنطلق الإجابة من هول السؤال: ما الذي يعنيه أن تكون موجودًا في روايةٍ صاغت تفاصيلها قوةٌ وحشية تفرض على الغزي إعادة إنتاج نفسه في ظروفٍ قاهرة تحت عنوان الخلاص الفردي وهيمنةِ الأقوى والأشدِّ قسوة؟ ترتجف الأجساد الغزية، لا بفعل البرد وحده، بل من ازدحام الرؤى، وما يحمله الغد من تأويلاتٍ أخطأت سياقها التاريخي الأقدم. ليَغدو التعويل والمحاكمة عبثًا يُلقى على عاتق الإنسان الغزي نفسه.

فهل نعي نحن الفلسطينيين حجمَ الكارثة التي لم تعد تصيب الجسد وحده، بل تضرب عمق الوعي، وتعيد إفرازَ مفرداتٍ تتكاتفُ مع سياديةِ الطبيعة تمامًا كما يفعل الاحتلال؟

المقاومة كفعل حداثي

مصعب عيسى ـ كاتب فلسطيني بلجيكا

لطالما ارتبط تعريف الحداثة بالتقدم والتحرر والنهضة هذا المفهوم الذي دخل إلى عالمنا العربي سواء على صعيد الأدب والثقافة أو إلى الاقتصاد والسياسة ومنها استطاع أن يتسلل إلى الفكر السياسي الثوري أو المقاوم.

تعرف الحداثة على أنها تغير الواقع من أجل رغبة الإنسان وانسجامه معه.. وهي التي أعطت الإنسان الفرد القيمة العليا المنوط من أجلها إخضاع كل قوانين الطبيعة من أجل هذا الإنسان وحده إضافة إلى كل ذلك فإن من أهم خصائص الحداثة هي خاصة الإبداع (فكرياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً).

فهي إذاً الفعل المضاد للمذهب الكلاسيكي (المحافظ) الذي يصر على تغير المرء لينسجم مع الواقع والقبول بالشروط الطبيعية للحالة كما هي.. وهذا ما عبر عنه الفيلسوف الفرنسي إتيان دو لابويسي في كتابه العبودية المختارة أو العبودية الطوعية فيقول:

(يصعب على المرء أن يصدق كيف أن الشعب متى تم إخضاعه يسارع إلى السقوط فجأة في هوة النسيان العميقة لحريته حتى ليمتنع أن يستيقظ لاستعادتها ويقبل على الخدمة بحرية وتلقائية حتى ليظن من يراه أنه لم يخسر حريته بل ربح عبوديته).

لذا أصبحت المقاومة حسب المذهب الحداثي هي مذهب تقدمي وشرط أساسي للنهوض بالواقع الطبيعي التاريخي نحو مستقبل أفضل يتيح للإنسان الطبيعي أن يحيا وفق معطيات عصره وقوانينه.. وحريته الأثمن على الإطلاق... ومن هنا كانت الثورة الفرنسيّة حالة تتويجية للفكر الحداثي الأوروبي من حيث التغير التاريخي والقيمي والإنساني.. ولأن الإنسان هو الركن الأساسي من أركان الحداثة الذي عبر عنه كثير من منظري الحداثة بدءاً من سارتر الذي قال:

«الإنسان محكوم عليه أن يكون حراً».

وصولاً إلى كارل ماركس الذي رأى في (الإنسان أعلى رأسمال في الوجود)

لكن في الوقت ذاته تضارب مفهوم المقاومة والحداثة في عالمنا العربي

فبعض منظري الحداثة في عالمنا العربي يرى أن المقاومة أو أي شكل من أشكال الثورة ما هو إلا فعل رجعي يرمي إلى التخلف والفقر والتجهيل وبالتالي يؤخر عملية النهوض والتقدم... أولئك الذين بتصوري لم يأخذوا من الحداثة إلا قشورها ولم يتطرقوا إلى جوهرها لأن الحداثة بالنسبة لهم هي نموذج أوروبي صرف ينبغي تطبيقه حرفياً في المجتمعات العربية دون الأخذ بخصوصيات المجتمع العربي.. وبالتالي رافضين أي حداثة لا تكون مرتبطة بالمركز الأوروبي لأنها برأيهم حداثة متأخرة ومن هنا أصبحت الحداثة بهذا المفهوم إعادة إنتاج استعماري مطابق لمفهوم الاستشراق الذي وصفه المفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد بأدق العبارات:

(الشرق الذي يظهر في الاستشراق نظام من الصور التي تمثله والتي صاغتها مجموعة كبيرة من القوى والتي أدخلت الشرق في مجال العلوم الغربية والوعي الغربي) وبهذا تم تغييب العقل والخصوصية الغربية في أدبيات المستشرقين.

لكن في المقابل برزت الحداثة كضرورة ملحة في مجتمعاتنا شرط أن تبدأ من القاعدة وصولاً إلى القمة وبهذا يكون التغيير شاملاً في المجتمع دون أخذ تجربة الغير ومن هنا كانت المقاومات أو الثورة شكلاً أساسياً ومطلباً ملحاً في البدء بالسير نحو الحداثة الخاصة بكل مجتمع ومن ضمنها المجتمعات العربية.

فلما كان الإنسان هو صيرورة ورمزية هذا الكون وجب عليه تغير الواقع المنوط به للوصول إلى الغاية التي يسمو لها وعلى رأسها الحرية تلك الخاصة التي طالما شكلت محور الحداثة ومفصلها الذي تتحرك الأشياء من أجلها.. فلا يمكن لأي إنسان طبيعي أن يكون حداثياً وهو واقع تحت سيطرة استعمار سياسي أو فكري أو اقتصادي.. فشكلت المقاومة أولى خطوات الحداثة بلا منازع.

في كتابه المقاومة والحداثة يشير المفكر المغربي طه عبد الرحمن أن المقاومة اللبنانية أحدثت نقلة نوعية من حيث (الإبداع في طريقة التغير والانتقال من حالة إلى أخرى فيقول :

(لقد حققت المقاومة اللبنانية تحولاً وجودياً في الأمة نقلها من طور العجز إلى طور القدرة... ولذا لزم أن تنتمي أفعال المقاومين إلى الحداثة ذلك لأن الحداثة ليس لها قانون واحد في التطبيق لأن الإبداع ليس له طريق واحد في الظهور أيضاً..)

لقد تم افتتاح عصر الحداثة العربي الخاص منذ أن بدأ الصوت العربي نفسه يبدع في طرائق تغييره وما كان السابع من أكتوبر إلا طوفاناً حداثياً في العقلية العربية والعقلية العالمية هذا الحدث الذي استند إلى خصائص فلسطينية محضة واستنسخ من واقع الظرف تجربة خاصة نقلت الفلسطيني إلى طور العالمية.

لقد أصر النموذج الأوربي (الحداثي) على عالميته وتصديره نموذجه إلى الأطراف الأخرى محافظاً على مركزيته الغربية ولكن المقاومة الفلسطينية رسمت اليوم مشهداً تقدمياً جديداً من حيث الإبداع المقاوم على الأرض.. ومن حيث الخطاب الإعلامي ومن حيث اللكنة السياسية الجديدة ناهيك عن الأخلاق النابعة من قيم عربية وإسلامية وفكرية تنم عن طريقة جديدة نقلت مرحلة القضية الفلسطينية من طور النسيان إلى طور إحياء الذاكرة وسيرة التغريبة منذ النكبة.

تلك المقاومة التي نقلت العالم بأسره من مرحلة الحياد الأخلاقي والفكري إزاء ما تعرض له الفلسطيني طوال العقود المنصرمة إلى مرحلة المتبني للرواية الفلسطينية والمدافع عنها في الساحات والمؤسسات الدولية والبرلمانات.. لقد أحدث السابع من أكتوبر حداثة عالمية قلبت موازين الفهم العالمي والتحريف الذي طالما غيب الحق الفلسطيني...

.. ولأن من شروط الحداثة عالميتها فقد أصبحت المقاومة في فلسطين اليوم عملاً حداثياً ونهضوياً وميزة تقدمية في العقل الجمعي العالمي.. على مستوى القمم والقواعد والنخب ومن كل الأطياف العمرية أو التيارات السياسية والحزبية...

الحداثة خلقت من أجل الإنسان وكرامته... وشعار العالم اليوم من أجل أن تكون حداثياً لا بد أن تكون إنساناً.. ومن أجل تكون إنساناً لا بد أن تكون فلسطينياً.

أدب السجون: كيف يتحول القيد إلى لغة؟ وكيف تُصبح الزنزانة مصنعًا للحرية؟

تغريد بو مرعي - لبنان - البرازيل

في كل زاوية من زوايا العالم يقف أدب السجون شاهداً على لحظة إنسانية تتجاوز حدود الجدران الحديدية. ليس مجرد كتابة تُسجَّل تحت وطأة القيد، إنما هو فعل مقاومة، وصرخة تتجاوز العتمة لتصنع ضوءاً يليق بالكرامة الإنسانية. في التجارب العربية والعالمية، ظلّ هذا الأدب بمثابة خزّان للذاكرة، وساحة للصراع بين لغة القمع ولغة الإبداع، بين سلطة تملك السلاح وسجين يملك الكلمة. ومن بين النماذج التي تجسّد هذا الالتقاء العميق بين الجرح والإبداع يقف الشاعر الإسباني فيديريكو غارسيا لوركا الذي انطفأ برصاص الفاشية، والروائي الفلسطيني باسم خندقجي ووليد دقة وكميل أبو حنيش وعائشة عودة وآخرين كثر الذين ألفوا أعمالهم من خلف القضبان، ليعيدوا كتابة العالم من داخل ضيق الزنزانة.

في أدب السجون، تتجسد الإنسانية في أقسى صورها. يصبح القلم بديلاً عن الحرية، والورقة بديلاً عن السماء، والكتابة دفاعاً عن الذات كي لا تتشظى. إنّه الأدب الذي صاغته التجارب الحرّة في مواجهة الاستبداد، فصار وثيقة مقاومة، وأرشيفاً للكرامة، وصوتاً لا يمكن لأي سجن أن يطفئه. يكتسب هذا الأدب أهميته من الزمن الذي يُكتب فيه، ومن اللحظة التي تتحول فيها الكلمات إلى أجنحة تستطيع الطيران فوق الأسوار العالية. وعندما يقف الكاتب أو الشاعر في مواجهة السجان، تتجلى الكتابة في صورة أكثر نقاء، كأنها تنبع من الروح مباشرة، لا من رَفاهٍ فكري ولا من مساحة منفتحة، بل من قعر الألم ذاته.

تبدأ حكاية أدب السجون من التجربة الفردية التي تنمو في الظلمة، لكنها سرعان ما تتحول إلى تجربة جماعية تلامس وجدان الشعوب. فلا يمكن الحديث عن تاريخ الأدب العربي دون استحضار كتابات الأسرى الفلسطينيين الذين جعلوا من السجن مدرسة للوعي الوطني، ولا عن الأدب العالمي دون التذكير بأصوات مثل لوركا الذي لم تمنعه الجدران ولا الظلم من أن يحفر اسمه في الذاكرة الإنسانية. هذا الأدب لا يحكي فقط المعاناة اليومية للسجين، إنما يحكي نظاماً كاملاً من القمع، وطريقة الشعوب في المقاومة، وكيف يتحول الجسد الأسير إلى عقل محرِّر.

وفي التجربة العربية المعاصرة، يحتلّ الفلسطيني باسم خندقجي مكانة خاصة، فهو صوت خرج من أعمق نقطة في الألم الفلسطيني. لم تمنعه سنوات الاعتقال الطويلة من أن يتحول إلى واحد من أبرز الروائيين الذين تجاوزت أعمالهم حدود السجن إلى فضاء العالم. يكتب باسم خندقجي من زنزانته نصوصاً تنبض بالوعي والتمرّد، لا بوصفه أسيراً يبحث عن الحرية فحسب، بل كمثقف يمتلك مشروعاً أدبياً متكاملاً، يواجه به محاولات محوه. إن كتاباته ليست مجرّد شذرات من سجنه، هي أعمال مكتملة، متماسكة، تحتوي على رؤية أدبية وسياسية وفلسفية تُصنَّف ضمن الأدب العالمي، لأنها استطاعت أن تحمل شمولية المعنى الإنساني.

تكشف نصوصه عمق الصراع الفلسطيني، لكنها تذهب أبعد من ذلك حين تتحول إلى تأملات في الطبيعة البشرية، في معنى الحرية، في فكرة الوطن، في الألم الذي يصنع المعنى، وفي الحلم الذي يعلو فوق كل القيود. في أعماله، يصبح السجن فضاءً مضاداً لسلطة الاحتلال، لا مكاناً للموت البطيء. يتحول القيد إلى مادة تُصاغ منها الحكاية، ويتحوّل الجدار إلى نص يقاوم محاولات اقتلاع الهوية. ولعلّ قوة تجربته تكمن في أنه لم يكتب لمخاطبة التضامن الخارجي فقط، كتب أولاً ليحمي ذاته من الانكسار، ثم ليحمي الذاكرة من النسيان، وليزرع في وجدان الأجيال القادمة سردية جديدة تحرر فلسطين من الخطابات النمطية.

أما لوركا، الشاعر الإسباني الذي اغتيل في بداية الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936، فيمثّل حالة مغايرة ولكنها تتقاطع في العمق مع أدب السجون. لم يُقضِ لوركا سنوات طويلة خلف القضبان، لكنه مرّ بتجربة الاعتقال والإعدام، وهي تجربة امتد أثرها في أعماله كما لو أن السجن كان ظلاً يرافقه أينما ذهب. لم تحرمه فاشية ذلك الزمن من الحرية الجسدية فقط، بل حاولت أن تمحو صوته، وأن تخمد نور الإبداع الذي كان يُعدّ رمزاً للحرية الفنية وللروح الإنسانية. لكن كلمات لوركا لم تُدفن مع جسده، لكنها تحولت إلى أيقونة عالمية للمقاومة، وذاكرة مفتوحة تتحدى الاستبداد.

في قصائده، تتجسد الروح الإنسانية وهي تواجه العنف، ويظهر الحنين إلى الأرض وإلى الإنسان في كل بيت شعري. ولعلّ القرب بين تجربته وتجربة الأسرى المعاصرين يكمن في تلك القدرة على تحويل الألم إلى جمال، والخوف إلى موسيقى، والجراح إلى كلمات تُنقذ الآخرين. لم يكتب لوركا أدب سجون بالمعنى التقليدي، لكنه كتب أدباً مسجوناً داخل الواقع الدموي، أدباً يخوض معركة الفاشية بلا سلاح سوى القصيدة. لذلك، أصبح رمزاً عالمياً، لأنه شاعر عظيم، وشهيد الكلمة الحرة.

أدب السجون ليس جنساً أدبياً محصوراً في الحدود الجغرافية أو السياسية، هو مساحة تتلاقى فيها كل التجارب الإنسانية التي قاومت الإلغاء. من جنوب أفريقيا وتجربة نيلسون مانديلا، إلى تركيا وتجربة ناظم حكمت، إلى أمريكا اللاتينية وتجارب الكتاب الذين واجهوا الديكتاتوريات العسكرية، وصولاً إلى فلسطين والعالم العربي... كل هذه الأصوات تُشكّل خريطة واحدة لكتابة تشترك في أنها وُلدت من رحم القهر لكنها حملت قوة الحياة. هذه الكتابات توثق ما لا يستطيع التاريخ الرسمي توثيقه، وتُسمع ما لم تستطع السياسة قوله.

يلعب أدب السجون أيضاً دوراً ثقافياً وسياسياً مهماً، فهو يعيد تشكيل الوعي الجمعي تجاه مفهوم الحرية والعدالة. عندما يكتب السجين عن الزنزانة، فإنه يصف مكاناً صغيراً لكنه يحتضن عالماً كاملاً من الأسئلة. ولذلك يُعتبر هذا الأدب مرآة للبشرية، لأنه يضع القارئ أمام فكرة الإنسان في لحظة ضعفه، وفي لحظة قوته أيضاً، لأنّ القدرة على الكتابة داخل السجن هي إحدى أرقى أشكال التحدي. إنّ النصوص التي تولد في تلك الظروف تحمل صدقاً لا يمكن اصطناعه، وتحمل حرارة التجربة التي لا يمكن اختلاقها. وكلما ازداد القمع، ازدادت الرسائل عمقاً، لأن الجدران لا تمنع الفكر من التحليق بل تدفعه إلى تأمل أبعد.

ولعلّ إحدى أعظم ميزات هذا الأدب أنّه يملك القدرة على تحويل القارئ إلى شريك في التجربة، فيعيش معه القيد والانكسار، يعيش معه لحظة الصمود، ويشاركه لحظة التمرد. فيتحول الأدب إلى جسر بين السجين والعالم الخارجي، وإلى وثيقة تنسف عزلة الزنزانة. فيقرأ الناس نصوص باسم خندقجي مثلاً فيشعرون أن السجن لم يعزله، على العكس من ذلك، أعاد ولادته ككاتب أكثر عمقاً، فيما يقرأون لوركا فيستشعرون صوت الحرية التي لا يمكن أن يقتلها قاتل.

يمنح أدب السجون للإنسانية فرصة لتعيد النظر في أفكارها حول السلطة والقوة. يوضح أن القوة ليست في السلاح، ولا في القمع، هي في القدرة على بقاء الروح حيّة رغم الظروف. ولهذا بقي لوركا خالداً رغم أنه أُعدم في مقتبل العمر. وبقي باسم خندقجي حاضراً رغم سنوات الاعتقال الطويلة. وهكذا يتحوّل السجن إلى مساحة تتفتّح فيها الكلمات كما لو أنها شجرة تتحدى الصخر. فالمعاناة التي تُقاس بالأيام والسنوات في السجن تتحول إلى أعمال أدبية تعيش مئات السنين.

ولأنّ أدب السجون يولد في لحظة الاضطرار، فهو يحمل صدقاً لا تستطيع الأنواع الأدبية الأخرى تقليده. في هذه النصوص لا يوجد ترف الإبداع ولا هامش للزخرفة، ينزل الكاتب إلى أعماقه، يستخرج ألمه ويعيد تشكيله لغةً. ومن هنا قوّته. القارئ يرى في هذه النصوص قلب الكاتب، لا فقط عقله، ويحسّ أنه يقرأ الأدب في أنقى صوره. وعندما يخرج هذا الأدب إلى العالم، يتحول إلى فعل شفاء جماعي، لأنه يحكي عن تجربة إنسانية مشتركة، رغم اختلاف الجغرافيا واختلاف السجون.

إنّ أدب السجون يُعلّمنا أنّ الحرية ليست مجرد وضع سياسي، هي حالة داخلية لا يستطيع أحد أن ينتزعها إلا إذا استسلم صاحبها. فالسجين الذي يكتب يقهر سجّانه، والسجان الذي يخشى الكلمة يثبت أنه أضعف مما يبدو. ولذلك تحارب الأنظمة الاستبدادية الكتابة، لأنها تعرف أنها السلاح الوحيد الذي لا يمكن السيطرة عليه. وعندما تنتصر الكلمة، تنتصر الحقيقة، حتى ولو بعد حين.

وفي العالم العربي، كان أدب السجون وسيلة لكشف الاستبداد السياسي والاجتماعي، كما كان وسيلة لبناء الوعي الوطني، خصوصاً في السياق الفلسطيني حيث أصبح السجن جزءاً من التجربة الجماعية. آلاف الفلسطينيين مرّوا بالسجون، لكن الكثير منهم حوّلوا تلك التجربة إلى تجربة أدبية تشبه الامتداد الطبيعي للمقاومة. ومن هنا تأتي فرادة باسم خندقجي، لأنّه استطاع أن يقدّم نموذجاً مختلفاً عن السجين الذي يكتب ليشتكي، فهو يكتب ليصنع أدباً. وهذا ما يجعله اليوم واحداً من أبرز الأصوات الفلسطينية التي تخترق أسوار السجن وأسوار العالم معاً.

وفي التجربة العالمية، يستمر إرث لوركا في إلهام الأجيال، ليس فقط بسبب الشعر الذي تركه، إنما بسبب رمزيته الإنسانية. لقد كتب عن الحرية قبل أن تُنتزع حياته، فصار حضوره الأدبي تمرداً على الغياب. وكأنّ العالم يقول من خلاله إنّ الكلمة لا تموت أبداً.

يبقى أدب السجون مساحة يتجلّى فيها الإنسان في أقسى وأجمل صوره. هو الأدب الذي يُصنع من العتمة لكنّه يضيء العالم. الأدب الذي يكتب فيه الأسير عن سجّانه فيكسره، وعن وطنه فيحييه، وعن ذاته فينقذها. الأدب الذي يجعل من القيد درساً في القوة، ومن الظلم درساً في الحياة، ومن السجن درساً في الحرية. وعندما نقف أمام تجربة باسم خندقجي أو فيديريكو غارسيا لوركا، ندرك أنّ الأدب قدرٌ يستطيع أن يعبر الجدران، وأن يكتب التاريخ من جديد، وليس مجرد كلمات.

عن جدلية المقاومة والثقافة: رؤية في تطوير أدوات المقاومة الثقافية

أحمد علي هلال ـ كاتب وناقد أدبي فلسطيني ـ سورية

في زمن مضى كتب غسان كنفاني في مقولة باهرة: (لك شيء في هذا العالم.. فقم وقاوم)، فمن البدهي هنا أن تتكامل هذه المقولة المتجاوزة في أزمنتها وأمكنتها اللحظة، لنذهب إلى سياقاتها الجديدة بل والمتجددة أيضاً، لا سيما على المستوى الفلسطيني، نظراً للخصوصية العميقة التي يشكلها مفهوم المقاومة الثقافية وبشكل أوسع، وهذا ما يمكن أن تشي به مقولة -كنفاني- الذي استشرف وتنبأ ووضع التأسيس النوعي للمقاومة الثقافية، لا بل وقد ذهب إليه متجاوزاً تلك الإطارات النظرية المؤسسة، لينتج أفعاله المقاومة إبداعاً متعدداً، مستأنفاً ما بدأه أدباء وكتاب فلسطينيون بوصفهم آباء الثقافة الفلسطينية المقاومة،

وتوصيف المقاومة الثقافية بالمقاومة الناعمة، ذلك ما يعيدنا إلى بداياتها والتي حفرت في الفكر والوجدان، لتنتج ما نصطلح عليه بالوعي الأولي، الذي يراكم داخل تلك السياقات وخارجها، لنطمئن إلى القول بأنه وعي فردي وجمعي بآن... وعي ينبغي له أن يصنع الفارق في لحظة المتغيرات العاصفة، ليستدعي وظيفة الثقافة وآلياتها الجديدة، وتحرير الرؤيا في دلالتها البعيدة القصية، بل في مكوناتها ومركباتها التي ستعني صون الهوية أمام محاولات تهميشها وتمزيقها وتبديدها، ذلك أن الهوية الثقافية والتي ستشكل إحدى ركائز المقاومة الثقافية، سيجلو الدفاع عنها كل أداء إبداعي وفكري دون أن ينفصل عن السياسة، بل سيبدو ملتحماً بها لتتبلور الشخصية الثقافية بحوامل معرفية وفكرية، وهذا ما يجهر بما هو أثير في أدبياتنا الفلسطينية المقاومة، وعلى وجه الخصوص في أدبيات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في انطلاقتها المتجددة، أي تلازم البندقية والكلمة، إذ الكلمة أيضاً وفي فضاءاتها الموازية، ستكون نداً كما حاملها، وباعث صورتها التي تتجاوز التغييرات العاصفة والتحولات الدراماتيكية في المشهد الفلسطيني الراهن، لتعود إلى سياقها المؤسس فكرياً وتنويرياً، وترسم المعادل للفكرة والمعنى اللذين يدلان على حضور القضية بذاتها، ولا مناص من القول أن الايقاعات المتسارعة التي شهدتها القضية الفلسطينية، لا سيما بعد السابع من أكتوبر وما وقر في الأذهان من مآثر طوفان الأقصى، قد فرضت تلك النظرة الجديدة لتغير أدوات المقاومة الثقافية، كما المنهج في قراءتها بحيث تبقى الثوابت جوهراً لا يحول ولا يزول، وأما الأساليب الجديدة ستقف بنا عند أسئلة ذات استحقاق لا بد منها، كيف نقاوم؟ وبم نقاوم؟ معطوفة على سؤال كبير لماذا نقاوم؟، ولعلنا سنشتق من حرب الإبادة على غزة بكل مستوياتها الثقافية والاجتماعية والإنسانية والعمرانية، ما يعيننا على تأمل كل ما كُتب على مستوى الأنواع والأجناس الأدبية كما الفنون، أي تأمل الثقافة الجديدة بما أرسته سواء من خلال اللغة وصولاً إلى الخطاب وليس تخففاً من الثيمات التي حملها ذلك الخطاب، والتي تحيلنا بالبداهة إلى رؤية المتغير وبأفق جديد من مثل ما كتبه (يسري الغول وعاطف أبو سيف وعبد الله تايه، ومحمود شقير) ونظراؤهم على امتداد غزة وفلسطين على سبيل المثال لا الحصر، دون أن نتجاوز أدباء غزة الشهداء، من أمثال (هبة أبو الندى، رفعت العرعير، سليم النفار، عبد الكريم الحشاش) وغيرهم الكثير، أولئك الكتاب والمبدعون الذين أرسوا قواعد جديدة ليس لقراءة الأدب الفلسطيني المقاوم فحسب بيومياتهم وشذراتهم وقصصهم وروايتهم، بل حرروا المعنى في المقاومة الثقافية والتي ستصبح دالة الثقافة الفلسطينية الجديدة، وبما ترسمه في ظلالها من اتجاهات وتحولات، ستعني الأدب والفكر الفلسطينيين في لحظة متغيرة، وما يمكن أن تأخذنا إليه ونعني الأساليب الجديدة في الكتابة والتفكير، أبعد من مجرد الفقد والحنين إلى وثائق الصمود والمقاومة بالحلم والروح والتوق للانعتاق من الحرب على الذاكرة والأرض والحجر والتاريخ والهوية، سننظر إذن في معنى ودلالة تلك السرديات التي رسمت إيقاع لحظاتهم من مفترق الألم إلى اجتراح الحياة، واجتراح لغة دالة على أرواحهم الصلبة وقناعاتهم الراسخة بأنهم الملتحمون بالأرض، لأنها تاريخ تلك الأرواح، وفي هذا السياق فإن المقاومة الثقافية الفلسطينية بوصفها عقداً مع التاريخ الفلسطيني أولاً، ينبغي قراءتها راهناً بانفتاح دلالي لا يتخفف من سعته المعرفية والمنهجية، ليصوغ من جديد أحد أهم مرتكزات المقاومة الثقافية، فهي الحصن الأخير والمعنى الكلي في وجود مهدد على الدوام، انطلاقاً من سردياتها وعلاماتها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، ذلك أن الثقافة هنا فعل ارتقائي بامتياز، كان الشهيد باسل الأعرج قد منحه بعداً جديداً ألا وهو ثقافة الاشتباك، ليجدد ما انطوت عليه تلك الثقافة في أبعادها التحررية، لكن تأصيلها اليوم أصبح ضرورة أخلاقية وفكرية، فضلاً عن ضرورتها النضالية والكفاحية، لتعني الكل المشتبك وجداناً وذاكرة وإرادة شعبية لا تتجزأ، ولكنها تتكامل بأفعال الأفراد النوعيين، الذين يمثلون البوصلة للتغيير، وهذا ما يستدعيه أيضاً تجاوز النظرة التقليدية إلى مفهوم الثقافة، إلى ما يعني فهم المعاصرة واستيعاب المتغير، وفهم قواعد الاشتباك الجديدة لجهة الأدوات النوعية، ولجهة الفكر والوعي، والسردية الفلسطينية الجديدة التي باتت تقتضي ذلك التحديث، حتى تكتمل الرؤيا في ما يُنتج على غير صعيد، وبالتأكيد فإن ذلك هو ما يفسر ثقافة الأنساق الجديدة، التي تتجاوز الأنساق القديمة في رؤية الخطاب الثقافي الفلسطيني وحوامله ومرتكزاته وبتلازم الثقافة والسياسة عضوياً، في دلالة السياقات الجديدة، حتى تصبح الثقافة حارسة للوعي الجديد، ودليل ديناميته وحركيته المتجددة.

إن تحليل النصوص المختلفة لا يُقصد منه النظر إليها بوصفها وثيقة فحسب، بل أكثر من ذلك بما يتجاوز راهنيتها إلى قراءة مستقبلية تستدعي أدوار الثقافة ورسائلها وأقانيمها، التي تكثف رحلة الشعب الفلسطيني التراجيدية وملاحمه عبر قرن ونيف من إرادته في الحياة، وصموده على أرضه متجذراً فيها، وحلمه الأزلي من أن يبرأ وطنه من الغزاة، وأن يعيد لتاريخ هذه الأرض ألقها بسرديته هو، محطماً سرديات الغزاة وأوهامهم وزيف متخيلهم، في أرض تلفظهم كل صباح، فالمعنى الأصيل في المقاومة الثقافية هو أن تبقى ضميراً مسلحاً سهرت عليه أجيال غسان كنفاني وماجد أبو شرار وحنا مقبل وعبد الرحيم محمود وسميرة عزام وعبد الكريم الكرمي وخالد أبو خالد وصالح هواري ومحمود درويش وتوفيق زياد وسميح القاسم وتوفيق فياض، مروراً بالأجيال الثقافية اللاحقة، على امتداد عطاءاتها وحضوراتها التي تحمل دلالة المعركة الوجودية الفاصلة.

وحتى نستعيد فلسطين حقاً وصدقاً في الوعي الثقافي العربي، استثماراً لحضوراتها الجسورة في الوعي الإنساني والعالمي.

في مديح المكتبة

خاص - الهدف

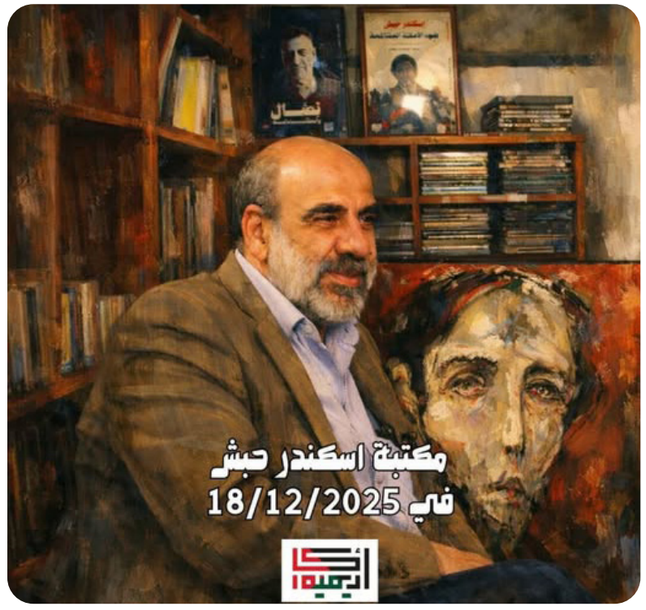

يحضر إسكندر حبش غيابه، حينما تُودِعْ عائلته مكتبته الضخمة في أكاديمية دار الثقافة ببيروت، ذلك ليس تقليداً كما جرت عليه العادة بتداول مكتبات الراحلين وانتقالها إلى غير مكان، ينطوي الأمر هنا على أهمية بالغة: لخصوصية إسكندر حبش مثقفاً نوعياً، ولأهمية إحياء القراءة وعودة تقاليدها الأصيلة، لكن بفارق أنها قراءة معرفية تعيد استئناف الأدوار الثقافية لأجيالنا الفلسطينية، قراءة حوارية تستعيد وهج الثقافة العضوية المتنوعة، وإثارة الأسئلة الكبرى بصدد دور الكتاب، بل أكثر من ذلك دور الكلمة في بناء الوعي، وتخلّيق فضاءات واسعة للإصغاء والبناء، ولصهر تجربة الكبير إسكندر حبش في تلقي قرّائه، وحينما تذهب الكتب إلى القراءة فإنها تعيد دورة الحياة من جديد ففي القراءة حياة، لكنها القراءة التي تستعيد أدوار التنوير ومعنى أن تكون مثقفاً عضوياً يقرأ ويفكر ويستشرف آفاق تجرب لم تنطو تماماً بل ظل صاحبها -إسكندر حبش- حياً يطل على الحياة بفكره الثاقب والملتزم بقضيته الوطنية حدَّ التماهي فيها، ليكون ملهماً لتلك الأجيال وهي تستعيد اختباراتها لعوالم الكتابة الشهية ومساحاتها المضيئة في الفكر والوجدان والوعي قبل العمل، تماماً كما نُقلت مكتبة الكاتب الراحل علي بدوان إلى أكاديمية دار الثقافة بدمشق لتكتمل الدائرة رويداً رويداً في سياقات أخرى مؤسِسَة ومؤسَسَة نحتاجها الآن أكثر من أي وقت مضى، نظراً لأن ثقافة البناء هي عنوان جبهتنا الثقافية المقاومة بامتياز.

لك شيء في هذا العالم..

أكاديمية دار الثقافة تدخل عامها الثالث

خاص - الهدف

(ليست هذه العبارة افتتاحاً إنشائياً ولا شعاراً معلقاً على جدار، بل مدخلاً فلسفياً إلى معنى الوجود نفسه، حين تقول أكاديمية دار الثقافة استلهاماً لغسان كنفاني (لك شيء في هذا العالم)... فهي لا تعلن امتلاكاً رمزياً، بل تقر بحق أخلاقي ... اختارت الأكاديمية هذا الشطر تحديداً وامتنعت عن استكماله بكلمة (فقم)، وعياً بدلالته العميقة، إن ترك العبارة مفتوحة هو دعوة صامتة إلى أن يكملها الإنسان بنفسه بحسب موقعه ومعرفته ومسؤوليته).

فبدخولها عامها الثالث تدشن أكاديمية دار الثقافة في بيروت ودمشق مرحلة جديدة، من العمل الثقافي الشامل، انطلاقاً من رؤيتها ورسالتها وأدائها النوعي، رسالتها المتمثلة في المساهمة في تنمية الثقافة والآداب والفنون، ورعاية الأجيال وتدريب وصقل المواهب الإبداعية، والعمل على حفظ التراث الوطني الفلسطيني، وذلك من خلال ترسيخ فكر مؤسساتي يرتكز على إستراتيجية ثقافية تبدّت بانطلاق الندوات البحثية والحوارية والتفاعلية، وإقامة المعارض التشكيلية، واستضافة الفرق الفنية الملتزمة، وإقامة المهرجانات الأدبية في الأجناس الإبداعية المختلفة، والإضاءة على أدباء غزة الشهداء، وشهداء الإعلام، وتخصيص ندوات لأسرى محررين، كما الاحتفاء بأدب الأسرى، فضلاً عن ندوات العصف الفكري التي سعت لمقاربة ملحمة طوفان الأقصى والمثقف المشتبك وثقافة الاشتباك، وأسئلة الثقافة الوطنية في عالم متغير، وكان آخر هذه الفعاليات انطلاقاً من بيروت إزاحة الستار عن مكتبة الشاعر والمترجم والصحفي الراحل إسكندر حبش في مخيم مار إلياس، ومحاضرات للرفيق المحرر الأديب كمال أبو حنيش، وتنظيم وعقد سلسلة من المعارض الفنية التي توزعت بين بيروت ومخيم نهر البارد، وصولاً إلى مدينة نيس الفرنسية.

وفي دمشق كانت فعالية إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عبر مهرجان شعري لشعراء فلسطينيين وسوريين، وتأبين الشاعر الراحل إسكندر حبش، وعرض لفيلم (مشاهد من العودة إلى سورية)، للفرنسيين فانسان وكاترين، وبمشاركة من الفنان السوري محمد آل رشي، ولقاء حوارياً ضمته الطاولة المستديرة حول تجربة الروائي والقاص والصحافي محمود الريماوي الأدبية والإعلامية.

وعلى مستوى آخر سعت أكاديمية دار الثقافة لئن تكون واحدة من المؤسسات الفاعلة في المشهد الثقافي الفلسطيني، عبر إنتاجية معرفية وإبداعية وفكرية، ارتقاءً بأدوار الثقافة الوطنية ووظائفها الأخلاقية والمعرفية، ولتشكل في الوقت ذاته رافداً مهماً من روافد الحياة الثقافية، إسهاماً في خلق فضاءات موازية تمثل في إصداراتها لعام 2025، بالتعاون مع دار الفارابي -بيروت-، ودار توتول -دمشق-، حيث تنوعت الإصدارات بين الفكر والنقد والشعر والرواية والسيرة الذاتية والتوثيق، وكان أبرزها كتاباً يوثق سيرة الشهيد والقائد نضال عبد العال، والذي جاء تحت عنون (نضال واستثناءاته)، وروايته (السلك النحاسي)، وكتاب (إسكندر حبش ضوء الأمكنة المتناغمة)، الذي أعدته الزميلة والمنسقة التنفيذية لأكاديمية بيروت تغريد عبد العال، مشتملاً حوارها معه عن الشعر والحياة وفضاءات أخرى، وكتاب (جغرفة السجن) لمنذر خلف، وفي النقد كتاب (إشتعالات المعنى) للناقد أحمد هلال، والكتاب التوثيقي لوسيم سعيد من غزة (شهادة من جحيم الإبادة)، فضلاً عما تعده أكاديمية دمشق لكتاب عن غزة، وغيرها من النتاجات الأدبية ومجلة (الأكاديمية الثقافية).

الأكاديمية في عيون بعض المشاركين في فعالياتها..

عبّر مثقفون وإعلاميون وأكاديميون عن رؤيتهم للأكاديمية في سياق تطورها وفكرتها وجدوى مشروعها، انطلاقاً من ثوابت الثقافة الفلسطينية ومكوناتها الوطنية وتصليب الهوية الوطنية الفلسطينية، وقد كان للأكاديمية شرف استضافتهم في فعالياتها وندواتها الحوارية المختلفة، فقد أكد د. بلال عرابي أستاذ علم الاجتماع في جامعة دمشق أن أكاديمية دار الثقافة تشكل منبراً علمياً وثقافياً لنشر الثقافة في سورية وفي الجوار، وهي إضافة ثقافية مهمة ليكون لنا دور في هذا العالم، وفسحة لتبادل الرأي والاستماع للآخر.

فيما رأى السينمائي والباحث أ. موسى مراغة الذي شارك في ندوات حول دور الفن في معركة طوفان الأقصى، والحديث عن الأعمال الخالدة للشهيد والمناضل والأديب غسان كنفاني، أن أكاديمية دار الثقافة تواصل عملها الثقافي ونشاطاتها المميزة بكل جدارة، وطالب بالاستمرار في عروض النادي السينمائي ومواكبة العروض السينمائية، وإقامة فعاليات تشمل المخيمات الفلسطينية للتواصل مع الأجيال الجديدة.

وبدوره اعتبر د. محمد عايش الباحث والأكاديمي الذي شارك بالحديث عن تاريخية العلاقة العضوية بين أمريكا وإسرائيل، أن الفكرة في غاية الأهمية للوقوف على أهمية الثقافة الوطنية والثورية، والاستفادة من النخب الفكرية لتأصيل قضايا الصراع وإزاحة سوء الفهم عما يلتبس في مشهدنا الثقافي والسياسي.

وأشار الإعلامي والكاتب أ. نعيم إبراهيم إلى ضرورة تفعيل دور المؤسسات الثقافية الفلسطينية بهدف استمرار المقاومة والصمود، قائلاً: ربما نجد ضالتنا اليوم ومستقبلاً في أكاديمية دار الثقافة في مخيم اليرموك، مؤكداً أنه لمس من خلال مشاركاته العديد محاضراً أو حاضراً في فعاليات عديدة أن أكاديمية دار الثقافة تقوم بدور هام في حماية الهوية الفلسطينية، وتعزيز الصمود عبر الحفاظ على التراث وبناء السردية الوطنية لمواجهة الرواية الصهيونية، وضرورة أن تبقى هذه الأكاديمية متمسكة بحفظ الذاكرة والموروث الثقافي، وجعل الوجود الفلسطيني الثقافي والهوياتي قوة دافعة نحو تحقيق هدفي التحرير والعودة.

في انتظار البرابرة .. وبعد؟

مروان عبد العال

لسنا أبناء ذكرى، بل أبناء صراع مفتوح مع الزمن. في التجربة الفلسطينية، لا تُمنَح الولادة مرة واحدة، ولا تُعلّق على جدار التاريخ بوصفها لحظة منتهية، بل تُنتزع انتزاعًا، وتُعاد صياغتها كلما حاولت الهزيمة أن تتحوّل إلى قدر. هنا، لا معنى للذاكرة إذا لم تُختبر في الفعل، ولا قيمة للتاريخ إذا لم يُستدعَ كسلاح في معركة الحاضر.

في قصيدة «في انتظار البرابرة» لكفافيس، لا يقف الناس على تخوم الخطر، بل على تخوم العجز، الانتظار هناك ليس موقفًا بريئًا، بل ممارسة سياسية كاملة: تعطيل الفعل، تجميد الإرادة، وتأجيل المواجهة باسم الخوف. البرابرة ليسوا سوى ذريعة، لأن السلطة التي تحتاج عدوًا متخيّلًا كي تبرّر وجودها هي سلطة خاوية، تعرف في قرارة نفسها أنها عاجزة عن إنتاج البطولة، من ينتظر البرابرة لا يحتمي منهم، بل يتدرّب على الإبادة، ويهيّئ نفسه لقبولها حين تقع.

في فلسطين، يوم انطلقت الثورة لم يكن خيار الانتظار متاحًا أصلًا. ومنذ لحظتها التأسيسية، قدّم المؤسسون جوابًا مغايرًا: الوحشية لا تُروَّض، ولا تُسترضى، ولا تُهزم بالحياد، بل تُواجَه وهي تخشى البطولة. حين قرّر جورج حبش ورفاقه أن الثورة لا تُستورد من الآخرين ولا تُفوَّض الا من شعبها، انكسر منطق التعليق، وانتقلت الجبهة من موقع ردّ الفعل إلى موقع الفعل التاريخي الواعي. لم يكن التأسيس بيانًا تنظيميًا، بل إعلان قطيعة مع سياسة إدارة الهزيمة.

عرف وديع حدّاد أن الشجاعة ليست خطابة، بل قرارًا استراتيجيًا طويل النفس، وأن العدو لا يُواجَه فقط حيث يتوقّع، بل حيث يشعر بالأمان، انه وراء العدو في كل مكان. وفي هذا السياق، كتب غسان كنفاني أدب الاشتباك لا بوصفه ترفًا ثقافيًا، بل كجزء من المعركة: تفكيك السردية الصهيونية، وجعل الرواية الفلسطينية كرواية تحرّرية حقيقية، وفضح بنية القهر الاستعماري، بكل أدواته المحلية والإقليمية والعالمية، وإعادة بناء الإنسان الفلسطيني كفاعل واعي، وضحية إيجابية لا كضحية سلبية. هناك، يصبح السير بين رصاصتين فعلًا واعيًا، لأن البديل هو العيش في زمن معلّق بانتظار إذنٍ من البرابرة!

غزّة اليوم ليست استثناءً، بل ذروة هذا الصراع، إنها صورة فلسطين ووجدانها أمام العالم الوحشي في أكثر حالاته انكشافًا، الوحشية الإمبريالية، وقد بلغت أقصى درجاتها،

تعرف أدواتها جيدًا: تفوّق ناري أعمى، طغيان فاشي، صمت دولي منظّم، وعجز أخلاقي مريع، لكنها تعرف أيضًا أن هذه الأدوات، مهما بلغت شراستها، لا تنتج شرعية ولا تصنع تاريخًا، الإبادة قد تُراكم الجثث، لكنها تعجز عن كسر إرادة شعب قرّر ألا ينتظر.

أن نكون في «انتظار الولادة» لا يعني أن نكون في «انتظار البرابرة»، بل الاشتباك الدائم مع شروط الواقع لتغييره وليس الاستسلام له، إدراك بأن الثورة لا تُورَّث كنصّ مقدّس، بل يُعاد صياغتها في كل مواجهة.

الانطلاقة ليست مناسبة احتفالية، بل امتحان سياسي وأخلاقي متواصل، تؤكد حق مقاومة الاحتلال حق مُصان في القانون الدولي، لشعب يرفض الخنوع والتراخي ونقيض جنود كفافيس: لا نقف في الساحات نعدّ الغائبين، بل نتمركز على خطّ الواجب، حيث تُصنع المعاني تحت النار.

لهذا كانت ولادة، لأن النكبة لم تكن خسارة جغرافيا فقط، بل سقوط منظومة كاملة من الأوهام، ولأن هزيمة حزيران لم تكن كبوة عسكرية، بل لحظة كشف تاريخي لانهيار خطاب الحياد والفرجة والتّرقُّب عند هذه النقطة، لم يعد ممكنًا إعادة تدوير الهزيمة، فكان لا بدّ من ولادة جديدة تُعيد تعريف الهدف والوسيلة والدور.

من ولادة حركة القوميين العرب كرد عربي على نكبة 1948، إلى ولادة الجبهة الشعبية كردٍّ ثوري على هزيمة 1967، الى الحزب السياسي المقاتل، ظلّ المسار واحدًا: كسر منطق الانتظار، ورفض تحويل الهزيمة إلى نمط حياة. هذا التحوّل لم يكن تطوّرًا تنظيميًا، بل إعادة خلق للذات الثورية في مواجهة نظام عالمي أراد إخضاع فلسطين لمنطق الإبادة الصامتة.

بهذا المعنى، لا تُستدعى الانطلاقة كذكرى احتفالية، بل كسؤال يُحرج الحاضر: هل ما زلنا قادرين على الولادة تحت النار، أم عدنا إلى انتظار البرابرة؟ هذا السؤال وحده ما يبقي الثورة حيّة، ويمنع التاريخ من أن يُغلق صفحته باسم الواقعية أو التعب أو الخوف.

الهدف AL-HADAF